



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عشر  
عليه  
ص

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir

# البرهان في علوم القرآن

بإشراف العلامة محمد باقر المجلسي  
١٢٧٥ - ١٣٧٤ هـ

تأليف العلامة

محمد باقر

المكتبة العرفية - بيروت  
الطبعة الأولى: ١٣٧٤ هـ

المجلد ٣

حرف المخرقة

منشور في لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# البرهان في علوم القرآن

كاتب:

محمد بن عبد الله الزركشي

نشرت في الطباعة:

دار المعرفة

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٩	البرهان فى علوم القرآن
٩	اشارة
٩	الجزء الثالث
٩	اشارة
٩	القسم الثانى «١»: الصفة
٩	اشارة
١٢	فوائد تتعلق بالصفة
٢٠	تنبيهان
٢٢	القسم الثالث البديل
٢٢	اشارة
٢٥	تنبيه
٢٥	تنبيه
٢٦	القسم الرابع عطف البيان
٢٧	القسم الخامس ذكر الخاص بعد العام
٢٧	اشارة
٢٩	(تنبيه)
٢٩	القسم السادس ذكر العام بعد الخاص
٣٠	القسم السابع عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه فى المعنى، و القصد منه التأكيد
٣٠	اشارة
٣١	تنبيهات «١»
٣٢	القسم الثامن الإيضاح بعد الإبهام
٣٤	القسم التاسع وضع الظاهر موضع المضمّر

- ٣٤ ..... اشارة
- ٣٥ ..... و للخروج على خلاف الأصل أسباب «١»
- ٣٥ ..... أحدها: قصد التعظيم
- ٣٦ ..... الثاني: قصد الإهانة و التحقير
- ٣٦ ..... الثالث: الاستلذاذ بذكره
- ٣٦ ..... الرابع: زيادة التقدير
- ٣٧ ..... الخامس: إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهم أنه غير المراد «٢»
- ٣٨ ..... السادس: أن يكون القصد تربية المهابة و إدخال الروعة في ضمير السامع
- ٣٨ ..... السابع: قصد تقوية داعية المأمور
- ٣٨ ..... الثامن: تعظيم الأمر
- ٣٨ ..... التاسع: أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف
- ٣٨ ..... العاشر: التنبيه على علة الحكم
- ٣٩ ..... الحادى عشر: قصد العموم
- ٤٠ ..... الثانى عشر: قصد الخصوص
- ٤٠ ..... الثالث عشر: مراعاة التجنيس
- ٤٠ ..... الرابع عشر: أن يتحمل ضميرا لا بد منه
- ٤٠ ..... الخامس عشر: كونه أهم من الضمير
- ٤٠ ..... السادس عشر كون ما يصلح للعود و لم يسق الكلام إله «٨»
- ٤١ ..... السابع عشر: الإشارة إلى عدم دخول الجملة فى حكم الأولى
- ٤١ ..... اشارة
- ٤٢ ..... [تنبيهان «٣»
- ٤٣ ..... القسم العاشر تجيء اللفظة الدالة على التكثر «١» و المبالغة بصيغ من صيغ المبالغة
- ٤٣ ..... اشارة
- ٤٥ ..... تنبيهات «٧» أصيغ المبالغة فى أسماء الله «٧»

- ٤٨ ..... القسم الحادى عشر لإطلاق «٣» المثنى و إرادة الواحد.
- ٥٠ ..... القسم الثانى عشر إطلاق الجمع و إرادة الواحد
- ٥١ ..... القسم الثالث عشر إطلاق لفظ التثنية و المراد الجمع
- ٥١ ..... القسم الرابع عشر التكرار على وجه التأكيد
- ٥١ ..... اشارة
- ٦٠ ..... فائدة
- ٦٠ ..... القسم الخامس عشر الزيادة فى بنية الكلمة
- ٦١ ..... القسم السادس عشر التفسير
- ٦١ ..... اشارة
- ٦٢ ..... فائدة
- ٦٢ ..... القسم السابع عشر خروج اللفظ مخرج الغالب
- ٦٣ ..... القسم الثامن عشر القسم
- ٦٣ ..... اشارة
- ٦٤ ..... فوائد
- ٦٥ ..... القسم التاسع عشر ١٦٩١ ب إبراز الكلام فى صورة المستحيل على طريق المبالغة ليدل على بقية جملة.
- ٦٦ ..... القسم الموفى العشرين الاستثناء و الاستدراك
- ٦٧ ..... القسم الحادى و العشرون المبالغة
- ٦٧ ..... اشارة
- ٦٨ ..... تنبيه
- ٦٨ ..... فائدة
- ٦٩ ..... القسم الثانى و العشرون الاعتراض
- ٦٩ ..... اشارة
- ٧٢ ..... فوائد
- ٧٣ ..... القسم الثالث و العشرون الاحتراس

٧٣	.....	اشارة
٧٤	.....	فائدة
٧٤	.....	القسم الرابع و العشرون التذييل
٧٥	.....	القسم الخامس و العشرون التتميم
٧٥	.....	القسم السادس و العشرون الزيادة
٧٥	.....	اشارة
٧٦	.....	تنبيهات
٧٧	.....	فصل
٨٣	.....	القسم السابع و العشرون باب الاشتغال
٨٤	.....	القسم الثامن و العشرون التعليل
٨٤	.....	اشارة
٨٤	.....	قاعدة تفسيرية «٣»:
٨٧	.....	الأسلوب الثاني الحذف
٨٧	.....	اشارة
٨٨	.....	فصل «١»
٨٨	.....	(جديد ٢)
٨٨	.....	(جديد ٣)
٨٨	.....	(جديد ٤)
٨٨	.....	تعريف المركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية



## البرهان في علوم القرآن

## إشارة

نام كتاب: البرهان في علوم القرآن نويسنده: محمد بن عبد الله الزركشى موضوع: دانشنامه علوم قرآن تاريخ وفات مؤلف: ٧٩٤ ق  
زبان: عربى تعداد جلد: ٤ ناشر: دار المعرفة مكان چاپ: بيروت سال چاپ: ١٤١٠ / ١٩٩٠ نوبت چاپ: اول

## [الجزء الثالث]

## إشارة

[الجزء الثالث بسم الله الرحمن الرحيم]

## القسم الثانى «١»: الصفة

## إشارة

القسم الثانى «١»: الصفة و هى مخصصة إن وقعت صفة للنكرة، و موضحة للمعرفة، و تأتى «٢» لأسباب: (أحدها): لمجرد المدح و الثناء، و منه صفات الله تعالى، كقوله: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (الفاتحة: ١) فليس ذكر الوصف هنا للتمييز لأنه ليس له مثل - تعالى [الله «٣» - عن ذلك - حتى يوضح بالصفة. و أخذ أبو الطيب هذا المعنى فذكر أسامى بعض ممدوحه، ثم قال: ٢ / ٤٢٣ أساميا لم تزده معرفة و إنما لذة ذكرناها «٤» فقلوه: «لم تزده» بيان أنها للإطناب و الثناء، لا للتعريف و التبيين. و قيل: إن الصفات «٥» الجارية على القديم «٦» سبحانه المراد بها التعريف، فإن تلك الصفات حاصله له، لا لمجرد الثناء، و لو كانت للثناء لكان الاختيار قطعها؛ و منه قوله تعالى: يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا (المائدة: ٤٤) فهذا الوصف للمدح ليس غير؛ لأنه ليس «٧» يمكن أن يكون ثمة «٨» نبئون غير مسلمين، كذا قاله الزمخشري «٩». قال: «و أريد بها التعريض باليهود، و أنهم بعداء من ملأه الإسلام التى «١٠» هى دين الأنبياء «١١» [كلهم، و أن اليهود بمعزل عنها] و التحقيق أن هذه الصفة للتمييز، و قد أطلق الله وصف الإسلام على الأنبياء [١١] و أتباعهم؛ (\_\_\_\_\_١) هذا القسم تابع للنوع السادس و

الأربعين فى أساليب القرآن و فنونه البليغة، و قد تقدم القسم الأول، و هو التوكيد الصناعى ص ٤٨٦. (٢) فى المخطوطة (أو). (٣) لفظ الجلالة ليس فى المخطوطة. (٤) البيت فى ديوانه ٢٧٥ / ٤ (بشرح أبى البقاء العكبرى)، من قصيدة له يمدح فيها عضد الدولة أبا شجاع. (٥) فى المخطوطة (صفاته). (٦) تصحفت فى المخطوطة إلى (التقديم). (٧) فى المخطوطة (لا). (٨) فى المخطوطة (ثم). (٩) الكشف ١ / ٣٤٠ - ٣٤١. (١٠) فى المخطوطة (الذى هو). (١١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ٦ و الأصل فى المدح التمييز بين الممدوح و غيره بالأوصاف الخاصة، و الإسلام وصف عام، فوصفهم بالإسلام، إما باعتبار الثناء عليه أو الثناء عليهم بعد النبوة تعظيما و تشريفا «١»، أو باعتبار أنهم بلغوا من هذا الوصف غايته؛ لأن معنى «٢» ذلك يرجع إلى معنى الاستسلام و الطاعة الراجعين إلى تحقيق معنى العبودية، التى هى أشرف أوصاف العباد، فكذلك يوصفون [١٤٤] ب بها فى أشرف حالاتهم، و أكمل أوقاتهم. و قوله تعالى حكاية عن إبراهيم و إسماعيل: رَبَّنَا وَ اجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ (البقرة: ١٢٨) أى، مستسلمين لأمرك، لقضائك، و كذا قول يوسف: تَوَفَّنِي مُسْلِمًا (يوسف: ١٠١) [و كذلك «٣» قوله: النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا «٤» [لِلَّذِينَ هَادُوا] «٤» (المائدة: ٤٤) تنويه بقدر الإسلام، و تنبيه على عظم أمره، فإن الصفة تعظم معظم موصوفها كما وصفت الملائكة المقربون بالإيمان فى قوله [تعالى «٦» يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَ يُؤْمِنُونَ [بِهِ «٦» (غافر: ٧) تنويها بقدر الإيمان، و حصًا للبشر على التحلى به، ليكونوا كالمقربين

في وصف الإيمان، حتى قيل: أوصاف الأشراف؛ أشرف الأوصاف. (الثاني): لزيادة البيان، [كذا] قاله ابن مالك «أ»؛ و مثله بقوله تعالى: فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيَّ (الأعراف: ١٥٨)، وليس ما قاله بواضح؛ فإن «رسول الله» كما يستعمل في نبينا صلوات الله و سلامه عليه «٩»، يستعمل في غيره بطريق الوضع، و تعريفه إنما حصل بالإضافة. (فإن قال): قد كثر استعماله في نبينا صلى الله عليه و سلم حتى إنه لم يبق الذهن يتبادر إلا إليه! (قلنا): ليس هذا من وضعه بل ذلك من الاستعمال و قد استعمل في غيره، قال تعالى: فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ (الأعراف: ١٥٨) و في موضع آخر: رُسُلًا لِلَّهِ (الأنعام: ١٢٤) و في حَقِّ عيسى: (٢) \_\_\_\_\_) في المخطوطة (تشريفا لهم).

في المخطوطة (معناه) بدل (معنى ذلك). (٣) ساقطة من المخطوطة. (٤) ليست في المخطوطة. (٥) ساقطة من المخطوطة. (٦) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك تقدم التعريف به في ١ / ٣٨١. (٩) في المخطوطة (عليه و سلامه). تقديم و تأخير. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٧ و رَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ (آل عمران: ٤٩) و في حق موسى: كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا (المزمل: ١٥). ثم إن الصفة إنما تكون مثل الموصوف أو دونه في التعريف، و أما أن تكون فوقه فلا؛ ٢ / ٤٢٥ لأنها على كل حال تابعة و التابع دون المتبوع. (فإن قيل): كيف يصح أن يزال إبهام الشيء بما هو أبهم منه؟ (فالجواب): أن التعريف لم يقع بمجرد الصفة؛ و إنما حصل بمجموع الصفة و الموصوف، لأنهما كالشيء الواحد. (الثالث): لتعيينه «١» للجنسية، كقوله تعالى: وَ مَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَ لَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ (الأنعام: ٣٨) لأن المعنى بدابة و الذي «٢» سيق له الكلام الجنسية لا الأفراد، بدليل قوله تعالى: إِلَّا أُمَّمٌ أُمَّمٌ فَجَمْعُ أُمَّمٌ مُحَقَّقٌ إِرَادَةُ الْجِنْسِ مِنَ الْوَصْفِ اللَّازِمِ لِلْجِنْسِ الْمَذْكُورِ، و هو كون الدابة غير منفكة عن كونها في الأرض، و كون الطائر غير منفك كونه طائرا بجناحيه، لينتفى توهم الفردية، هذا معنى ما أشار إليه السكاكي «٣» في «المفتاح». و حمل بعضهم كلامه على أنه إنما ذكر الوصف ليعلم أن المراد ليس دابة مخصصة، و هو بعيد، لأن ذلك معلوم قطعاً بدون الوصف، لأن النكرة المنفية - لا سيما مع «من» الاستغراقية - قطعية. و قال الزمخشري «٤»: إن معنى زيادة فِي الْأَرْضِ وَ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ يفيد زيادة التعميم «٥» و الإحاطة؛ حتى كأنه قيل: «و ما من دابة من جميع ما في الأرض، و ما من ٢ / ٤٢٦ طائر من جميع ما يطير بجناحيه». و يحتمل [أن «٦» يقال: إن الطيران لما كان يوصف به من يعقل كالجان و الملائكة، فلو لم يقل: بِجَنَاحَيْهِ لتوهم الاقتصار على جنسها ممن يعقل، فقيل: بِجَنَاحَيْهِ ليفيد إرادة \_\_\_\_\_) في المخطوطة (تعيينه). (٢)

اضطربت عبارة المخطوطة كما يلي (بدا منه و المدعى). بدل (بدابة و الذي). (٣) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي تقدم ذكره في ١ / ١٦٣، و انظر قوله في كتابه مفتاح العلوم: ١٩٠. (٤) الكشاف ١٢ / ١٣ - ١٣. (٥) في المخطوطة (التعظيم). (٦) في المخطوطة: (إن). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٨ هذا الطير المعتقد فيه عدم المعقولية بعينه. و قيل: إن الطيران يستعمل لغة في الخفة، و شدة الاسراع في المشى، كقول الحماسي «١»: طاروا إليه زرافات و وحدانا فقوله: يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ رافع «٢» لاحتمال هذا المعنى. و قيل: لو اقتصر على ذكر الطائر فقال: وَ مَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَ لَا طَائِرٍ لكان ظاهر العطف يوهم «٣»: «و لا طائر في الأرض»؛ لأن المعطوف عليه إذا قيد بظرف أو حال يقيد به المعطوف، و كان ذلك يوهم اختصاصه بطير الأرض «٤» الذي لا يطير بجناحيه، كالدجاج و الإوز [١٤٥ / أ] و البط و نحوها، فلما قال: يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ زال هذا الوهم، و علم أنه ليس بطائر «٥» مقيد؛ إنما «٦» تقيدت به الدابة. و أما قوله تعالى: وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ (البقرة: ١١) مع أن المعلوم أن الفساد لا يقع إلا في الأرض، قيل: في ذكرها تنبيه «٧» على أن [هذا] «٨» المحل الذي فيه شأنكم و تصرفكم و منه مادة حياتكم - و هي ستره أموالكم - جدير ألا يفسد فيه، إذ محل الإصلاح لا ينبغي أن يجعل محل الفساد. و هذا بخلاف قوله تعالى في سورة براءة: وَ مَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَ لَا نَصِيرٍ (التوبة: ٧٤) لأن المراد نفى النصير عنهم في جميع الأرض، فلو لم يذكر لاحتمال [أن يكون «٩» ذلك خاصاً ببعضها. و أما قوله تعالى: ذَلِكُمْ فَذَلِكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ (التوبة: ٣٠) [و قوله تعالي «١٠»]: إِنَّمَا \_\_\_\_\_) هو أنيف بن قريظ العنبري و صدر

البيت\* كُنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارْخِ فِرْع\* وانظر ديوان الحماسة ٢٢ / ١ (بشرح المرزوقي). (٢) في المخطوطة (راجع). (٣) في المخطوطة (يفهم). (٤) في المخطوطة (بطيران الطير) بدل (بطير الأرض). (٥) في المخطوطة (كطائر) بدل (ليس بطائر). (٦) تصحفت في المخطوطة إلى (أحيا). (٧) في المخطوطة (تنبيها). (٨) ساقطة من المطبوعة. (٩) ساقط من المخطوطة. (١٠) ليست في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٩ يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا (النساء: ١٠) وقوله تعالى: وَ لَكِنَّ تَعْمَى الْقُلُوبِ الَّتِي فِي الصُّدُورِ (الحج: ٤٦) ونحوها من المقيّد - إذ القول لا يكون إلّا بالفم، والأكل إنما يكون في البطن - ففوائده مختلفة: - فقيل: بِأَفْوَاهِهِمْ للتنبيه على أنه قول لا دليل عليه؛ بل ليس فيه إلا مجرد اللسان، أي لا يعضده حجة ولا برهان، وإنما هو لفظ فارغ من معنى تحته، كالألفاظ المهملة التي هي أجراس ونغم، لا تدلّ «١» على شيء مؤثر؛ لأن القول الدال على معنى قول بالفم ومؤثر في القلب، وما لا «٢» معنى له مقول بالفم لا- غير؛ أو المراد بالقول المذهب؛ أي هو مذهبهم بأفواههم لا بقلوبهم؛ لأنه لا حجة عليه توجب اعتقاده بالقلب. - وقيل: إنه رافع لتوهم إرادة حديث النفس؛ كما في قوله تعالى: وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ (المجادلة: ٨). - وقيل: لأن القول يطلق على الاعتقاد، فأفاد بِأَفْوَاهِهِمْ التنصيص على أنه باللسان ٢ / ٤٢٨ دون القلب، ولو لم يقتيد لم يستفد هذا المعنى؛ ويشهد له: إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ [إِنَّكَ «٣» ... (المنافقون: ١) الآية فلم يكذب ألسنتهم، بل كذب ما انطوى عن ضمائرهم؛ من خلافه «٤»، وإنما قال «٥»: فِي بُطُونِهِمْ نَارًا (النساء: ١٠) لأنه «٦» يقال: أكل في بطنه، إذا أمعن، وفي بعض بطنه، إذا اقتصر، قال: كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص «٧» فكأنه قيل: يأكلون ما يجزّ - إذا امتلأت «٨» بطونهم - ناراً. وإنما قال: الَّتِي فِي الصُّدُورِ (الحج: ٤٦) فإنه سبحانه لمّا دعاهم إلى التفكير والتعقل وسمع أخباراً من مضى من

(\_\_\_\_\_ ١) في المخطوطة (يدل). (٢) في

المخطوطة (و لا) بدل (و ما لا). (٣) ليست في المخطوطة. (٤) في المخطوطة (خلافهم). (٥) في المخطوطة (و قال) بدل (و إنما قال). (٦) في المخطوطة (الآية). (٧) البيت من شواهد سيبويه ولم يذكر قائله انظر الكتاب ١ / ٢١٠ باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه. (٨) في المخطوطة (امتلاً). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٠ الأمم، وكيف أهلكهم بتكذيبهم رسله ومخالفتهم لهم قال: أ فَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا (الحج: ٤٦). قال ابن قتيبة «١»: و هل شيء أبلغ في العظمة والعزة من هذه الآية! لأن الله تعالى أراد: أ فلم يسيروا في الأرض فينظروا إلى آثار قوم أهلكهم الله بالكفر والعتو فيروا بيوتاً خاوية قد سقطت على عروشها، وبثراً يشرب أهلها فيها «٢» قد عطلت، وقصراً بناه ملكه بالشيد خلا «٣» من ٢ / ٤٢٩ السكن، و تداعى بالخراب، فيتعظوا بذلك، ويخافوا من عقوبة الله، مثل الذي نزل بهم! ثم ذكر «٤» تعالى أن أبصارهم الظاهرة لم تعم عن النظر والرؤية وإن عميت قلوبهم التي في صدورهم. - وقيل: لما كانت «٥» [العين قد يعنى بها القلب، في نحو قوله تعالى: الَّذِينَ كَانَتْ «٥» أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي (الكهف: ١٠١) جاز أن يعنى بالقلب العين، فقيد القلوب بذكر محلها رفعا لتوهم إرادة غيرها. - وقيل: ذكر محل العمى الحقيقي الذي هو أولى باسم العمى من عمى البصر، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب» «٧»، أي هذا أولى [١٤٥/ب بأن يكون شديداً منه، فعمى القلب هو الحقيقي لا عمى البصر، فأعمى القلب أولى أن يكون أعمى من أعمى العين، فبته بقوله: [الَّتِي «٨» فِي الصُّدُورِ (الحج: ٤٦) على أن العمى الباطن في العضو الذي عليه الصلـدر، لا العمى الظاهر في العين الـالتي «٩» محلها الـوجه.

(\_\_\_\_\_ ١) هو عبد الله بن مسلم، أبو محمد

ابن قتيبة، تقدم التعريف به في ١ / ١٦٠. (٢) في المخطوطة (منها). (٣) في المخطوطة (قد خلت) بدل (خلا). (٤) في المخطوطة (دل). (٥) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة. (٧) الحديث متفق عليه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري في الصحيح ١٠ / ٥١٨، كتاب الأدب (٧٨)، باب الحذر من الغضب ... (٧٦)، الحديث (١١٤/٦). وأخرجه مسلم في الصحيح ٤ / ٢٠١٤، كتاب البر ... (٤٥)، باب فضل من يملك نفسه ... (٣٠)، الحديث (١٠٧ / ٣٦٠٩). (٨) ليست في المخطوطة. (٩) في المخطوطة (الذي). البرهان في

علوم القرآن، ج ٣، ص: ١١

## فوائد تتعلق بالصفة

فوائد تتعلق بالصفة (الأولى): اعلم أن الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة؛ لا تقول: هذا رجل فصيح متكلم، لأن المتكلم أعم من الفصيح؛ إذ كل فصيح متكلم ولا عكس. وإذا تقرر هذا أشكل قوله تعالى: وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ٢ / ٤٣٠ (مريم: ٥٤) [إذ لا- يجوز أن يكون «١» نبيًا «٢» صفة ل (رسول)، لأن النبي أعم من الرسول، إذ كل رسول من الآدميين نبي ولا- عكس. والجواب أن يقال: إنه حال من الضمير في رَسُولًا والعامل في الحال ما في «رسول» من معنى «يرسل» «٣»، أي كان إسماعيل مرسلًا في حال نبوته، وهي حال مؤكدة، كقوله: وَهُوَ الْحَقُّ مُصِدَقًا (البقرة: ٩١). (الثانية): تأتي الصفة لازمة لا للتقييد [فلا مفهوم لها] «٤» كقوله تعالى: وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ (المؤمنون: ١١٧) قال الزمخشري «٥»: هي كقوله: وَ أَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا (الأعراف: ٣٣) وهي صفة لازمة [نحو قوله: يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ «٦» (الأنعام: ٣٨) جىء بها للتوكيد؛ لا أن يكون في الآلهة ما يجوز [ألا] «٧» أن يقوم عليه برهان. ويجوز «٨» أن يكون اعتراضا بين الشرط والجزاء، كقولك: من أحسن إلى زيد- لا أحق بالإحسان منه- فالله مثيبه. وقال الماتريدي «٩»: هذا لبيان خاصة الإشراك بالله ألا تقوم «١٠» على صحته حجة، لا بيان أنه نوعان، كما في قوله: وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ (الأنعام: ٣٨) هو بيان خاصة الطيران، لا- أنه نوعان. (١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المخطوطة. (٢) في المخطوطة (فنييا). (٣) في المخطوطة (مر قبل). (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٥) الكشاف ٣ / ٥٨. (٦) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة. (٧) في المخطوطة (إلا أن يقوم). (٨) في المخطوطة (و يحتمل). (٩) هو محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، نسبة إلى «ما تريد» وهي محلّة بسمرقند كان إمام علم الكلام في وقته، و ناصر أهل السنة، ألف كتبا كثيرة منها «التفسير» و «أوهام المعتزلة» و «التوحيد» و «الردّ على القرامطة». ت ٣٣٣ هـ (الفوائد البهية: ١٩٥). (١٠) في المخطوطة: (يقوم). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٢ وقوله: سَفِهَاً بَغَيْرِ عِلْمٍ (الأنعام: ١٤٠) والسيفه لا- يكون إلا عن جهل. وقيل بغير علم بمقدار قبحه. وقوله: وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بَغَيْرِ الْحَقِّ (البقرة: ٦١) ولا يكون قتلهم إلا كذلك لأن «١» معناه «بغير الحق» في اعتقادهم؛ لأن التصريح بصفه فعلهم القبيح أبلغ في ذمهم وإن كانت تلك الصفة لازمة للفعل، كما في عكسه: قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ (الأنبياء: ١١٢) لزيادة معنى في التصريح بالصفة. وقال بعضهم: ولأن قتل النبي قد يكون بحق، كقتل إبراهيم [عليه السلام] «٢» ولده- ولو وجد- لكان بحق. وقال الزمخشري «٣»: «إنما قيده لأنهم لم يقتلوا ولم يفسدوا في الأرض، وإلا استوجبوا القتل بسبب كونه شبهة. وإنما نصحوهم ودعوهم إلى ما ينفعهم فقتلواهم، ولو أنصفوا من أنفسهم لم يذكروا وجهها يوجب عندهم القتل». وكقوله تعالى «٤»: فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ (البقرة: ١٩٧) «٥» [مع أن ذلك منهى عنه في غير الحج أيضا، لكن خصص بالذكر هنا لتأكيد الأمر و خطره في الحج «٥»، وأنه لو قدر جواز مثل ذلك في غير الحج لم يجز في الحج، كيف وهو لا يجوز مطلقا! وقوله تعالى: وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ (البقرة: ١٩٦) ولم يذكر مثل ذلك في قوله [تعالى] «٧»: ثُمَّ أَتَمُّوا «٨» الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ (البقرة: ١٨٧) لأن الرياء يقع في الحج كثيرا، فاعتنى فيه بالأمر بالإخلاص. وقوله تعالى: وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ (القصص: ٥٠) و اتباع الهوى لا يكون إلا كذلك. وقيل: بل يكون الهوى في الحق، فلا يكون من هذا النوع. وقوله تعالى: وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (المائدة: ٥٠) فإن حكمه تعالى حسن لمن يوقن و لمن لا- يوقن، لكن لما كان القصد ظهور حسنه و الاطلاع عليه و صفه بذلك؛ لأذن الموقن هو الذي يطلع على ذلك دون الجاهل.

(١) في المخطوطة (إن). (٢) ليست في المخطوطة. (٣) الكشاف ١ / ٧٢. (٤) في المخطوطة (وقوله) بدل (وقوله تعالى). (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.

(٧) ليست في المخطوطة. (٨) تصحفت في المخطوطة إلى (و أتموا). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٣ و قوله [تعالى «١» فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ (البقرة: ٧٩) و الكتابة لا تكون «٢» إلا باليد؛ ففائدته مباشرتهم ذلك التحريف بأنفسهم، و ذلك زيادة في [١٤٦/أ] تقييح فعلهم؛ فإنه يقال: كتب فلان كذا و إن لم يباشره بل أمر به، كما في قول علي: «كتب النبي صلى الله عليه و سلم [يوم «٣» الحديبية» (٤)]. (الثالثة): قد تأتى الصفة بلفظ و المراد غيره، كقوله تعالى: صَيَّرْنَا فَاقِعَ لَوْنُهَا (البقرة: ٦٩) قيل: المراد: «سوداء ناصع» (٥) و قيل: بل على بابها و منه قوله تعالى: كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُيْفَرٌ (المرسلات: ٣٣) قيل: كأنه أبيض سود، و سمي الأسود من الإبل أصفر، لأنه سواد تعلوه صفرة. (الرابعة): قد تجيء للتنبيه على التعميم، كقوله تعالى: كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ (الأنعام: ١٤١) مع أن المعلوم أنما يؤكل إذا أثمر، فقيل: فائدته نفى توهم توقف الإباحة على ٢/٤٣٣ الإدراك و النضج بدلالته على الإباحة من أول إخراج الثمرة. و قوله [تعالى «٦»:] وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ (العلق: ٥) و قوله: وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ (الأنعام: ١٥٢) فإن غير مال اليتيم كذلك، لكن إنما خصه بالذكر، لأن الطمع فيه أكثر لعجزه و قلبه الناصر له؛ بخلاف مال البالغ، أو لأن التخصيص بمجموع الحكيمين؛ و هما النهي عن قربانه بغير الأحسن. و قوله: وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا (الأنعام: ١٥٢) مع أن الفعل كذلك، و قصد به ليعلم وجوب العدل في الفعل من باب أولى، كقوله: فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ (الإسراء: ٢٣). (الخامسة): قد يحتمل اللفظ كثيرا من الأسباب السابقة، و له أمثلة، منها قوله تعالى (\_\_\_\_\_ : ١) ليست في

المخطوطة. (٢) في المخطوطة (و الكتاب لا يكون). (٣) ليست في المخطوطة. (٤) الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في الصحيح ٣٠٣/٥، كتاب الصلح (٥٣)، باب كيف يكتب هذا ما صالح ... (٦)، الحديث (٢٦٩٩). و أخرجه مسلم في الصحيح ٣/١٤١٠، كتاب الجهاد و السير (٣٢)، باب صلح الحديبية ... (٣٤)، الحديث (١٧٨٣/٩٢). و في كتابة النبي صلى الله عليه و سلم بيده الشريفة يوم الحديبية خلاف بين العلماء. (٥) قال ابن قتيبة في تفسير الغريب ص ٥٣: و قد ذهب قوم إلى أن الصفراء: السوداء، و هذا غلط في نعوت البقر. و إنما يكون ذلك في نعوت الإبل، يقال: بعير أصفر أى أسود. (٦) ليست في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٤ و قَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ (النحل: ٥١) فإن «١» ابن مالك «٢» و غيره من النحويين جعلوه نعتا، قصد به مجرد التأكيد «٣». و لقائل «٤» أن يقول: [إن «٥» إِلَهَيْنِ مَثْنَى و ال اثْنَيْنِ «٦» للتنبيه، فما فائدة الصفة؟ و فيه وجوه: - أحدها «٧»: قاله ابن الخباز «٨»: «إن فائدتها توكيد نهى الإشراك بالله سبحانه، و ذلك لأن العبرة في النهي عن اتخاذ الإلهين «٩»؛ إنما هو لمحض كونهما اثنين فقط، و لو وصف إلهين بغير ذلك من الصفات، كقوله: «لا تتخذوا إلهين عاجزين» لأشعر بأن القادرين يجوز أن يتخذوا، فمعنى التنبيه شامل لجميع الصفات؛ فسبحان من دقت حكمته في كل شيء». و نظير هذا ما قال الأخفش في قوله: فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ (النساء: ١٧٦). - الثاني: أن الوحدة تطلق و يراد بها النوعية، و منه قوله صلى الله عليه و سلم: «إنما نحن و بنو عبد المطلب شيء واحد» «١٠»، و تطلق و يراد بها العدد، نحو «١١» «إنما زيد رجل واحد»، فالتنبيه باعتبارها. فلو «١٢» قيل: لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ فقط لصح في موضوعه «١٣» أن يكون نهيا عن اتخاذ جنسين آلهة؛ و جاز أن «١٤» يتخذ من نوع واحد أعداد آلهة «١٥»؛ لأنه يطلق عليهم أنهم واحد، لا سيما و قد (\_\_\_\_\_ : ١) في المخطوطة (قال). (٢) هو

محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله، تقدم في ١/٣٨١. (٣) في المخطوطة (التوكيد). (٤) في المخطوطة (لأن لقائل). (٥) ساقطة من المخطوطة. (٦) في المطبوعة (و الاثنان). (٧) في المطبوعة (أحدهما). (٨) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي، شمس الدين، ابن الخباز، النحوي الضرير. كان أستاذا بارعا علما زمانه في النحو و اللغة و الفقه و العروض و الفرائض. و له المصنفات المفيدة منها: «النهاية في النحو» شرح ألفتة ابن معطي ت ٦٣٧ هـ في الموصل (بغية الوعاة ١/٣٠٤). (٩) في المخطوطة (إلهين). (١٠) الحديث من رواية جبير بن مطعم رضى الله عنه، أخرجه البخاري في الصحيح ٦/٢٤٤، كتاب فرض الخمس (٥٧)، باب و من الدليل على أن الخمس للإمام و أنه ... (١٧)، الحديث (٣١٤٠). (١١) في المخطوطة (مثل). (١٢) في المخطوطة (فإن قيل). (١٣) في المخطوطة (موضعه). (١٤) في المخطوطة (و إن جاز) بدل (و جاز أن). (١٥) في المخطوطة (الآلهة). البرهان في علوم



القرآن، ج ٣، ص: ١٥ يتخيّل أن الجنس الواحد لا تضادّ مطلوباته، فيصح، فلما قال: اثْنَيْنِ بَيْنَ فِيهِ قَبْحُ التَّعْدِيدِ لِلإِلهِ، و أنه مترّه عن العددية. و قد أوماً إليه الزمخشري [بقوله «١»]. «٢» [و كذا القول في إِنَّمَا هُوَ إِلهٌ وَاحِدٌ فَيَتَّبِعُ كُلَّ وَاحِدٍ مِمَّا يُؤَكِّدُ فِيهِ العَدَدُ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ القَصْدَ إِليه - قال الزمخشري -] «٢» «أ لا ترى أنك لو قلت: إنما هو إله و لم تصفه بواحد لم يحسن، و قيل لك: إنك نفيت الإلهية لا الوحدانية». - الثالث: أنه لما كان النهي واقعا على التعدد و الاثنيّة دون الواحد أتى بلفظ الاثنين، لأن قولك: «لا تتخذ ثوبين» يحتمل النهي عنهما جميعا، و يحتمل النهي عن الاقتصار عليهما، فإذا قلت: «ثوبين اثنين» علم المخاطب أنك نهيت عن التعدد و الاثنيّة دون الواحد، و أنك إنما أردت منه الاقتصار على [ثوب «٤» واحد، فتوجه النفي إلى نفس التعدد و العدد، فأتى باللفظ ٢/٤٣٥ الموضوع له، الدالّ عليه فكأنه قال: «لا تعدد الآلهة [١٤٦/ب، و لا تتخذ عددا تعبه، إنما هو إله واحد». - الرابع: أن «اتخذ» هي التي تتعدى إلى مفعولين، و يكون اثْنَيْنِ مفعولها الأول و إلهَيْنِ مفعولها الثاني؛ و أصل الكلام: «لا تتخذوا اثنين إلهين» ثم قدم المفعول الثاني على الأول. و يدلّ على التقديم و التأخير أن إلهَيْنِ أَحْصَ مِنْ اثْنَيْنِ و اتخذ اثنين يقع على ما يجوز؛ و [على «٥» ما لا يجوز؛ و أما اتخاذ اثنين إلهين «٦» فلا يقع إلا على ما لا يجوز. و قدم إلهَيْنِ على اثْنَيْنِ إذ المقصود بالنهي اتخاذهما إلهين؛ فالنهي وقع على معنيين: الآلهة المتخذة، و على هذا فلا بدّ من ذكر «الاثنين» و «الإلهين» «٧»؛ إذ هما مفعولا-الاتخاذ. قال صاحب «٨» «البيسط»: «و هذا الوجه هو الجيد، ليخرج بذلك على التأكيد؛ و أما إذا جعل إلهَيْنِ مفعول تَتَّخَذُوا و اثْنَيْنِ صفة، فإنه أيضا لا يخرج عن الوصف إلى

(١) ساقطة من المخطوطة. (٢) ما بين الحاصرتين ليس من المطبوعة، و انظر قول الزمخشري في الكشف ٢/٣٣٢. (٣) ساقطة من المخطوطة. (٤) ساقطة من المخطوطة. (٥) ساقطة من المخطوطة. (٦) عبارة المخطوطة (إلهين اثنين). (٧) في المخطوطة (و إلهين). (٨) هو الحسن بن شرف شاه الأسترآبادي، تقدم التعريف به و بكتابه في ٢/٤٦٤. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٦ التأكيد؛ [لأنه «١» لا- يستفاد من اثْنَيْنِ ما استفيد من إلهَيْنِ لأن الأول يدلّ على العدد و الجنس، و الثاني على مجرد الاثنيّة. قال: و هذا الحكم في قوله تعالى: مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ (هود: ٤٠) في دخول اثْنَيْنِ في حد الوصف إلّا أن من قرأ بتنوين «كلّ» فإنه حذف المضاف إليه، و جعل التنوين عوضا عنه، و زَوْجَيْنِ مفعول اخْمَلْ (هود: ٤٠) أو فَاسْئَلْكَ «٢» و اثْنَيْنِ (المؤمنون: ٢٧) نعت. و مِنْ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ مَتَعَلِقٌ بِفِعْلِ الأَمْرِ، و يَحْتَمَلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ، لكونه حالا من نكرة تقدم عليها؛ و التقدير: اخمَلْ أو اسلك فيها زوجين اثنين من كل صنف. و من قرأ بإضافة كلّ «٣» احتمل وجهين: أحدهما أن تجعل: اثْنَيْنِ «٤» المفعول، و الجار ٢/٤٣٦ و المجرور متعلق بفعل الأمر المحذوف كما تقدم. و الثاني جعل مِنْ زائدة على رأى الأخفش، و كلّ هي المفعول و اثْنَيْنِ صفة». - الخامس: أنه بدل، و ينوي بالأول الطرح، و اختاره التلي «٥» في «شرح الحاشية» قال: لما فيه من حسم مادة التأويل. و نظير السؤال في الآية قوله [تعالى «٦»]: فَإِنْ كَانَتَا اثْنَيْنِ (النساء: ١٧٦) فإن مروان بن سعيد «٧» المهلبى سأل أبا الحسن الأخفش، فقال: ما الفائدة في هذا الخبر؟ أراد مروان أن لفظ كَانَتَا تفيد التشية، فما فائدة تفسيره الضمير المسمى باثنتين، مع أنه لا يجوز «فإن كانتا ثلاثا» و لا فوق ذلك، فلم يفصل الخبر الاسم في شيء؟ فأجاب «٨» أبو الحسن؛ بأنه أفاد العدد المحض مجردا عن الصفة «٩»، أي قد كان يجوز (١)

ساقطة من المخطوطة. (٢) في المخطوطة (اسلك). (٣) قرأ حفص (من كل) بالتنوين في (كل) و قرأ الباقون بغير تنوين فيهما (مكى، التبصرة: ٢٢٣) (٤) في المخطوطة (الاثنين). (٥) هو محمد بن الحسن الرؤاسي النيلي، تقدم التعريف به في ٢/٤٠٢. (٦) ليست في المخطوطة. (٧) تصحف الاسم في المخطوطة و المطبوعة إلى مروان بن سعد، و التصويب من معجم الأدباء ١٩/١٤٦، و هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبى، أحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين في النحو المبرزين فيه. و ما جرى بينه و بين الأخفش نقله الحريري في درة الغواص ص ١٧. (٨) في المخطوطة (و أجب). (٩) في المخطوطة (القصة). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٧ أن يقال: «فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا» أو «كبيرتهن فلهما كذا» أو «صالحتين» أو غير ذلك من الصفات، فلما قال: اثْنَيْنِ أفهم أن فرض الثلثين «١» تعلق بمجرد كونهما اثنتين فقط «٢»، و هي فائدة لا تحصل من ضمير المثني. و

معناه أنهم كانوا في الجاهلية يورثون البنين دون البنات، و كانوا يقولون: لا نورث إلا من يحمل الكلّ و ينكئ العدو؛ فلما جاء الإسلام بتوريث البنات أعلمت الآية «٣» أن العبرة في أحد الثلثين من الميراث منوط بوجود اثنتين من الأخوات، من غير اعتبار أمر زائد على العدد. قال الحريري «٤»: و لقد «٥» أبدع مروان في استنباطه و سؤاله، و أحسن أبو الحسن في كشف إشكاله! و لقد «٦» نقل ابن الحاجب في «أماليه» «٧» هذا الجواب عن أبي علي الفارسي «٨» - و قد بينا أنه من كلام الأخفش - ثم اعترض عليه بأن اللفظ و إن كان صالحاً لإطلاقه [على المثني «٩» ٢ / ٤٣٧ مجرداً عن الصفات لا- يصح إطلاقه خبراً دالاً على التجريد من الصفات، و إنما يعنى باللفظ ذاته الموضوعه له؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني رجل»، لا يفهم إلا ذات، من غير أن يدلّ على تجريد [١٤٧ / أ] عن مرض أو جنون أو عقل، فكذلك «اثنين» لا تدل إلا على مسمى «اثنتين» فقط فلم يستفد «١٠» منه شيء زائد على المستفاد من ضمير التثنية. ثم لو سلم صحة إطلاق اللفظ كذلك فلا يصحّ هاهنا؛ إذ لو صحّ لجاز أن يقال: «فإن «١١» [كانتا على أي صفة حصل] و لو قيل ذلك لـم يصحّ، لأنّ تثنية الضمير في «١١» كانت عائداً على «١٣»

(١) العبارة في درة الغواص: (الثلثين)

للاختين). (٢) عبارة الحريري: (فقط على أي صفة ...). (٣) في المخطوطة (علمت الأمة). (٤) هو القاسم بن علي بن محمد الحريري، تقدمت ترجمته في ١ / ١٦٤. و انظر قوله في كتابه درة الغواص ص ١٧. (٥) عبارة الحريري: (و لعمرى قد ...). (٦) في المخطوطة (و قد). (٧) كتاب «الأمالي النحوية» لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر بن يونس تقدم التعريف به في ١ / ٥١١. (٨) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي، تقدم ذكره في ١ / ٣٧٥. (٩) ساقطة من المخطوطة. (١٠) تصحفت في المخطوطة إلى (يفسد). (١١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (١٣) في المخطوطة (عائدا). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٨ على الكلاله [و الكلاله] «١» تكون واحدا و اثنين و جماعة «٢»؛ فإذا أخبر باثنتين حصلت به فائدة. ثم لما كان الضمير «٣» الذي في «كانتا» العائد «٤» على الكلاله هو في معنى اثنين صحّ أن [تثنيه لأن «٥» تثنيته فرع عن الإخبار [باثنين «٥»؛ إذ لو لاه لم يصح أنه لم تستفد التثنية إلا من اثنين. و قد أورد على ذلك اعتراض آخر؛ و هو أن هذه الآية مماثلة لقوله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ (النساء: ١١) ثم قال: فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً (النساء: ١١) وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً (النساء: ١١) و لو كان على ما ذكرتم لوجب أن يصح إطلاق الأولاد على الواحد كما في الكلاله، و إلا لكان الضمير غير مذكور! و الجواب بشيء يشمل «٧» الجميع؛ و هو أن الضمير قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذي سيق إليه و نسب إلى صاحبه؛ فإذا قلت: إذا جاءك رجال، فإن كان واحدا «٨» فافعل به كذا، و إن كان اثنين فكذا؛ صح إعادة الضمير باعتبار المعنيين؛ لأن المقصود الجائي، و كأنك قلت: و إن كان الجائي من الرجال؛ لأنه علم من قولك: «إذا جاءك» «٩»؛ و الآية سقت لبيان ٢ / ٤٣٨ «١٠» [الوارثين الأولاد؛ فكأنه قيل: «فإن كان «١٠» الوارث من الأولاد»؛ لأنه المعنى الذي سيق له الكلام، فقد دخلت «الاثنان» باعتبار هذا المعنى. و يجوز أن تبقى الآية الأولى على ما ذكرنا و يختص هذا الجواب بهذه. (قلت): و في هذه الآية ثلاثة أجوبة [آخر] «١٢»: - أحدها: أنه كلام محمول على المعنى أي: «فإن كان من ترك اثنتين» و هذا مقيد؛

(١) ساقطة من المخطوطة. (٢) في

المخطوطة (أو جماعة). (٣) في المخطوطة (المضمرة). (٤) في المخطوطة (عائدا). (٥) ساقط من المخطوطة. (٧) في المخطوطة (يسمى). (٨) في المخطوطة (واحد). (٩) في المخطوطة (جاءك الرجال). (١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (١٢) ساقطة من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٩ فأضمره على ما بعده، و «من» يسوغ معها ذكر الاثنين؛ لأنه لفظ مفرد يعبر به عن الواحد و الاثنين و الجمع؛ فإذا وقع «١» الضمير موقع «من» جرى مجراها في جواز الاخبار عنها بالاثنين. - الثاني: أن يكون من الأشياء التي جاءت على أصولها المرفوضة؛ كقوله تعالى: اسْتَيْحَوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ (المجادلة: ١٩) و ذلك أن حكم الاعداد فيما دون العشرة أن تضاف إلى المعدود؛ كثلاثة رجال، و أربعة أبواب «٢»، فكان القياس أن يقول: اثنين «٣» رجل، و واحد رجل؛ و لكنهم رفضوا ذلك لأنك تجد لفظه تجمع العدد و المعدود، فتغنيك عن إضافة أحدهما إلى الآخر؛ و هو قولك «٤»: رجلاين و رجل؛ و

ليس كذلك [لأنك تجد] «٥» ما فوق الاثنين؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ثلاثة، لم يعلم المعدود ما هو؟ وإذا قلت: رجال، لم يعلم عددهم ما هو؟ فأنت مضطر إلى ذكر [العدد] «٦» و المعدود، فذلك «٧» قيل: كان «٨» الرجال ثلاثة و لم يقل: كان الرجلان اثنين، و لا الرجلان كانا اثنين، فإذا استعمل «٩» شيء من ذلك كان استعمالا للشيء المرفوض؛ كقوله: ظرف عجز فيه ثنتا حنظل «١٠» (فإن قيل): كيف يحمل القرآن عليه؟ وإنما هو في الشعر؟ (قيل): إنا وجدنا في القرآن ٢ / ٤٣٩ أشياء جاءت على الأصول المرفوضة «كاستحوذ» [و نظائرها] «١١». - الثالث: أن المراد «فإن كانتا اثنتين فصاعدا»، فعبر بالأدنى عنه و عما فوقه. قاله ابن

(١) في المخطوطة (فأوقع) بدل (فإذا وقع). (٢) في المخطوطة (أثواب). (٣) في المخطوطة (اثني). (٤) في المخطوطة (كقولك). (٥) ساقطة من المطبوعة. (٦) ساقطة من المخطوطة. (٧) في المخطوطة (فكذلك). (٨) في المخطوطة (لو كان). (٩) في المخطوطة (استعملت). (١٠) هذا عجز بيت لشماء الهذلية، و صدره: «كأن خصيه من التلدل» و هو من شواهد الزمخشري في المفصل ص ١٨٤. باب و من أصناف الاسم المثني و ابن هشام في شذور الذهب ص ٥٩٩، باب العدد. (١١) ساقطة من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٢٠ الضائع «١» النحوي. (قلت): و نظائرها قوله تعالى: فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ (البقرة: ٢٨٢) فَإِنَّ الرَّجُلِيَّةَ الْمُثَنَّى فهِمَّتْ مِنَ الضَّمِيرِ؛ بِدَلِيلِ: وَ اسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ (البقرة: ٢٨٢) فالظاهر أن «٢» قوله: رَجُلَيْنِ حال لا خبر، فكأن «٣» المعنى: «فإن لم يوجد حال كونهما رجلين». و مثله قوله تعالى: إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى (آل عمران: ٣٦) فَإِنَّ الْأُنْثَى فهِمَّتْ مِنْ قَوْلِهِ: وَضَعْتُهَا. و أورد بعضهم السؤال في الأول؛ (فقال): الضمير في يَكُونَا لِلرَّجُلَيْنِ، لأن (الشَّهِيدَيْنِ) قيدا بأنهما من [١٤٧/ ب الرجال؛ فكأن «٤» الكلام: «فإن لم يكن الرجلان رجلين»، و هذا محال. (و أجاب بعضهم) بما أجاب به الأخفش في آية المواريث «٥»: إنَّ الخبر هنا أفاد العدد المجرد عن الصفة. و هذا ضعيف؛ إذ وضع فيه «الرَّجُلَيْنِ» موضع «الاثنين»، و هو تجوز بعيد؛ و الذي ذكره الفارسي المجرد منهما «٦»، الرَّجُلِيَّةُ أَوْ الْأُنْثَى أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الصِّفَاتِ؛ فكيف يكون لفظ موضوع لصفة ما دالا على نفيها «٧»! ٢ / ٤٤٠ على أن في جواب الفارسي هناك نظرا؛ فإنه لم يزد على أن جعل نفس السؤال جوابا! كأنه قيل: لم ذكر العدد و هو متضمن للضمير؟ فقال: لأنه يفيد العدد المجرد، فلم يزد الألفاظ تجردا. (قال): و أما من أجاب بأن رَجُلَيْنِ منصوب على الحال المبينة و «كان» تامة فهو أظرف من الأول، فإنه سئل عن وجه النظم، و أسلوب البلاغة و نفي ما لا يليق بها من الحشو، فأجاب بالإعراب، و لم يجب عن السؤال بشيء؛ و الذي يرد عليه و هو خبر يرد عليه و هو حال، و ما زادنا إلا التكلف في جعله حالا- و الذي يظهر في جواب السؤال هو أن شَهِيدَيْنِ لما صحَّ أن يطلق على المرأتين بمعنى «شخصين شهيدين» قيده بقوله تعالى: مِنْ رِجَالِكُمْ (البقرة: ٢٨٢) ثم أعاد الضمير في قوله (١) هو على بن محمد الكتامي، تقدم

التعريف به في ٢ / ٣٦٤. (٢) في المخطوطة (فإن). (٣) في المخطوطة (لكان و المعنى) بدل (فكأن المعنى). (٤) في المخطوطة (و كان). (٥) يريد قوله تعالى فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ (النساء: ١٧٦). انظر قول الأخفش ص ٢ / ٤٣٦. (٦) في المخطوطة (منها). (٧) في المخطوطة (نعتها). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٢١ [تعالى «١»]: فَإِنْ لَمْ يَكُونَا عَلَى «الشَّهِيدَيْنِ الْمُطْلَقَيْنِ»، و كان عوده عليهما أبلغ ليكون نفي الصفة عنهما كما كان إثباتها لهما، فيكون الشرط موجبا و نفيًا على الشاهدين «٢» المطلقين لأن قوله: مِنْ رِجَالِكُمْ كالشرط؛ كأنه قال: «إن كانا رجلين»، و في النظم على هذا الأسلوب من الارتباط و جرى الكلام على نسق واحد ما لا خفاء به. و أما في آية المواريث؛ فالظاهر أن الضمير وضع موضع الظاهر اختصارا لبيان المعنى؛ بدليل أنه لم يتقدمه ما يدل عليه لفظا، فكأنه قال: «فإن كان الوارث اثنين»، ثم وضع ضمير الاثنين موضع الوارث الذي هو جنس «٣»، لَمَّا كان المراد به منه «الاثنتان» «٤». و أيضا فإن الإخبار عن الوارث- و إن كان جمعا- باثنين ففيه تفاوت ما «٥» لكونه مفرد اللفظ، فكان الأليق بحسن النظم وضع المضمير موضع الظاهر، ثم يجرى الخبر على من حدث عنه- و هو الوارث- فيجرى الكلام في طريقه، مع الإيجاز في وضع «٦» المضمير موضع الظاهر، و السلامة من تفاوت اللفظ، في الإخبار عن لفظ مفرد بمثنى. و نظير هذا- ممَّا وقع فيه [اسم موضع «٧»] غيره إيجازا ثم جرى الكلام



مجراه في الحديث ٢ / ٤٤١ عمن هو له، وإن لم يذكر - قوله [تعالى «٨»]: وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا نِيَابًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ (الأعراف: ٤) فعاد هذا الضمير والخبر على أهل القرية الذين أقيمت القرية في الذكر [مقامهم «٨»]، فجرى الكلام مجراه مع حصول الإيجاز في وضع القرية موضع أهلها، وفهم المعنى بغير «١٠» كلفه؛ وهذه الغاية في البيان يقصر عن مداها [بيان «١١» الإنسان. ومنها قوله تعالى: فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفَخْنَا بِهِ نَادِيًا وَمَنْ يَرْجُ الْكَافِرَ لَا يَجِدُ الْكَافِرِينَ يَكْفُرُونَ إِلَّا جَمْعًا مَدِينًا (الأنبياء: ١٠٣) (الحاقصة: ١٣) قال ابن (١) ليست في المخطوطة. (٢) في

المخطوطة (وقعتا الشهيدين) بدل (و نفيًا على الشاهدين). (٣) في المخطوطة (خبر). (٤) في المخطوطة (الاثنين). (٥) في المخطوطة (إما). (٦) في المخطوطة (موضع). (٧) ساقطة من المخطوطة. (٨) ليست في المخطوطة. (١٠) في المخطوطة (من غير). (١١) ساقطة من المطبوعة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٢٢ عمرو «١»: [لما] «٢» فهم منها التأكيد ظن بعضهم أنها ليست بصفة. وليس بجيد؛ لأنها دلالة «٣» على بعض أحوال الذات، وليس في واحدة دلالة على نفخ، فدل على أنها ليست تأكيداً «٤» [١٤٨ / أ] [انتهى «٥»]. وفي فائدة واحدة خمسة أقوال: - أحدها: التوكيد، مثل قولهم: «أمس الدابر». - الثاني: وصفها ليصح أن تقوم مقام الفاعل «٦» [لأنها مصدر والمصدر لا يقوم مقام الفاعل «٦» إلا إذا وصف. و رد بأن تحديدها بتاء التانيث مصحح لقيامها مقام الفاعل. - الثالث: أن الوحدة لم تعلم من «نفخة» إلا ضمنا وتبعًا، لأن قولك: «نفخة» يفهم منه أمران: النفخ والوحدة، فليست «نفخة» موضوعة للوحدة، فلذلك صح وصفها. - الرابع: وصفه النفخة بواحدة لأجل توهم «٨» الكثرة، كقوله تعالى: وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا (إبراهيم: ٣٤) فالنعمة في اللفظ واحدة وقد علق عدم الإحصاء بعدها. - الخامس: أتى بالوحدة ليدل على أن النفخة لا اختلاف في حقيقتها، فهي واحدة بالنوع، كقوله: وَمَا أَمْزَنَّا إِلَّا وَاحِدَةً (القمر: ٥٠) أي لا- اختلاف في حقيقته. ومنها قوله تعالى: وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ (البقرة: ١٦٣)، «٩» [قيل: ما فائدة إله؟ و هلا جاء «و إلهكم واحد»] «٩» وهو أوجز؟ قيل: لو قال: «و إلهكم واحد» لكان ظاهره إخبارا عن كونه واحدا في إلهيته، يعني لا- إله (١) هو

محمد بن محمد بن أبي علي جمال الدين بن عمرو، أبو عبد الله الحلبي النحوي. ولد سنة ٥٩٦ هـ. وسمع من ابن طبرزد، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع فيه وتصدر لإقراءه، وتخرّج به جماعة، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء بن النحاس، وروى عنه الشرف الدمياطي. من تصانيفه: «شرح المفصل». ت ٦٤٩ هـ (بغية الوعاة ١ / ٢٣١). (٢) ساقطة من المخطوطة. (٣) في المخطوطة (دالا). (٤) في المخطوطة توكيدا. (٥) ساقطة من المخطوطة. (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٨) كذا عبارة الأصول، ولعل العبارة تقتضى وجود كلمة (نفي) قبل (توهم) كي يستقيم المعنى، فتأمل. (٩) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٢٣ غيره و [إن «١»] لم يكن إخبارا عن توحده في ذاته، بخلاف ما إذا كرر ذكر الإله «٢»، والآية إنما سبقت لإثبات أحديته في ذاته، ونفي ما يقوله النصارى: إنه إله واحد والأقانيم ثلاثة، أي الأصول، كما أن زيادا واحدا وأعضاؤه متعددة، فلما قال: إله واحد دل على أحديته الذات والصفة. ولقائل أن يقول: قوله: واحد يحتمل الأحديّة في الذات والأحديّة في الصفات، سواء ذكر «الإله» أو لا، فلا يتم الجواب. ومنهما قوله [تعالى «٣»]: وَمِنَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى (النجم: ٢٠) ومعلوم بقوله: الثَّالِثَةُ أَنَّهُ الْآخَرَى و فائدته التأكيد. ومثله على رأى الفارسي: وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى (النجم: ٥٠). وأما قوله: فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ (النحل: ٢٦) (قيل): بمعنى «عن» أي خرّ «٤» عن كفرهم بالله؛ كما تقول: اشتكى فلان عن دواء شربه؛ أي من أجل كفرهم. أو بمعنى اللام، أي فخرّ لهم، (وقيل): لأن العرب لا- تستعمل لفظه «على» في مثل هذا الموضع إلا- في الشرّ والأمر المكروه، تقول: خربت على فلان ضيعته، كقوله: وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ (البقرة: ١٠٢) وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ (آل عمران: ٧٨) أ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (الأعراف: ٢٨) وقيل: لأنه يقال: سقط عليه موضع كذا، إذا كان يملكه، وإن لم يكن من فوقه بل تحته، فدل قوله تعالى: مِنْ فَوْقِهِمْ (النحل: ٢٦) على الفوقية الحقيقية؛ وما أحسن هذه المقابلة بالفوقية بما «٥» تقدم من قوله: فَآتَى اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ (النحل: ٢٦) كما تقول: أخذ برجله فسقط على رأسه. (السادسة) «٦»: إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل قدّم «٧» الاسم

المفرد، ثم الظرف أو عدليه، ثم الجملة، كقوله تعالى: اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ\* وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ (آل عمران: ٤٥، ٤٦) فقوله وَجِيهًا حال، وكذلك مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، وقوله يُكَلِّمُ وقوله: مِنَ الصَّالِحِينَ، فهذه (١) ساقطة من

المطبوعة. (٢) في المخطوطة (إله). (٣) ليست في المطبوعة. (٤) في المخطوطة (خوفه). (٥) في المخطوطة (لما). (٦) من الفوائد التي تتعلق بالصفة. (٧) في المخطوطة (وقدم). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٢٤ أربعة أحوال انتصبت عن قوله: (كلمة) «١» والحال «٢» الأولى جىء بها على الأصل اسما صريحا، والثانية في تأويله «٣»، جار و مجرور، و جىء بها هكذا لوقوعها فاصلة في الكلام؛ و لو جىء بها اسما صريحا لناسبت الفواصل، والثالثة «٤» جملة فعلية، [و الرابعة جار و مجرور] «٥». ومنه قوله تعالى: وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ (غافر: ٢٨)، [١٤٨/ب قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا (المائدة: ٢٣) و لما كان الظرف فيه شبه من المفرد و شبه من الجملة جعل بينهما. و قد أوجب ابن عصفور «٦» ذلك، و ليس كما قال، [فقد قال «٧» تعالى: فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (المائدة: ٥٤) و لا يقال: إن أذلة بدل لأنه مشتق، و البدل إنما يكون في الجوامد، كما نص عليه هو و غيره. و أما «٨» قوله تعالى: وَ هَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ (الأنعام: ١٥٥) فقيل: إنه من تقديم الجملة على المفرد، و يحتمل أن يكون مُبَارَكٌ خبرا لمحذوف، فلا يكون من هذا الباب. (السابعة): في اجتماع التابع و المتبوع أنهم يقدمون المتبوع، فيقولون: «أبيض ناصع» و «أصفر فاقع» و «أحمر قان» «٩» و «أسود غريب»، قال الله تعالى: صَافِرًا فَاقِعٌ لَوْنُهَا (البقرة: ٦٩) و المعنى أن التبوع فيه [معنى «١٠» زيادة الوصف، فلو قدم لكان ذكر الموصوف «١١» بعده عيبا «١٢»؛ إلا أن يكون لمعنى أوجب [تقديمه «١٣»]. (٢) في

المخطوطة (فالحال). (٣) في المخطوطة زيادة كلمة و هي (و الثالثة). (٤) في المخطوطة (و الرابعة). (٥) العبارة بين الحاصرتين ساقطة من المخطوطة. (٦) هو على بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن بن عصفور، تقدم التعريف به في ١/٤٦٦. (٧) ساقط من المخطوطة. (٨) في المخطوطة (أما). (٩) في المخطوطة (قانى). (١٠) ساقطة من المخطوطة. (١١) في المخطوطة (المتبوع). (١٢) في المخطوطة (عيبا) بدل (عيبا إلا). (١٣) ساقطة من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٢٥ و قد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى: وَ غَرَابِيبُ سُودٌ (فاطر: ٢٧) و هي من الآيات التي صدئت «١» فيها الأذهان الصقيلة، و عادت بها أسنة الألسنة مفلولة؛ و من جملة العجائب أن شيئا أراد أن يحتج على مدرس لما ذكر له هذا السؤال، فقال: إنما ذكر السواد لأنه قد يكون في الغراب «٢» ما فيه بياض، و قد رأيت ببلاد المشرق «٣»! فلم يفهم من الآية إلا أن الغراب هو الغراب، و لا قوة إلا بالله! و الذى يظهر فى ذلك أن الموجب لتقديم (الغراب) هو تناسب الكلم و جريانها على ٢/٤٤٥ نمط «٤» متساوى التركيب، و ذلك أنه لما تقدم البيض و الحمر دون إتباع كان «٥» كان الأليق بحسن النسق و ترتيب النظام أن يكون «السود» كذلك؛ و [لكنه «٦» لما كان فى [هذا] «٧» «السود» هنا زيادة الوصف، كان الأليق فى المعنى أن يتبع بما يقتضى ذلك، و هو الغراب، فيقابل حظ «٨» اللفظ و حظ المعنى، فوقى «٩» الخطاب و كمل الغرضان جميعا؛ و لم يطرح أحدهما الآخر، فيقع «١٠» النقص من جهة الطرح، و ذلك بتقديم «الغراب» على «السود» فوقع «١١» فى لفظ «الغراب» حظ المعنى فى زيادة الوصف. و فى ذكر «السود» مفردا من الإتيان حظ اللفظ؛ إذ جاء مجردا عن صورة البيض و الحمر؛ فانسقت الألفاظ كما ينبغى، و تم المعنى كما يجب، و لم يخلّ بواحدة من الوجهين، و لم يقتصر على «الغراب» و إن كانت متضمنة لمعنى «السود» لثلا «١٢» [تتنافر] «١٣» الألفاظ، [فإن ضم «١٤» الغراب إلى البيض و الحمر و لزمها «١٥» فى قرن واحد: كابن اللبون إذا ما لزم فى قرن «١٦»] (١) فى

المخطوطة (صدت). (٢) تصحفت فى المخطوطة إلى (الغراب سود ما). (٣) فى المخطوطة (الشرق). (٤) فى المخطوطة (لفظ). (٥) فى المخطوطة (و كان). (٦) ساقطة من المخطوطة. (٧) ساقطة من المطبوعة. (٨) تصحفت فى المخطوطة إلى (غيظ). (٩) فى المخطوطة (فقوى). (١٠) فى المخطوطة (فوقع). (١١) فى المخطوطة (فوفى). (١٢) فى المخطوطة (دليلا). (١٣) ساقطة من المخطوطة

و في موضعها بياض. (١٤) ساقطة من المخطوطة. (١٥) في المخطوطة (ذكرها). (١٦) صدر بيت عجزه لم يستطع صولة البزل القناعيس و هو لجريير من قصيدة مطلعها: حى الهذملة من ذات المواعيس (الديوان: ٢٥٠). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٢٦] وذلك «١» غير مناسب لتلاؤم الألفاظ و تشاكلها، و بذكر «٢» السود وقع الالتئام و اتسق نسق النظام، و جاء اللفظ و المعنى فى درجة التمام، و هذا لعمر الله من العجائب التى تكلم «٣» دونها العقول؛ و تعيا بها الألسن لا تدرى ما تقول! و الحمد [لله «٤». ثم رأيت أبا القاسم السهيلي «٥»، أشار إلى معنى غريب، فنقل عن أبى حنيفة الدينورى «٦» أن «الغريب» اسم لنوع من العنب و ليس بنعت، قال: و من هذا يفهم معنى الآية، و سودّ عندى بدل لا نعت، و إن كان «الغريب» إذا أطلق لفظه و لم [يقيد] «٧» بذكر «٨» شىء موصوف قلما يفهم منه العنب الذى هو اسمه خاصة، فمن تم حسن التقييد. (الثامنة): إذا تكررت النعوت لواحد، فتارة يترك العطف، كقوله: و لا تُطع كل حلافٍ مهينٍ \* همّازٍ مَشَاءٍ بنميم (القلم: ١٠-١١) و تارة تشترك بالعطف كقوله: سَبَّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى \* الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى \* وَ الَّذِي قَدَرَفَهْدَى (الأعلى: ١-٣) [١٤٩/أ] و يشترط فى ذلك اختلاف معانيها «٩»، قال الزمخشري و أبو البقاء «١٠»: دخول العاطف يؤذن بأن كل صفة مستقلة [انتهى «١١». و العطف أحسن [إن «١١» تباعد معنى الصفات نحو: [هُوَ] «١٣» الْبَاطِنُ وَ الظَّاهِرُ وَ الْبَاطِنُ (الحديد: ٣) و إلا- فلا- (التاسعة): فصل الجمل فى مقام المدح و الذمّ أبلغ من جعلها نمطا واحدا قال أبو \_\_\_\_\_) (١) ساقطة من المطبوعة. (٢) فى

المخطوطة (و ذكر). (٣) فى المخطوطة (تكمل). (٤) لفظ الجلالة ليس فى المخطوطة. (٥) هو عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تقدّم فى ١/ ٢٤٢. (٦) هو أحمد بن داود بن وتند، أبو حنيفة الدينورى: أديب نحوى أخذ عن البصريين و الكوفيين، و أكثر أخذه عن ابن السكيت و كان نحويا مهندسا منجما حاسبا راوية، ثقة فيما يرويه و يحكيه. من تصانيفه كتاب «النبات» و «الشعر و الشعراء» و «الفصاحة» ت ٢٨٢ هـ (معجم الأدباء ٢٦/٣). (٧) ساقطة من المخطوطة. (٨) فى المخطوطة (يذكر). (٩) فى المخطوطة (معانيهما). (١٠) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء العكبرى، تقدم فى ١/ ١٥٩. (١١) ساقطة من المخطوطة. (١٣) ليست فى المخطوطة. البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ٢٧ على الفارسي: إذا ذكرت صفات فى معرض المدح و الذم، فالأحسن أن يخالف فى إعرابها؛ لأن المقام يقتضى الإطناب، فإذا خولف فى الإعراب كان المقصود أكمل لأن المعانى عند الاختلاف تتنوع «١» و تتفتن، و عند الإيجاز تكون نوعا واحدا. و مثله «٢» فى المدح قوله: وَ الْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَ مَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ٢ / ٤٤٧ وَ الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَ الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ (النساء: ١٦٢) فانصب المُقِيمِينَ على القطع، و هو من صفة المرفوع الذى هو الْمُؤْمِنُونَ. و قيل: بل انتصب بالعطف على قوله: بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ (النساء: ١٦٢) و هو مجرور، و كأنه قال: «يؤمنون بالذى أنزل إليك و بالمقيمين» أى بإجابة المقيمين، و الأول أولى، لأن الموضوع للتفخيم فالأليق به إضمار الفعل، حتى يكون الكلام جملة لا مفردا. و مثله قوله تعالى: وَ لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ: وَ الْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَ الصَّابِرِينَ (البقرة: ١٧٧) نصّ عليه سيبويه «٣». و جَوَزَ السِّيرَافِي «٤» أن يحمل على قوله: وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى (البقرة: ١٧٧) إلى أن قال: وَ الصَّابِرِينَ وَ رَدَّ الصَّفَّار «٥» بأنه لا يعطف على الموصول قبل تمام الصلة «٦»، و إن كان وَ الصَّابِرِينَ معطوفا على وَ السَّائِلِينَ فهو من صلة «من» فكذلك المعطوف عليه «٧». و الصواب أن يكون المعطوف من صلة «من» «٨»، و تكون الصلة كملت «٩» عند قوله ٢ / ٤٤٨ تعالى: وَ آتَى الزَّكَاةَ (البقرة: ١٧٧) ثم أخذ فى القطع. و مثاله فى الـذم: وَ امْرَأَتُهُ حَمَّالَةٌ الْحَطَّاءِ (المسجد: ٤) بنصب حَمَّالَةٌ.

(٢) فى المخطوطة (و مثاله). (٣) انظر الكتاب ٢/ ٦٣ (بتحقيق عبد السلام محمد هارون)، باب ما ينتصب على التعظيم و المدح. (٤) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافى تقدم التعريف به فى ١/ ٤١٤. (٥) هو القاسم بن على البطليوسى الصفّار، تقدم التعريف به فى ٢/ ٤٥١. (٦) فى المخطوطة (صلته). (٧) هذه المسألة وردت فى إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٨١، يردّ فيها للنحاس على الكسائى. (٨) تصحفت فى المخطوطة إلى (شىء). (٩) فى المخطوطة (كما كانت). البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص:

## تنبيهان

تنبيهان \* (الأول): إنما يحسن القطع بشرطين: (أحدهما): أن يكون [الموصوف «١» معلوماً، أو منزلاً منزلة المخاطب لا يتصور عنده البناء على مجهول. و قولنا «أو منزلاً منزلة المعلوم» لا بد منه. وقال الزمخشري «٢» في قوله تعالى: الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ (الفرقان: ٢): رفع على الإبدال من الَّذِي نَزَّلَ (الفرقان: ١) أو رفع على المدح، أو نصب عليه. قال الطيبي «٣»: «و الإبدال أولى، لأن من حق صلة الموصول أن تكون معلومة عند المخاطب، و كونه تعالى: نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ (الفرقان: ١) لم يكن معلوماً للعالمين، فأبدل بقوله: لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بيانا و تفسيراً و تبيناً «٤» لك المدح». (و جوابه): ما ذكرنا أن «٥» المنزل منزلة المعلوم بمنزلة المعلوم «٥»، و هاهنا لقوة دليله أجرى مجرى المعلوم، و جعلت صلة «٧»، نص عليه سيبويه و الجمهور. (و ثانيهما): أن يكون الصفة للثناء و التعظيم. (و شرط بعضهم ثالثاً): و هو تقدم الإبتاع، [حكاه «٨» ابن بابشاذ «٩». و زيفه الأستاذ أبو جعفر بن الزبير «١٠»]، و قال: إنما يتيتم ذلك إذا كـ ان الموصوف يفتقر إلى

الكشاف ٨٨ / ٣. (٣) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي - بكسر الطاء - الإمام المشهور، العلامة في المعقول و العربي و المعاني و البيان، قال ابن حجر: «كان آية في استخراج الدقائق من القرآن و السنن» صنف «شرح الكشاف» و «التبيان في المعاني و القرآن» و «شرح المشكاة». ت ٧٤٣ هـ (بغية الوعاة ١ / ٥٢٢). (٤) في المخطوطة (و بين ذلك) بدل (و تبين لك). (٥) عبارة المطبوعة (أن المنزل بمنزلة المعلوم منزلة المعلوم). (٧) في المخطوطة (صلته). (٨) ساقطة من المخطوطة. (٩) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن المصري النحوي اللغوي. ولى متأملاً - مصححاً - في ديوان الإنشاء يتأمل ما تصدر منه من السجلات و الرسائل فيصلح ما فيها من خطأ، تزهد في آخر عمره. من تصانيفه «شرح جمل الزجاجي» و «شرح النخبة» و «التعليق في النحو» ت ٤٦٩ هـ (معجم الأدباء ١٢ / ١٧). (١٠) هو أحمد بن إبراهيم أبو جعفر بن الزبير، تقدم التعريف به في ١ / ١٣٠، و انظر قوله في ملاك التأويل ١ / ٢٠ في الحاشية. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٢٩ زيادة بيان، فحينئذ يتقدم الإبتاع ليستحكم العلم بالموصوف؛ أما إذا كان معلوماً فلا يفتقر إلى زيادة بيان. قال: و الأصل - فيما الصفة فيه مدح أو ذم و الموصوف معلوم - قطع الضمير، و هو «١» الأفضح، و لا يشترط غير ذلك. و قد أورد على دعوى أفصحية «٢» القطع عند ذلك إجماع [١٤٩ / ب القراء السبعة على الإبتاع في قوله تعالى: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، فضَعَّفوا قراءة النصب «٣» على القطع مع حصول شرطى القطع. و أجاب ابن الزبير «٤» بأن اختيار القطع مطرد ما لم تكن الصفة خاصة بمن جرت عليه! لا يليق و لا يتصف بها سواه. و لا شك أن هذا الضرب قليل جداً، فكذلك لم يفصح سيبويه باشتراطه، فإذا كانت الصفة ممن «٥» لا يشارك فيها الموصوف غيره، و كانت مختصة بمن جرت عليه، فالوجه فيها الإبتاع. و نظير ذلك في صفات الله سبحانه و تعالى مما يتصف به غيره؛ فلذلك «٦» لم يقطع، و عليه ورد السماع لهذه الآيات الشريفة. و كذلك قوله [تعالى «٧»]: حم \* تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ \* غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّولِ (غافر: ١ - ٣) لما «٨» كان وصفه تعالى ب غَافِرِ الذَّنْبِ و ما بعده لا يليق بغيره، لم يكن فيه إلا الإبتاع، و الإبتاع لا يكون إلا بعد القطع «٩»، و يلزم الإبتاع في الكل. و هذا مع تكرر الصفات، و ذلك من مسوغات القطع على صفة ما، و عند بعضهم من غير تقييد بصفة. و أما الإبتاع فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير؛ فهذا هو السماع، ٢ / ٤٥٠ و له وجه في القياس، و هو شبيه بالوارد في سورة و النجم، في قوله [تعالى: وَ أَنَّهُ هُوَ] (١)

في المخطوطة (إنه). (٢) في المخطوطة (فصح). (٣) و هي قراءة المطوعى، قرأ: (مالك) نصبا على القطع أو منادى مضافا توطئة لإياك نعبد و الجمهور بالكسر (اتحاف فضلاء البشر: ١٢٢). (٤) انظر ملاك التأويل ١ / ٢١ في الحاشية. (٥) تصحفت في المخطوطة

إلى (تمكن). (٦) في المخطوطة (فكذلك). (٧) ليست في المخطوطة. (٨) في المخطوطة (فمن). (٩) في المخطوطة (قطع). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٣٠ أَصْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا (النجم: ٤٣، ٤٤) ثم قال بعد: وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى (النجم: ٤٨، ٤٩) فورد في هذه الجملة الأربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم إنَّ وخبرها، ليتحدّد «١» بمفهومه نفى الاتصاف عن غيره تعالى «٢» بهذه الأخبار، و كان الكلام في قوة «٣» أن لو قيل «و أنه هو لا غيره». و لم يرد هذا الضمير في قوله «٤» تعالى: وَأَنَّهُ خَلَقَ الزُّوجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (النجم: ٤٥) لأن ذلك مما لا يتعاطاه أحد، لا حقيقة و لا مجازا و لا ادعاء، بخلاف الإحياء و الإماتة، فيما حكاها الله تعالى عن نمرود. (قلت): و ما ذكره في الجواب يرد عليه قوله تعالى: التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ... الآية (التوبة: ١١٢) و قوله تعالى: أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مُسْلِمَاتٍ ... (التحریم: ٥) الآيات و مما يرد عليه بالنسبة لأوصاف الذم قوله: وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ حَلَّافٍ مَهِينٍ \* هَمَّازٍ [مَشَاءٍ بِنِيمٍ «٥» الآية (القلم: ١٠ - ١١) قد «٦» جرت كلها على ما قبلها بالاتباع، و لم يجيء فيها القطع. و قرأ الحسن «٧»: عَتَلٌ (القلم: ١٣) بالرفع على الذم، قال الزمخشري «٨»: و هذه القراءة تقوية لما يدل عليه بعد ذلك. \* (الثاني): قد يلتبس المنصوب على المدح بالاختصاص، و قد فرّق سيبويه بينهما فيما بين؛ و الفرق أن المنصوب على المدح أن يكون المنتصب لفظا «٩» يتضمن نفسه مدحا؛ نحو «هذا زيد عاقل قومه» و [في «١٠» الاختصاص لا يقتضى «١١» اللفظ ذلك، كقوله تعالى: رَحِمَتْ اللَّهُ وَ بَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ — مَأْمُورٌ بِالْأَلْبَانِ فِيْمَا نَصَّبَ أَهْلَهُ لَ (١٢).

(١) في المخطوطة (ليحترز). (٢) تصحفت في المخطوطة إلى (قال تعالى). (٣) في المخطوطة (فتراه). (٤) في المخطوطة (وقوله) بدل (في قوله تعالى). (٥) تمام الآية ليس في المطبوعة. (٦) في المخطوطة (فقد). (٧) في المخطوطة (وقيل حكى الحسن)، و المقصود به الحسن بن يسار البصرى، و انظر (إتحاف فضلاء البشر: ٤٢١). (٨) الكشف ١٢٧/٤. (٩) في المخطوطة (نظما). (١٠) ساقطة من المخطوطة. (١١) في المخطوطة (إذا لم يقتض) بدل (لا يقتضى). (١٢) راجع البحر المحيط ٢٤٥/٥. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٣١ (العاشرة): يوصف الجمع بالمفرد «١»، قال تعالى: مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى (طه: ٤) فوصف الجمع بالمفرد. و قال تعالى: وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (الأعراف: ١٨٠) فوصف «الأسماء» و هى جمع اسم، بالحسنى و هو مفرد، تأنيث الأحسن. و كذلك قوله تعالى: فَمَا بِالْأُولَى الْأُولَى (طه: ٥١) فإن الأولى تأنيث «الأول» و هو صفة لمفرد. و إنما حسن وصف الجمع بالمفرد؛ لأن اللفظ المؤنث يجوز إطلاقه على [١٥٠/أ] جماعة المؤنث؛ بخلاف [لفظ] «٢» المذكور «٣» [يرد إلى لفظ جماعة المؤنث «٣» و أما قوله تعالى: وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا (الفرقان: ١٨) و البور: الفاسد، فقال الرماني «٥»: «هو بمعنى الجمع إلا أنه ترك جمعه في اللفظ؛ لأنه مصدر وصف». و قد يوصف الجمع بالجمع، و لا يوصف مفرد كل منهما بالمفرد و منه: فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ (القصص: ١٥) فثنى الضمير، و لا يقال في الواحد «يقتتل». و منه: وَ أَخْرَجْنَا مَسَابِغَاتٍ (آل عمران: ٧) و لا يقال «و أخرى متسابهه». (الحادية عشرة): قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً، ذكره الزمخشري «٦»، و جعل منه قوله تعالى: وَ مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَ لَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ (الحجر: ٤) قال: «الجملة صفة لقريه، و القياس عدم دخول الواو فيها؛ كما في قوله تعالى: وَ مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ (الشعراء: ٢٠٨) و إنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف». و قد أنكره عليه ابن مالك و الشيخ أبو حيان «٧» و غيرهما، و القياس مع الزمخشري، لأن الصفة كالحال في المعنى. و زعم بعضهم أنه لا — يؤولى — بالواو في الصفات إلا — إذا تكررت «٨» النعوت، و ليس كذلك،

(١) في المخطوطة (بالجمع). (٢) ساقطة من المخطوطة. (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٤) هو على بن عيسى أبو الحسن الرماني تقدم ذكره في ١/١١١. (٥) الكشف ٣١٠/٢. (٦) انظر النهر الماء المطبوع بهامش البحر المحيط ٤٤٣-٤٤٤. (٧) في المخطوطة (كررت). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٣٢ و منه قوله تعالى: وَيَقُولُونَ سَيَجْعَلُ وَ تَأْمِينُهُمْ كَلْبُهُمْ (الكهف: ٢٢) و قوله [تعالى] «١»: آتَيْنَا مُوسَى [وَ هَارُونَ] «١» الْفُرْقَانَ وَ ضِيَاءً وَ ذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ (الأنبياء: ٤٨) و تقول: جاءني «٣» زيد و العالم. (الثانية عشرة): الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا



على استكراه؛ لأنها إنما يؤتى بها للبيان والتخصيص، أو المدح والذم، وهذا في موضع الإطالة لا الاختصار، فصار من باب نقص الغرض. وقال ابن عمرو «٤»: «عندي أن البيان حصل بالصفة والموصوف معا، فحذف الموصوف ينقص الغرض، ولأنه ربما أوقع لبسا «٥»، ألا ترى أن قولك: «مررت بطويل» يحتمل أنه رجل أو قوس «٦» أو غير ذلك، إلا «٧» إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى به عن ذكره، كقوله تعالى: وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ (الصفافات: ٤٨) قال السخاوي «٨»: «و لا فرق في صفة النكرة بين أن يذكر معها أو لا». قال ابن عمرو «٤»: «و ليس قوله بشيء».

### القسم الثالث البدل

#### إشارة

القسم الثالث البدل و القصد به الإيضاح بعد الإبهام، و هو يفيد البيان و التأكيد، أما البيان فإنك إذا قلت: ٢ / ٤٥٤ «رأيت زيدا أخاك» بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير، و أما التأكيد فلأنه على نية تكرار العامل، ألا ترى إذا قلت: «ضربت زيدا» جاز أن تكون ضربت رأسه أو يده أو جميع بدنه (\_\_\_\_\_؛ ١) ليست في المخطوطة. (٣) في المخطوطة (جاء). (٤) هو محمد بن محمد بن أبي علي، و قد تقدم التعريف به في ٣ / ٢٢. (٥) اضطربت في المخطوطة إلى (للسا). (٦) في المخطوطة (فرس). (٧) في المخطوطة (بما). (٨) هو علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي تقدمت ترجمته في ١ / ٢٠٦. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٣٣ فإذا قلت: «يده» فقد رفعت ذلك الإبهام، فالبدل جار مجرى التأكيد، لدلالة الأول عليه، أو المطابقة «١» كما في بدل الكل، أو التضمن كما في بدل البعض، أو الالتزام «٢» كما في بدل الاشتغال؛ فإذا قلت: «ضربت زيدا رأسه» فكأنك قد ذكرت الرأس مرتين، مرة بالتضمن و أخرى بالمطابقة، و إذا قلت: «شربت ماء البحر بعضه» فإنه مفهوم من قولك: «شربت ماء البحر» أنك لم تشربه كله فجنّت البعض تأكيدا. و هذا معنى قول سيبويه، و لكنه ثنى «٣» الاسم تأكيدا، و جرى «٤» مجرى الصفة في الإيضاح، لأنك إذا قلت: «رأيت أبا عمرو زيدا»، «و رأيت غلامك زيدا»، «و مررت برجل صالح زيد»، فمن الناس من يعرفه بأنه غلامك، أو بأنه رجل صالح، و لا يعرف أنه زيد، و على العكس، فلما ذكرتهما أثبتت باجتماعهما المقصود. و هذا معنى قول الزمخشري «٥»: و إنما يذكر الأول لتجاوز التوطئة، و ليفاد «٦» بمجموعهما فضل تأكيد و تبين [١٥٠ / ب لا يكون في الأفراد. و قال ابن السيد «٧»: ليس كل بدل يقصد به رفع الإشكال الذي يعرض في المبدل «٨» منه، بل من البدل ما يراد به التأكيد، و إن كان ما قبله غنيا عنه، كقوله تعالى: وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ \* صِرَاطِ اللَّهِ (الشورى: ٥٢، ٥٣)، ألا ترى أنه لو لم يذكر «الصراط» الثاني لم يشك أحد أن الصراط المستقيم هو صراط الله. و قد نصّ سيبويه على أن من البدل ما الغرض منه التأكيد، و لهذا جوزوا ببدل المضممر من المضممر، كلقية إياه «٩». انتهى.

(\_\_\_\_\_؛ ١) في المخطوطة (بالمطابقة). (٢)

في المخطوطة (بالالتزام). (٣) تصحفت في المخطوطة و المطبوعة إلى (بنى). و الصواب من كتاب سيبويه ١ / ١٥٠، باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم ... (٤) تصحفت في المخطوطة إلى (أو جاء). (٥) انظر المفصل ص ١٢١. باب البدل. (٦) تصحفت في المخطوطة إلى (و ليتفادي). (٧) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسى تقدم التعريف به في ١ / ٣٤٣. (٨) في المخطوطة (البدل). (٩) تصحفت في المطبوعة إلى (أباه)، و انظر كتاب سيبويه ٢ / ٣٨٦، باب ما تكون فيه أنت و أنا و نحن. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٣٤ / ٢ ٤٥٥ و الفرق بينه و بين الصفة أن البدل في تقدير تكرار العامل، و كأنه في التقدير «١» من جملتين؛ بدليل تكرار حرف الجرّ في قوله: قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ (الأعراف: ٧٥)، و بدليل بدل النكرة [من المعرفة] «٢» و المظهر «٣» من المضممر، و هذا مما يمتنع في الصفة، فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم، فكذلك تكرار

العامل الرافع أو الناصب في تقدير التكرار «٤»، وهو إن كان كذلك فلا- يخرج عن أن يكون فيه تبيين للأول كالصفة. وقيل لأبي علي «٥»: كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل «٦» منه، وهو من غير جملته؟ فقال «٧»: لما لم يظهر العامل في البدل، وإنما دل عليه العامل في المبدل منه، واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ، جاز أن يوضحه. ومن فوائد البدل التبيين على وجه المدح فقولك: هل أدلكم على أكرم الناس وأفضلهم؟ فلان، أبلغ من قولك: فلان الأكرم والأفضل، بذكره مجملاً ثم مفضلاً. وقال الأخفش والواحدى «٨» في بدل البعض من الكل، نحو: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (آل عمران: ٩٧) يسمى هذا بدل البيان؛ لأن الأول يدل على العموم ثم يؤتى بالبدل إن أريد «٩» البعض. وأعلم أن في كلا البدلين - أعني بدل البعض و بدل الاشتمال - بيانا وتخصيصاً للمبدل منه، وفائدة البدل أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين: إحداهما بالعموم، والثانية بالخصوص.

(\_\_\_\_\_ ١) في المخطوطة (من تقدير). (٢)

ساقطة من المخطوطة. (٣) في المخطوطة (والمضمر). (٤) في المخطوطة (التكرير). (٥) الفارسي تقدم التعريف به في ١/ ٣٧٥. (٦) في المخطوطة (البدل). (٧) في المخطوطة (وقال). (٨) هو علي بن أحمد أبو الحسين الواحدى تقدم التعريف به في ١/ ١٠٥. (٩) في المخطوطة (إذ المراد). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٣٥ و من أمثله قوله تعالى: اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ \* صِرَاطَ الَّذِينَ (الفاتحة: ٦-٧). آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ \* رَبِّ مُوسَى وَ هَارُونَ (الشعراء: ٤٧-٤٨). ٢/ ٤٥٦ و قوله: لَنَسِفَعًا بِالنَّاصِيَةِ \* نَاصِيَةٍ كَازِبِيَّةٍ (العلق: ١٥-١٦) وفائدة الجمع بينهما أن الأولى ذكرت للتنصيص على «ناصية»، والثانية على علة السفع «١»، ليشمل بذلك ظاهر كل ناصية «٢» هذه «٣» صفتها. ويجوز بدل المعرفة من المعرفة؛ نحو: الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ \* صِرَاطَ الَّذِينَ (الفاتحة: ٦-٧). و بدل النكرة من المعرفة، نحو: بِالنَّاصِيَةِ \* نَاصِيَةٍ كَازِبِيَّةٍ (العلق: ١٥-١٦). قال ابن يعيش «٤»: ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كالأية؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعاً. و النكرة من النكرة كقوله [تعالى: إِنَّ «٥» لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا \* حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا \* وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا \* وَكَأَسَاءً دِهَاقًا (النبا: ٣١-٣٤)، فحدائق و ما بعدها «٦» بدل من «مفازاً». و منه قوله تعالى: وَ غَرَابِيبُ سُودٍ (فاطر: ٢٧)، فإن «سود» بدل من «غرابيب» لأن الأصل «سود غرابيب» فغرابيب فى الأصل صفة لسود «٧»، و نزع الضمير منها، و أقيمت مقام الموصوف، ثم أبدل منها الذى كان موصوفاً بها، كقوله تعالى: وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا (آل عمران: ٨٥). و قوله: وَ شَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ (يوسف: ٢٠) فهذا بـ بدل نكرة «٨» موصوفة من أخرى موصوفة فيها بيان الأولي.

(\_\_\_\_\_ ١) في المخطوطة (الشفع). (٢) في

المخطوطة (كل ذلك ناصية). (٣) في المخطوطة (و هذه). (٤) تصحفت فى المخطوطة إلى (ابن مسعود). و ابن يعيش تقدم التعريف به فى ٢/ ٤٩٧. (٥) ليست فى المخطوطة. (٦) فى المخطوطة (بعده). (٧) فى المخطوطة (سود). (٨) فى المخطوطة (النكرة). البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ٣٦ [١٥١/ أ] و مثل «١» إبدال النكرة المجردة من مثلها مجردة و بدل المعرفة من النكرة: وَ إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ \* صِرَاطِ اللَّهِ (الشورى: ٥٢-٥٣) لأن «صراط الله» مبين إلى الصراط المستقيم؛ فإن مجيء الخاص و الأخص بعد العام و الأعم كثير؛ و لهذا المعنى قال الحدائق فى قوله تعالى: مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ (ق: ١٨): إنه لو عكس فقليل: «ما يقول من لفظ» لم يجز، لأن القول أخص من اللفظ، لاختصاصه بالمستعمل، و اللفظ يشمل «٢» المهمل الذى لا معنى له. و قد يجيء للاشتمال، و الفرق بينه و بين بدل البعض، أن البدل فى البعض جز فى الاشتمال و صفا، كقوله: وَ مَا أَنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكَرَهُ (الكهف: ٦٣) فإن أذكره بمعنى «ذكره»؛ و هو بدل من الهاء فى «٣» أَنْسَانِيَهُ العائدة إلى الحوت، و تقديره: «و ما أنساني ذكره إلا الشيطان». و قوله: يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ (البقرة: ٢١٧) ف قتال بدل من «الشهر» بدل الاشتمال، لأن الشهر يشتمل على القتال و على غيره؛ كما كان زيد يشتمل على العقل و غيره؛ و هو مؤكد لأنهم لم يسألوا عن الشهر الحرام فإنهم يعلمونه، و إنما سألوا عن القتال فيه، ف جاء به تأكيداً. و قوله: قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ \* النَّارِ (البروج: ٤-٥)، فالنار بدل من «الأخدود» بدل اشتمال؛ لأنه يشتمل على النار و غيرها، و العائد محذوف تقديره: «الموقدة فيه». و من بدل البعض قوله [تعالى «٤»]: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (آل

عمران: ٩٧) فالمستطيعون بعض الناس، لا كلهم. وقال ابن برهان «٥»: بل هذه بدل كل من كل، واحتج بأن الله لم يكلف الحج من لا يستطيعه فيكون المراد بالناس بعضهم؛ على حد قوله: الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ

(١) في المخطوطة (و نقل). (٢) عبارة المخطوطة (و عموم اللفظ و معنى) بدل (و اللفظ يشمل). (٣) في المخطوطة (من). (٤) ليست في المخطوطة. (٥) هو أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان تقدم التعريف به في ٢/ ٢٠٨. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٣٧ جَمَعُوا لَكُمْ (آل عمران: ١٧٣)؛ في أنه لفظ عام أريد به خاص، لأن النَّاسُ ٢/ ٤٥٨ [في «١» اللفظ الأول لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله بعده: إِنَّ النَّاسَ؛ فعلى هذا هو عنده مطابق لعدة المستطيعين في كميّتهم، وهم بعض الناس لا جميعهم. والصحيح ما صار إليه الجمهور؛ لأن باب البدل أن يكون في الثاني بيان ليس في الأول؛ بأن يذكر الخاص بعد العام مبيّنا و موضحا. ولا بدّ في إبدال البعض من ضمير، كقوله: وَ لَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ (البقرة: ٢٥١). وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ (الأنفال: ٣٧). وقد يحذف لدليل، كقوله: وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنَ اسْتِطَاعٍ (آل عمران: ٩٧)، «منهم»، وهو مراد بدليل ظهوره في الآية الأخرى؛ وهي «٢» قوله: وَ أَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ (البقرة: ١٢٦)، ف مَنْ آمَنَ بدل من أهله، وهم بعضهم. وقد يأتي البدل لنقل الحكم عن مبدله «٣»، نحو: «جاء القوم أكثرهم «٤» و أعجبنى زيد ثوبه». وقال ابن عصفور «٥»: ولا «٦» يصح «غلمانه». و عدل عن البدل في قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنَ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ (الحجرات: ٤)، لأنه أريد الاخبار عنهم كلهم في الحال الثاني وهو وَ لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا (الحجرات: ٥)، فلو أبدل لأوهم، بخلاف: «إنك أن تقوم خير لك». البدل أرجح. و البدل في تقدير تكرير العامل و ليس كالصفة، و لكنه في تقدير جملة تين بدليل تكرير حرف الجر.

(١) ليست في المخطوطة. (٢) في المخطوطة (و في). (٣) في المخطوطة (لبدله). (٤) في المخطوطة (كلهم). (٥) تقدم التعريف به في ١/ ٤٦٦. (٦) في المخطوطة (لا). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٣٨ قد «١» يكرر عامله إذا كان حرف جر، كقوله: وَ مِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ (الأنعام: ٩٩)، ف طَلْعِهَا بدل اشتمال من النَّخْلِ و كرر العامل فيه؛ وهو مِنْ «٢» [أول ما يخرج النخل «٢» و قوله تعالى: قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا «٤» [لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ (الأعراف: ٧٥)، لِمَنْ آمَنَ، بدل بعض من كل، من لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا] «٤» لأن المؤمنين بعض [١٥١/ ب المستضعفين، و قد كرر اللام. و قوله: وَ لَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ (الزخرف: ٣٣)، فقوله: لِيُوتِيَهُمْ بدل اشتمال من قوله: لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ. و جعل ابن عطية «٦» اللام الأولى للملك و الثانية للاختصاص، فعلى هذا يمتنع البدل لاختلاف معنى الحرفين. و قوله تعالى: تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَ آخِرِنَا (المائدة: ١١٤)، [ف لِأَوَّلِنَا وَ آخِرِنَا] «٧» بدل من الضمير في لنا؛ و قد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل. و منه قراءة يعقوب «٨»: وَ تَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً، كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا (الجاثية: ٢٨)، قال أبو الفتح: «جاز إبدال الثانية من الأولى، لأن في الثانية ذكر سبب الجثو». قيل: و لم يظهر عامل البدل إذا كان حرف جر، إيدانا بافتقار الثاني إلى الأول، فإن حروف الجر مفتقرة، و لم يظهروا الفعل، إذ لو أظهره لانقطع الثاني عن الأول بالكلية؛ لأن الكلام مع الفعل قائم بنفسه. و اعلم أنه لا خلاف في جواز إظهار العامل في البدل إذا كان حرف جر كالآيات السابقة؛ فإن كان رافعا أو ناصبا ففيه خلاف، و المجوزون احتجوا بقوله [تعالى «٩»: فَاتَّقُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا \* وَ اتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعَلَّمُوا وَنَ \* أَمَّ \* دَّكُمْ (الشعراء: ١٣١ - ١٣٣) فيجوز أن

(١) في المخطوطة (و قد). (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٣) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة. (٤) هو عبد الحق بن غالب بن عطية تقدم التعريف به في ١/ ١٠١. (٥) ليست في المخطوطة. (٦) القراءة و قول أبي الفتح ابن جني تجدها في المحتسب ٢/ ٢٦٢. (٧) ليست في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٣٩ يكون أَمَدَّكُمْ الثاني بدلا من أَمَدَّكُمْ الأول. و قد يكون من إبدال الجملة من الجملة، و تكون



الثانية [صلة] «١» «الذي» كالأولى. و يجوز أن تكون الثانية شارحة للأولى، كقولك: «ضربت رأس زيد قذفته» (٢) «بالحجر». ثم «٣» قوله تعالى: يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ \* اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكُمْ (يس: ٢٠- ٢١) «٤» [أبدل قوله: اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكُمْ «٤» (يس: ٢١) من قوله: اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (يس: ٢٠) لأنه أكثر تطفافاً في اقتضاء اتباعهم. وقوله تعالى: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا \* يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ (الفرقان: ٦٨- ٦٩) ف يَلْقَ مجزوم بحذف الألف لأنه جواب الشرط، ثم أبدل منه: يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ «٤» (الفرقان: ٦٩) فبين بها «الأثم» ما هو. وينقسم البدل باعتبار آخر إلى بدل مفرد من مفرد، و جملة، من جملة، و قد سبقا، و جملة من مفرد، كقوله تعالى: كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ (آل عمران: ٥٩) وقوله: مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدِ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَ ذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ (فصلت: ٤٣) «٧» [فإن إن و ما عملت فيه بدل من ما و صلتها على تقدير «ما يقال لك ألا إن ربك لذو مغفرة و ذو عقاب»] «٧» و جاز إسناد يُقَالُ إلى ما عملت فيه، كما جاز إسناد قِيلَ فِي وَ إِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقَّ (الجاثية: ٣٢). و من إبدال الجملة من المفرد قوله «٩» تعالى: «(١٠) [وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا] «١٠» هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ (الأنبياء: ٣) قال الزمخشري «١٢»: «هذا ٢/ ٤٦١ الكلام كله في محل نصب «١٣»، بدلا من النَّجْوَى». و يبدل الفعل من الفعل الموافق له في المعنى مع زيادة بيان، كقوله تعالى: وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكْ يَلْقَ أَثَامًا \* يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ... (الفرقان: ٦٨ - ٦٩) الآية. (١) ليست في المخطوطة. (٢) في

المخطوطة (فقذفته). (٣) في المخطوطة (نعم). (٤) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة. (٧) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٩) في المخطوطة (كقوله). (١٠) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة. (١٢) الكشاف ٣/ ٣. (١٣) في المخطوطة (النصب). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٤٠ و الرابع: بدل المفرد من الجملة، كقوله: أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ (يس: ٣١)، ف أَنَّهُمْ بدل؛ لأن الإهلاك و عدم الرجوع بمعنى واحد. فإن قلت: لو كان بدلا لكان معه الاستفهام. قيل: هو بدل معنوي.

### تنبيه

تنبيه و قد يكرر البدل كقوله: إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ (التوبة: ٤٠)، فقوله: إِذْ هُمَا [١٥٢/ أ] بدل من قوله: إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا (التوبة: ٤٠)، وقوله: إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ (التوبة: ٤٠) بدل من [قوله «١»] إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ (التوبة: ٤٠).

### تنبيه

تنبيه أعربوا آزر من قوله تعالى: وَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ (الأنعام: ٧٤) بدلا. قال ابن عبد السلام: و البدل لا يكون إلا للبيان، و الأب لا يلتبس بغيره، فكيف حسن البدل؟ و الجواب أن الأب يطلق على الجد، بدليل قوله: آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ (يوسف: ٣٨)، فقال: «آزر» «٢» لدفع توهم المجاز. هذا كله إذا قلنا: إن «آزر» اسم أبيه لكن في «المعرب» للجواليقي «٣» عن الزجاج: (٢) ليست في المطبوعة. (٢) في

المخطوطة (إنه). (٣) هو موهوب بن أحمد بن محمد أبو منصور الجواليقي إمام في اللغة و النحو و الأدب و هو من مفاخر بغداد، قرأ الأدب على أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي و لازمه و تلمذ له حتى برع في فنه سمع من شيوخ زمانه و أخذ الناس عنه علما جما و له من التصانيف «شرح أدب الكاتب» و «المعرب» و «تتمة درة الخواص» و غيرها ت ٥٣٩ (القفاطى، إنباه الرواة ٣/ ٣٣٥). و كتابه «المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم» طبع بتحقيق إدوارد سخاو في لبيسك عام ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦ م، و طبع بتحقيق أحمد شاكر في القاهرة بدار الكتب المصرية عام ١٣٦١ هـ / ١٩٤٢ م و أعيد طبعه عام ١٣٩٠ هـ / ١٩٦٩ م. و أعيد نشر الطبعة الأولى بالأوفست في طهران عام ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٦ م. (ذخائر التراث العربي ١/ ٤٥٦ و انظر قوله في كتابه ص ٢٨- ٢٩. البرهان في علوم القرآن،

ج ٣، ص: ٤١ «لا خلاف أن اسم أبي إبراهيم «تارح» والذي في القرآن يدل على أن اسمه آزر وقيل: «آزر» ذم في لغتهم، و كأنه: «يا مخطئ» و هو من العجمي الذي وافق لفظه لفظ العربي، نحو الإزار و الإزرة، قال تعالى: أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ» (الفتح: ٢٩). و على هذا فالوجه الرفع، في قراءة «١» آزر.

### القسم الرابع عطف البيان

القسم الرابع عطف البيان و هو كالنعت في الإيضاح و إزالة الاشتراك الكائن فيه. و شرط صاحب «الكشاف» فيه أن يكون وضوحه زائدا على وضوح «٢» متبوعه «٣». و رد ما قاله بأن الشرط حصول زيادة الوضوح بسبب انضمام عطف البيان مع متبوعه؛ لا ٤٦٣/٢ أن «٤» الشرط كونه أوضح و أشهر من الأول؛ لأن من الجائز أن يحصل باجتماع الثاني مع الأول زيادة وضوح لا تحصل حال انفراد كل واحد «٥» منهما، كما في «خالي» «٦» أبو عبد الله زيد» مع [أن «٧» اللقب أشهر؛ فيكون في كل واحد منهما خفاء بانفراده و يرفع بالانضمام «٨». و قال «٩» سيبويه: جعل «يا هذا ذا الجملة» «١٠» عطف بيان مع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام. (١) \_\_\_\_\_ في المخطوطة (القراءة). و هي

قراءة يعقوب على أن (آزر) منادى. انظر إتحاف فضلاء البشر ص ٢١١. (٢) في المخطوطة (وضوحه). (٣) انظر المفصل ص ١٢٢- عطف البيان. (٤) في المخطوطة (لأن). (٥) في المخطوطة (واضح أحد) بدل (واحد). (٦) في المخطوطة (جاءني). (٧) ساقطة من المخطوطة. (٨) في المخطوطة (بانضمام). (٩) في المخطوطة (و بأن). تصحيف. (١٠) تصحفت في المخطوطة إلى (هذه الجملة)، و في المطبوعة إلى (يا هذا الحمد) و التصويب من كتاب سيبويه ١٨٩/٢ - ١٩٠. باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ... البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٤٢ وقيل: يشترط أن يكون عطف البيان معرفة. و الصحيح أنه ليس بشرط، كقولك: «لبست ثوبا جبّة». و قد أعرب الفارسي: مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ (النور: ٣٥) و كذا: فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ (المائدة: ٨٩)، و كذلك صاحب «١» «المفتاح» في لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ (النحل: ٥١). فإن قلت: ما الفرق بينه و بين الصفة؟ قلت: عطف البيان وضع ليدل «٢» على الإيضاح باسم يختص به، و إن استعمل في غير الإيضاح، كالممدح في قوله تعالى: جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ (المائدة: ٩٧) «٣» [فإنَّ الْبَيْتَ الْحَرَامَ] عطف بيان جاء به للممدح لا- للإيضاح، و أما الصفة فوضعت لتدل على معنى حاصل في متبوعه، و إن كانت في بعض الصور مفيدة للإيضاح للعلم بمتبوعها من غيرها. و كقوله تعالى: إِنَّمَا أَعْظُمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ (سبأ: ٤٦)، و قوله [تعالى «٣» آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ (آل عمران: ٩٧). و زعم الزمخشري «٦» في قوله تعالى: أَشْكُوهُمْ مَنْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ (الطلاق: ٦) «٧» [أَنْ مِنْ وَجْدِكُمْ] عطف بيان. و هو مردود؛ فإن العامل إنما يعاد في البديل لا في عطف البيان. فإن قلت: ما الفرق بينه و بين البديل؟ قلت: قال أبو جعفر النحاس: «ما علمت أحدا فزق بينهما إلا- ابن كيسان «٩»؛ فإن الفرق (١) \_\_\_\_\_ هو يوسف بن أبي بكر السكاكي

و انظر مفتاح العلوم ص ١٩٠. (٢) في المخطوطة (البديل). (٣) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة. (٤) الكشاف ١١٠/٤. (٧) ليست في المخطوطة. (٩) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي، أحد المذكورين بالعلم الموصوفين بالفهم و كان يحفظ مذهب البصريين في النحو و الكوفيين لأنه أخذ عن المبرد و ثعلب، و كان أبو بكر بن مجاهد يقول: أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين. يعني ثعلبا و المبرد، و تصانيفه كثيرة منها «غريب الحديث» و «المهذب» و «الوقف و الابتداء» و «القراءات» و غيرها ت ٢٩٩ ه (القفي، إنباه الرواة ٥٧/٣). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٤٣ بينهما أن البديل يقرر الثاني في موضع الأول، و كأنك لم تذكر الأول، و عطف البيان أن تقدّر «١» أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يعرف إلا بالثاني [١٥٢/ب، و إن ذكرت الثاني لم يعرف إلا بالأول، فجئت بالثاني مبينا للأول، قائما له مقام النعت و التوكيد. قال: و تظهر فائدة هذا في النداء، تقول: «يا أخانا زيد أقبل»، على البديل، كأنك رفعت الأول و قلت: «يا زيد أقبل»، فإن أردت عطف البيان قلت: «يا أخانا «٢» زيدا أقبل».

## القسم الخامس ذكر الخاص بعد العام

## إشارة

القسم الخامس ذكر الخاص بعد العام فيؤتى به معطوفا عليه بالواو للتنبيه على فضله؛ حتى كأنه ليس من جنس العام؛ تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، وعلى هذا بنى المتنبى قوله: فإن تفق الأنام و أنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال (٣) و ابن الرومي أيضا حيث قال: كم من أب قد علا بابن ذرا شرف (٤) كما علت (٥) برسول الله عدنان (٦) و حكى الشيخ أثير الدين (٧) عن شيخه أبي جعفر بن الزبير (٨) أنه كان يقول: «إن هذا العطف يسمى بالتجريد، كأنه جرد من الجملة و أفرد بالذكر تفصيلا». و له شرطان ذكرهما ابن مالك: أحدهما كون العطف بالواو، و الثاني كون المعطوف ذا

(\_\_\_\_\_ (١) في المخطوطة (يقدر). (٢) في

المخطوطة (أخا). (٣) البيت ختم به قصيدة يرثي بها والده سيف الدولة و يعزبه بها سنة ٣٣٧ هـ، مطلعها: نعد مشرفية و العوالي و تفتلنا المنون بلا- قتال و هي في ديوانه ص ٢٦٥-٢٦٨. (٤) تصحفت في المخطوطة إلى (ذى سرف)، و التصويب من معنى اللبيب ١١٨/١. (٥) تصحفت في المخطوطة إلى (علا). (٦) تصحفت في المخطوطة إلى (عدنانا): و البيت من شواهد معنى اللبيب ١١٨/١ رقم (١٧٥). باب حرف التاء (ثم). (٧) هو أبو حيان الأندلسي صاحب تفسير البحر المحيط. (٨) هو أحمد بن إبراهيم أبو جعفر بن الزبير تقدم التعريف به في ١٣٠/١. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٤٤ مزية (١)، و حكى قولين في العام المذكور: هل يتناول الخاص المعطوف عليه، أو لا (٢) يتناوله؟ فعلى القول الأول يكون (٣) [هذا نظير مسألة: «نعم الرجل زيد» على المشهور فيه؛ و هو الظاهر من لفظ العام، و على الثاني يكون (٣) «عطف الخاص قرينه دالة على إرادة التخصيص في العام، و أنه لم يتناوله، و هو نظير بحث الاستثناء في نحو قولك: «قام القوم إلا زيدا» (٥) [من أن «زيدا»] (٥) لم يدخل في القوم، و قد يتقوى هذا بقوله: يا حب (٧) ليلي لا تغير و ازدد و انم كما ينمو الخضاب في اليد (٨) و إن كان هذا ليس من العطف العام. و قد أشار الزمخشري (٩) إلى القولين في سورة الشعراء. في قوله: فِي جَنَاتٍ وَعُيُونٍ\* وَ زُرُوعٍ وَ نَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ (الشعراء: ١٤٧-١٤٨). ٢/٤٦٦ و قد يقال: آية الشعراء إنما جاز فيها الاحتمالان (١٠) من جهة أن لفظ «جنات» وقع بلفظ التكرير، و لم يعم الجنس؛ و أما الآية [السابقة] (١١) فالإضافة تعم. و [لذلك (١٢) لا- ينبغي أن يجعل من هذا قوله تعالى: فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَ نَخْلٌ وَ رَمَّانٌ (الرحمن: ٦٨) أما على قول أبي حنيفة و محمد فواضح، لأنهما يقولان: إن النخل و الرمان ليسا بفاكهة، و أما على قول أبي يوسف فقوله: «فاكهة» مطلق و ليس بعام. و من أمثله قوله تعالى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى (البقرة: ٢٣٨)، على القول بأنها إحدى (١٣) الصلوات الخمس.

(\_\_\_\_\_ (١) تصحفت في المخطوطة إلى (و

أمر به). (٢) في المخطوطة (لم). (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٥) سقط من المخطوطة. (٧) في المخطوطة (يا صاحب). (٨) البيت من شواهد ابن منظور في لسان العرب ١٥/٣٤٢. مادة (نمى). (٩) الكشاف ٣/١٢٢-١٢٣. (١٠) في المخطوطة (الاحتمالات). (١١) ليست في المخطوطة. (١٢) ساقطة من المطبوعة. (١٣) في المخطوطة (أحد). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٤٥ قلنا (١): إن المراد غيرها كالوتر و الضحى و العيد (٢)، فليس من هذا الباب. و قوله [تعالى (٣)]: وَ الَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ (الأعراف: ١٧٠)، مع أن التمسك بالكتاب يشمل كل عبادة، و منها الصلاة، لكن خصها بالذكر إظهارا لمرتبتها لكونها عماد الدين. و قوله [تعالى (٣)]: مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَ مَلَائِكَتِهِ وَ رُسُلِهِ وَ جِبْرِيْلَ وَ مِيكَالَ (٥) (البقرة: ٩٨)، فإن عداوة الله راجعة إلى عداوة حزبه، فيكون جبريل كالمذكور أربع مرات، فإنه اندرج تحت عموم ملائكته، و تحت عموم رسله، ثم عموم حزبه، ثم خصوصه بالتنصيص عليه. و يجوز أن يكون عومل معاملة العدد، فيكون الذكر ثلاثا، و ذكرهما بعد الملائكة- مع كونهما من الجنس- دليل على قصد التنويه بشرفهما. على أن التفصيل إن كان بسبب الأفراد فقد ٢/٤٦٧ عدل (٦) للملائكة مثله بسبب الإضافة، و قد يلحظ

شرفهما على غيرهما. و أيضا فالخلاف السابق في أن ذكر بعض أفراد العام [١٥٣/أ] بعد العام؛ هل يدل على أنه لم يدخل في العام فرارا من التكرار أو يدخل؟ و فائدته التوكيد، و [قد] [٧] حكاة الروياني «٨» في «البحر» من كتاب الوصية. و خرج عليه ما إذا أوصى لزيد بدينار و بثلث ماله للفقراء، و زيد فقير، فهل يجمع له بين ما أوصى لديه «٩» و بين شيء من الثلث على ما أراد الوصي؟ وجهان، و الأصح أنه لا يعطى غير الدينار: لأنه بالتقدير قطع اجتهاد الوصي.

(\_\_\_\_\_ ١) في المخطوطة (فإن قلنا). (٢) في

المخطوطة (أو العيد). (٣) ليست في المخطوطة. (٥) الآية في المطبوعة (قل من كان ... ) و في المخطوطة ضرب على لفظه (قل) و هو الصواب الموافق للقرآن الكريم. (٦) في المخطوطة (عدد). (٧) ساقطة من المطبوعة. (٨) هو عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد أبو المحاسن الروياني ولد سنة ٤١٥ هـ الفقيه الشافعي، من رءوس الأفاضل في أيامه مذهبا و أصولا و خلافا سمع عبد الفاجر بن محمد الفارسي و تفقه على أبي عبد الله الكازوني على مذهب الشافعي، و كان له الجاه العظيم و الحرمة الوافرة، من مصنفاته «بحر المذهب» و «الكافي» و «حلية المؤمن» و غيرها مات شهيدا قتله الملاحدة سنة ٥٠٢ هـ (ابن خلكان، وفيات الأعيان ٣/١٩٨). و كتابه «بحر المذهب في الفروع» ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١/٢٢٦. و قال: «هو بحر كاسمه». (٩) في المخطوطة (له). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٤٦ قلت: و القول بعدم دخوله تحت اللفظ هو قول أبي على الفارسي و تلميذه ابن جني، و على هذا القول فلا «١» يحسن عد هذه الآية من هذا النوع. و أيضا فإذا اجتمع في الكلام معطوفان «٢»: هل يجعل الآخر معطوفا على الأول؟ أو على ما يليه؟ وقع في كلام الزمخشري في مواضع من الكشاف تجويز الأمرين. فذكر «٣» في قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَ النَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَ مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ (الأنعام: ٩٥)، أن «مخرجا» معطوف على فالق لا على يُخرج، فرارا من عطف الاسم على الفعل، و خالفه ابن مالك و أوله. و ذكر «٤» أيضا في قوله تعالى: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَ الْمَلَائِكَةُ وَ قَصَصَى الْأَمْرَ (البقرة: ٢١٠)، على هذه القراءة «٥» أنه معطوف على الله لأن قضاءه قديم. و ذكر «٦» أيضا في قوله تعالى: الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَ خَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَ بَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَ نِسَاءً (النساء: ١)، حاصله أن قوله: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْعَمُومُ كَانَ قَوْلُهُ: وَ خَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا عَطْفًا عَلَى مَقْدَرٍ؛ أَي أَنْشَأَهَا وَ أَوْجَدَهَا، وَ خَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَ بَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا، يَعْنِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ هَذِهِ صِفَتُهَا. و إن أريد به المخاطبون بمكة كان قوله: وَ خَلَقَ عَطْفًا عَلَى خَلْقِكُمْ، و موجب ذلك الفرار «٧» من التكرار. و على هذا فيجوز أن يكون «جبريل» معطوفا على لفظ الجلالة، فلا تكون الآية من هذا النوع. و لو سلمنا بعطفه على «رسله» فكذلك؛ لكن الظاهر أن المراد بالرسل من بنى آدم لعطفهم على الملائكة، فليسوا من الملائكة. و في الآيات سؤالان: \_\_\_\_\_

(\_\_\_\_\_ ١) في المخطوطة (فلا) خلاف

يحسن). (٢) في المخطوطة (معطوفات). (٣) الكشاف ٢/٢٨. بتصرف. (٤) الكشاف ١/١٢٧-١٢٨. (٥) أي قراءة رفع الملائكة و هي قراءة الجمهور و قرأ أبو جعفر بالجر عطفًا على الغمام أو ظلل (إتحاف فضلاء البشر ص ١٥٦). (٦) الكشاف ١/٢٤١. (٧) في المخطوطة (القرر). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٤٧ أحدهما: لم خص جبريل و ميكائيل بالذكر؟ الثاني: لم قدم جبريل عليه؟ و الجواب عن الأول أنه سبحانه و تعالى خصيهما بالحياة، فجبريل بالوحي الذي هو حياة القلوب، و ميكائيل بالرزق الذي هو حياة الأبدان، و لأنهما كانا سبب النزول في تصريح اليهود بعداوتهما. و [عن «١» الثاني: أن حياة القلوب أعظم من حياة الأبدان؛ و من ثم قيل: عليك بالنفس فاستكمل «٢» فضائلها فأنت بالنفس لا بالجسم إنسان ٢/٤٦٩ و منه قوله تعالى: فِيهِمَا فَالِكِهَةٌ وَ نَخْلٌ وَ رَمَانٌ (الرحمن: ٦٨)، و غلط بعضهم من عد هذه الآية من هذا النوع، من جهة أن «فاكهة» نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها. و هو غلط لأمرين: أحدهما: أنها في سياق الإثبات، و هو مقتضى العموم؛ كما ذكره القاضي أبو الطيب الطبري «٣». و الثاني: أنه ليس المراد بالخاص و العام هاهنا المصطلح عليه في الأصول، «٤» بل كل ما كان الأول فيه شاملا للثاني «٤». و هذا الجواب أحسن من الأول، لعمومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل على متعدّد. و لما لمح أبو حنيفة معنى العطف و هو المغايرة لم يحث الحالف على أكل

الفاكهة بأكل الرمان. ومنه قوله تعالى: وَ لَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ ۚ [١٥٣/ب] إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ (آل عمران: ١٠٤)، إذ الأمر والنهي من جملة الدعاء إلى الخير.

(١) ساقطة من المخطوطة. (٢) في

المخطوطة (فاستعمل). (٣) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر. أبو الطيب الطبري القاضي الفقيه الشافعي ولد سنة ٣٤٨ هـ كان ثقة صادقا ديناً ورعاً عارفاً بأصول الفقه وفروعه محققاً في علمه. تفقه على أبي علي الزجاجي وأدرك أبا علي الماسرجسي فصحه وتفقه عليه وحضر مجلس الشيخ أبا حامد الأسفراييني من مصنفاته «شرح مختصر المزني» وصنف في الأصول والمذهب والخلاف والجدل. ت ٤٥٠ هـ (ابن خلكان، وفيات الأعيان ٢/٥١٢). (٤) عبارة المخطوطة (بل كل ما كان في الأول فيه شامل للثاني). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٤٨ وقوله تعالى: وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ، (محمد: ٢) والقصد تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم، وما نزل عليه؛ إذ لا يتم الإيمان إلا به. وقوله: وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ (يس: ٧٣). وقوله: وَلَتَجِدَنَّهِنَّ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا (البقرة: ٩٦)، ففائدة قوله: وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا مع دخولهم في عموم الناس، أن حرصهم على الحياة أشد، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالبعث. وقوله: الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ (البقرة: ٣)، فهذا عام، وبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (البقرة: ٤)، وإن كان الإيمان بالغيب يشملها، ولكن خصها لإنكار المشركين لها في قولهم ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (البقرة: ٢٤)، فكان في تخصيصهم بذلك مدح لهم. وقوله: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (العلق: ١)، فعم بقوله: خَلَقَ جميع مخلوقاته، ثم خص فقال: خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (العلق: ٢). وقوله تعالى: إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزيرٍ (الأنعام: ١٤٥)، فإنه عطف «اللحم» على «الميتة» مع دخوله في عموم الميتة، لأن الميتة كل ما ليس له ذكاه شرعية، والقصد به التنبيه على شدة التحريم فيه.

### (تنبيه)

(تنبيه) ظاهر كلام الكثيرين تخصيص هذا العطف بالواو، وقد سبق عن ابن مالك وآخرين مجيئه في «أو» في قوله [تعالى]: وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ (النساء: ١١٠) «١» [مع أن ظلم ٢/٤٧١ النفس من عمل السوء؛ فقيل هو بمعنى الواو، والمعنى يظلم نفسه «١» بذلك السوء حيث دساها بالمعصية. وقوله تعالى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ (الأنعام: ٩٣)؛ فإن الوحي مخصوص بمزيد قبح من بين أنواع الافتراء، خص بالذكر تنبيهها على مزيد العقاب فيه والإثم.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٤٩ وقوله تعالى: وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ (آل عمران: ١٣٥)، مع أن فعل الفاحشة داخل فيه، قيل: أريد به نوع من أنواع ظلم النفس؛ وهو الربا، أو كل كبيرة، فخص بهذا الاسم تنبيهها على زيادة قبحها؛ وأريد بظلم النفس ما وراء ذلك من الذنوب.

### القسم السادس ذكر العام بعد الخاص

القسم السادس ذكر العام بعد الخاص وهذا أنكر بعض الناس وجوده؛ وليس بصحيح. والفائدة في هذا القسم واضحة، والاحتمالان المذكوران في العام قبله ثابتان هنا أيضا. ومنه قوله: إِنَّ صِيْرَاتِي وَنُسُكِي [وَمَحْيَايَ] «١» (الأنعام: ١٦٢): وَ النَّسْكَ الْعِبَادَةُ؛ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الصَّلَاةِ. وقوله: أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ (التوبة: ٧٨). و [منه] «١» قوله: وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ (الحجر: ٨٧). وقوله [تعالى] «١»، إخبارا عن نوح: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ (نوح: ٢٨). وقوله: فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيْلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ۚ (التحریم: ٤). وجعل الزمخشري «٤» منه قوله تعالى: وَمَنْ يُدْبِرِ الْأَمْرَ (يونس: ٣١) بعد قوله: قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ (يونس: ٣١). واعلم أن هذين النوعين يقعان



في الأفعال و الأسماء «٥»؛ لكن وقوعهما في الأفعال لا يأتي إلا في النفي، و أما في الإثبات فليس من هذا الباب؛ بل من عطف المطلق على المقيّد، أو المقيّد على المطلق.

(١) ليست في المطبوعة. (٤) الكشاف ٢ / ١٨٩. (٥) في المخطوطة (الأسماء و الأفعال). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٥٠.

### القسم السابع عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه في المعنى، و القصد منه التأكيد

#### إشارة

القسم السابع عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه في المعنى، و القصد منه التأكيد و هذا إنما يجيء عند اختلاف اللفظ؛ و إنما يحسن [١٥٤ / أ] بالواو، و يكون في الجمل كقوله: أُولَى لَكَ فَأُولَى ثُمَّ أُولَى لَكَ فَأُولَى (القيامة: ٣٤، ٣٥). و يكثر في المفردات كقوله: فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا (آل عمران: ١٤٦). و قوله: فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا (طه: ١١٢)، لا- تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى (طه: ٧٧). و قوله: ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ (المدثر: ٢٢). و قوله: إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ (يوسف: ٨٦). و قوله: لَا تَتَّبِعْهُ وَلَا تَتَّبِعْهُ وَلَا تَتَّبِعْهُ (المدثر: ٢٨). و قوله: وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ (النساء: ١٧١). و قوله: لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا (طه: ١٠٧)؛ قال الخليل: العوج و الأمت بمعنى واحد. و قيل: الأمت أن يغلظ مكان و يرق مكان، قاله ابن فارس «١» في «المقاييس» «٢»، و هو راجع لما قاله الخليل. و قوله: أَنَا لَا نَسْمَعُ «٣» سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ (الزخرف: ٨٠). و قوله: لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَ مِنْهَا جَاءَ (المائدة: ٤٨). و قوله: إِلَّا دُعَاءَ وَ نِدَاءَ (البقرة: ١٧١).

(١) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس

طبع بتحقيق عبد السلام محمد هارون في القاهرة بدار إحياء الكتب العربية عام ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ / ١٩٤٦ - ١٩٥٢ م، و أعيد طبعه عام ١٣٨٩ - ١٣٩٢ هـ / ١٩٦٩ - ١٩٧٢ م. و عنه صورة بالأوفست بدار الكتب العلمية قم إيران (ذخائر التراث العربي ١ / ٢٠٠). و انظر قوله في ١٣٧ / ١ من الكتاب. مادة (أمت). (٢) تصحفت إلى (المقابلين). (٣) تصحفت في المخطوطة إلى (نعلم). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٥١ و فرق الراغب «١» بين النداء، و الدعاء «٢» بأن النداء، قد يقال إذا قيل «يا» أو «أيا» و نحوه من غير أن يضم «٣» إليه الاسم، و الدعاء لا- يكاد يقال إلا إذا كان معه الاسم؛ نحو: «يا فلان». و قوله: إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَ كُبْرَاءَنَا (الأحزاب: ٦٧). و قوله: وَ إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ (الأحزاب: ١٢). و قوله: لا- يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَ لا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ (فاطر: ٣٥)، فإن «نصب» مثل ٢ / ٤٧٤ «لغب» وزنا و معنى و مصدرًا. و قوله: أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَ رَحْمَةٌ (البقرة: ١٥٧)، على قول من فسر الصلاة بالرحمة، و الأحسن خلافه، و أن الصلاة للاعتناء و إظهار الشرف، كما قاله الغزالي «٤» و غيره، و هو قدر مشترك بين الرحمة و الدعاء و الاستغفار، و على هذا فهو من عطف المتغايرين «٥». و قال الزمخشري «٦» في قوله [تعالى] «٧»: وَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَ مَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ (البقرة: ٤): إنهم هم المذكورون أولاً؛ و هو من عطف الصفة على الصفة. «٨» [و اعترض عليه بأن شرط عطف الصفة على الصفة] «٨» تغاير الصفتين في المعنى، تقول: «جاء زيد العالم و الجواد و الشجاع» أى الجامع لهذه المعاني الثلاثة المتغايرة، و لا تقول: «زيد العالم و العالم» فإنه تكرر؛ و الآية من ذلك؛ لأن «١٠» المعطوف عليه قوله [تعالى] «١١»: الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ (البقرة: ٣)، و المعطوف قوله تعالى: وَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ (البقرة: ٤)، و المنزل هو الغيب بعينه.

(١) انظر مفردات القرآن ص ١٦٩.

مادة (دعا). (٢) في المخطوطة (الدعاء و النداء). (٣) في المخطوطة (تضم). (٤) إحياء علوم الدين ١ / ١٥٩ و ما بعدها. (٥) في المخطوطة (المتغاير). (٦) الكشاف ١ / ٢٣. (٧) ليست في المخطوطة. (٨) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (١٠) في المخطوطة (إن). (١١) ليست في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٥٢ و يحتمل أن يقال: المعطوف عليه مطلق الغيب، و المعطوف

غيب خاص، فيكون من عطف الخاص على العام. و جعل منه بعضهم قوله [تعالى «١»]: وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ ٢ / ٤٧٥ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَ بِالزُّبُرِ وَ بِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ (فاطر: ٢٥)، فإن المراد بالكتاب المنير هو الزبور، ونقله عن إجماع المفسرين لما تضمنه من النعت، كما تعطف النعوت بعضها على بعض؛ وهذا يردّه تكرار الباء، فإنه يشعر بالفصل، لأن فائدة تكرار العامل بعد حرف العطف إشعار بقوة الفصل من الأول والثاني، وعدم التجوز في عطف الشيء على نفسه. والذي يظهر أنه للتأسيس «٢»، و بيانه وجوه: أحدها أن قوله تعالى: جَاءَتْهُمْ يعود الضمير فيه على المكذبين للتبني صلى الله عليه وسلم و على «٣» الذين من قبلهم، فيكون التبني صلى الله عليه وسلم داخلا في المرسلين المذكورين، و الكتاب المنير هو القرآن، و قوله [تعالى «٤»]: ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا (فاطر: ٢٦)، معطوف على قوله [تعالى «٤»]: فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ (فاطر: ٢٥) أى كذبوا ثم أخذتهم «٦» بقيام الحجّة عليهم بِالْبَيِّنَاتِ وَ بِالزُّبُرِ وَ بِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ (فاطر: ٢٥). و جاء تقديم قيام الحجّة عليهم قبل العطف اعتراضا للاهتمام به، و هو من أدق وجوه البلاغة. و مثله فى آية آل عمران قوله «٧» [تعالى «٨»]: وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ «٩» فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ الْآيَةُ (١٠) (آل عمران: ١٨٤)، و قوله: جاؤا انصراف «١٠» من الخطاب إلى الغيبة، كأنه قال: «جاء هؤلاء المذكورون»، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخلا فى الضمير؛ و هو فى موضع «جئتم بالبينات» فأقام الإخبار [١٥٤/ب عن الغائب مقام المخاطب، كقوله [تعالى «١١»]: وَ جَزَيْنَ «١٢» بِهِمْ (١) ليست فى المخطوطة. (٢) فى

المخطوطة (للمتأملين). (٣) فى المخطوطة (عن). (٤) ليست فى المخطوطة. (٥) فى المخطوطة (أخذت). (٦) فى المخطوطة (و قوله). (٧) فى المخطوطة (٨) ليست فى المخطوطة. (٩) ليست فى المطبوعة. (١٠) تصحفت فى المخطوطة إلى (أنصارفا). (١١) ليست فى المخطوطة. (١٢) فى المطبوعة (جرين). البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ٥٣ (يونس: ٢٢)، و فيه وجه من التعجب؛ كأن المخاطب إذا استعظم الأمر رجع إلى الغيبة ليعم الإخبار به جميع الناس، و هذا موجود فى الآيتين. و الثانى: أن يكون على حذف مضاف؛ كأنه قيل: «الكتاب المنير» يعنى القرآن، فيكون مثل قوله: وَ مُبَشِّرًا بِرُسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ (الصف: ٦). ٢ / ٤٧٦ و هذا وجه حسن.

### تنبيهات «١»

تنبيهات «١» الأول: أنكر المبرّد هذا النوع، و منع «٢» عطف الشيء على مثله؛ إذ لا فائدة فيه، و أوّل ما سبق باختلاف المعنيين؛ و لعله ممن ينكر أصل الترادف فى اللغة كالعسكري «٣» و غيره. الثانى: ما ذكرناه من تخصيص هذا النوع بالواو هو المشهور، و قال ابن مالك: و قد أنيبت «أو» عنها، كما فى قوله تعالى: نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا (النساء: ١٢٨)، وَ مَنْ يَكْسِبْ حَظِيئَةً أَوْ إِثْمًا (النساء: ١١٢). قال شيخنا: «و فيه نظر؛ لإمكان أن يراد بالخطيئة ما وقع خطأ، و بالإثم ما وقع عمدا. قلت: و يدلّ له قوله [تعالى «٤»] قبل ذلك: وَ مَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ (النساء: ١١١). و جعل «٥» منه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك (١) فى

المخطوطة (تنبيهان). (٢) فى المخطوطة (مع). (٣) هو الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال العسكري الفاضل الكامل صاحب التصانيف الأدبية صحب خاله أبا أحمد- و يعرف بالعسكري أيضا- و أخذ عنه فأكثر، و أخذ عن غيره و كان تاجرا كانت له نفس طاهرة ذكية، و تصانيفه فى غاية الجودة فمن تصانيفه «الصناعتين» فى النظم و النشر و «الفروق» و «النظائر» و غيرها عاش إلى بعد سنة ٤٠٠ هـ (القفطى، إنباه الرواة ٤ / ١٨٩) و انظر قوله فى كتابه الفروق اللغوية ص ١٢، فى الباب الأوّل فى الإبانة عن كون اختلاف العبارات موجبا لاختلاف المعانى فى كل لغة. (٤) ليست فى المخطوطة. (٥) تصحفت فى المخطوطة إلى (فإن قيل). البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ٥٤ أو أنزلته فى كتابك، أو علمته أحدا من خلقك، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك «١». قلت: ما ذكره ابن مالك قد سبقه به «٢» ثعلب، فيما حكاه ابن سيده «٣» فى «المحكم»، فقال ثعلب فى قوله تعالى: عُذْرًا أَوْ نُذْرًا (المرسلات: ٦) [فقال «٤»: العذر و النذر واحد. قال اللحيانى «٥»: و بعضهم يثقل «٦». و عن الفراء: أنه يجرى فى العطف بضم، و جعل منه قوله: وَ يَا قَوْمِ

اسْتَعْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ (هود: ٥٢)، قال: معناه: و توبوا إليه، لأن التوبة الاستغفار. و ذكر بعضهم أنه قد تجرد عن العطف، و جعل منه قوله تعالى: وَ غَرَابِيبُ سُودٍ (فاطر: ٢٧) و الغرابيب هي السود سُبُلًا فِجَاجًا «٧» (نوح: ٢٠)، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (الفاتحة: ٣)، و غير ذلك. الثالث: مما يدفع و هم التكرار في مثل هذا النوع، أن يعتقد أن مجموع المترادفين (١) الحديث ورد من طريقين: الأولى عن ابن مسعود رضى الله عنه أخرجه أحمد في المسند ١ / ٣٩١ و ٤٥٢، و أبو يعلى في المسند ٩ / ١٩٨، الحديث ٣٣١ / ٥٢٩٧، مسند عبد الله بن مسعود و ابن السني في عمل اليوم و الليلة ص ١٣٣ الحديث (٣٤٢)، و ابن حبان ذكره ابن بلبان في الإحسان ٢ / ١٥٩، ذكر الأمر لمن أصابه حزن ... الحديث (٩٦٨). و الطبراني في كتاب الدعاء، دعاء يذهب الهم و الحزن. و أخرجه البزار (عزاه له الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠ / ١٣٨ و ١٨٦). و الحاكم في المستدرک ١ / ٥٠٩. و الثانية عن أبي موسى الأشعري أخرجه ابن السني في عمل اليوم و الليلة ص ١٣٣ (٣٤١) باب ما يقول إذا أصابه هم أو حزن. (٢) في المخطوطة (إليه). (٣) هو على بن إسماعيل الضرير تقدم التعريف به و بكتابه في ١ / ١٥٩. (٤) ساقطة من المطبوعة. (٥) هو على بن المبارك الأحمري اللحياني النحوي صاحب على بن حمزة الكسائي كان مؤدب الأمين. و هو من اشتهر بالتقدم في النحو و اتساع الحفظ و جرت بينه و بين سيوييه مناظرة لما قدم بغداد، قال أبو العباس أحمد بن يحيى: كان على بن المبارك يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو سوى ما كان يحفظ من القصائد و أبيات الغريب ت ١٩٤ هـ (القفطي إنباه الرواة ٢ / ٣١٣). (٦) في المخطوطة (ينقل). (٧) تصحفت في المخطوطة إلى (فججا سبلا). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٥٥ يحصل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإن التركيب يحدث معنى زائدا؛ و إذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الألفاظ.

### القسم الثامن الإيضاح بعد الإبهام

القسم الثامن الإيضاح بعد الإبهام ليرى المعنى في صورتين، أو ليكون بيانه بعد التشوف إليه، لأنه يكون الذل للنفس و أشرف «١» عندها، و أقوى لحفظها و ذكرها، كقوله تعالى: وَ قَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ (الحجر: ٦٦). و قوله [تعالى «٢»: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (الإخلاص: ١) فَإِنَّ وَضْعَ الضَّمِيرِ مَوْضِعَ ٢ / ٤٧٨ الظاهر معناه البيان أو الحديث، أو الأمر لله أحد «٣» مكفوا بها ثم فسر «٣»، و كان أوقع في النفس من الإتيان به مفسرا من أول الأمر، و لذلك وجب تقديمه. و تفيد به الجملة المراد، تعظيما له «٥». و سيأتي عكسه في وضع الظاهر موضع المضمرة. و مثله التفصيل بعد الإجمال، كقوله تعالى: إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ (التوبة: ٣٦). و عكسه كقوله تعالى: ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ (البقرة: ١٩٦). و قوله [تعالى «٦»: وَ وَاَعْدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَ أْتَمَمْنَا بِعَشْرِ فَنَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً (الأعراف: ١٤٢)، و أعاد قوله: أَرْبَعِينَ و إن كان معلوما من «الثلاثين» و «العشر» أنها أربعون لنفى اللبس؛ لأن العشر لما أتت بعد الثلاثين، التي هي نص في (١) في المخطوطة (و أعرف). (٢) ليست في المخطوطة. (٣) عبارة المخطوطة (فكفوا فيها ثم فسروا). (٤) في المخطوطة (به). (٥) ليست في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٥٦ المواعيد دخلها الاحتمال أن تكون من غير المواعيد، فأعاد ذكر «الأربعين» نفيًا لهذا الاحتمال، و ليعلم أن جميع العدد للمواعيد. و هكذا قوله [تعالى «١»: فَصِيَامُ ثَلَاثَةٍ [١٥٥ / أ] أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ (البقرة: ١٩٦) أعاد ذكر العشرة، لما كانت الواو تجيء في بعض المواضع للإباحة، و قوله: كَامِلَةٌ تحقيق لذلك و تأكيد له. فإن قلت: فإذا كان زمن المواعيد أربعين فلم كانت «ثلاثين» ثم عشا؟ أجاب ابن عسکر «٢» في «التكميل و الإتمام» «٣» بأن العشر إنما فصل من أولئك؛ ليتحدّد قرب انقضاء المواعيد «٤»، و يكون فيه متأهبا مجتمع الرأي، حاضر الذهن؛ لأنه لو ذكر «الأربعين» أولا- لكانت متساوية؛ فإذا جعل العشر فيها إتماما لها استشعرت النفس قرب التمام، و تجدد بذلك عزم لم يتقدم. قال: و هذا شبيه بالتلوم الذي



جعله الفقهاء في الآجال المضروبة في الأحكام، و يفصلونه من أيام الأجل؛ و لا يجعلونها شيئاً واحداً؛ و لعلمهم استنبطوه من هذا. فإن قلت: فلم ذكر في هذه السورة- أعني الأعراف- الثلاثين ثم العشر، و قال في البقرة: وَ إِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً (البقرة: ٥١) و لم يفصل العشر منها؟ و الجواب، و الله أعلم: أنه قصد في الأعراف ذكر صفة المواعدة و الإخبار عن كيفية وقوعها فذكر على صفتها، و في البقرة إنما ذكر الامتان «٥» على بنى إسرائيل بما أنعم به عليهم، فذكر نعمه عليهم مجمله، فقال: وَ إِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ (البقرة: ٥٠)، وَ إِذْ نَجَّيْنَا كُومَ «٦» مِنْ آلِ فِرْعَانَ (البقرة: ٤٩).

(١) ليست في المخطوطة. (٢)

تصحفت في المطبوعة إلى عساكر و التصويب من المخطوطة. و هو محمد بن علي بن الخضر الغساني تقدم التعريف به و بكتابه في ٢٤٢ / ١. (٣) تصحفت في المطبوعة إلى (الإفهام). (٤) في المخطوطة (العدة). (٥) في المخطوطة (الأمثال). (٦) تصحفت في المطبوعة إلى (أنجيناكم). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٥٧ و اعلم أنه يخرج لنا مما سبق جوابان في ذكر العشرة بعد الثلاثة و السبعة؛ إما الإجمال بعد التفصيل، و إما رفع الالتباس، و يضاف إلى ذلك أجوبة: ثالثها: أنه قصد رفع ما قد يهجم في النفوس، من أن المتمتع إنما عليه صوم سبعة ٢ / ٤٨٠ أيام لا أكثر «١»، ثلاثة منها في الحج، و يكمل سبعة إذا رجع. رابعها: أن قاعدة الشريعة أن الجنسين في الكفارة لا يجب على المكفر الجمع بينهما، فلا يلزم الحالف أن يطعم المساكين و يكسوهم؛ و لا المظاهر العتق و الصوم؛ فلما اختلف محل هذين الصومين فكانت ثلاثة في الحج و سبعة إذا رجع، صاروا باختلاف المحللين كالجنسين، و الجنسان لا يجمع بينهما. و أفادت هذه الزيادة- و هي قوله: تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ (البقرة: ١٩٦)- رفع ما قد يهجم في النفوس «٢»، من أنه إنما «٣» عليه أحد النوعين: إما الثلاث و إما السبع. الخامس: أن المقصود ذكر كمال لا ذكر العشرة، فليست العشرة مقصودة بالذات، لأنها لم تذكر إلا للإعلام بأن التفصيل المتقدم عشرة، لأن ذلك من المعلوم بالضرورة، و إنما ذكرت لتوصف بالكمال الذي هو مطلوب في «٤» القصة. السادس: أن في الكلام تقديم و تأخير، و التقدير: فصيام عشرة أيام: ثلاثة في الحج، و سبعة إذا رجعتم؛ و هذا و إن كان خلاف الأصل، لكن الإشكال ألجأنا إليه. السابع: أن الكفارات في الغالب إنما تجب متتابعة ككفارات الجنائيات، و لما فصل هاهنا بين صوم هذه الكفارة بالإفطار قبل صومها بذكر الفدية «٥» ليعلم «٦» أنها و إنما كانت منفصلة فهي كالممتصلة. فإن قلت: فكفارة اليمين لا تجب متتابعة، و من جنس هذه الكفارة ما يجب على

(١) في المخطوطة (و الأكثر). (٢) في المخطوطة (النفوس). (٣) في المخطوطة (أن) بدل (أنه إنما). (٤) في المخطوطة (من). (٥) في المخطوطة (العدة). (٦) عبارة المخطوطة (يعلم). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٥٨ ٢ / ٤٨١ المحرم إذا حلق ثلاث شعرات، و من عجز عن الفدية فإنه يصوم ثلاثة أيام و لا يشترط التتابع. قلت: هي في حكم المتتابعة بالنسبة إلى الثواب؛ إلا أن الشرع خفف بالترقيق. ثامنها «١»: أن السبع قد تذكر و المراد به الكثرة لا العدد؛ و الذي «٢» فوق الستة «٣» و دون الثمانية، و روى أبو عمرو بن العلاء و ابن الأعرابي عن العرب: سبغ الله لك الأجر، أي أكثر ذلك، يريدون التضعيف. و قال الأزهري «٤» في قوله تعالى: إِنَّ تَسْتَعْجِلُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً (التوبة: ٨٠): «هو جمع السبع، الذي يستعمل «٥» [١٥٥] ب للكثرة، و إذا كان كذلك فاحتمل أن يتوهم أن المراد بالسبع ما هو أكثر من السبع؛ و لفظها معطوف على الثلاثة بألة الجمع، فيفضي إلى الزيادة في الكفارة على العدد المشروع، فيجب حينئذ رفع [هذا] «٦» الاحتمال بذكر الفذلكة؛ و للعرب مستند قوي في إطلاق السبع و السبعة، و هي تريد الكثرة ليس هذا موضع ذكره». تاسعها «٧»: أن الثلاثة لما عطف عليها السبعة احتمل أن يأتي بعدها ثلاثة أو غيرها من الأعداء، فقيد بالعشرة ليعلم أن المراد كمال، و قطع الزيادة المفضية للتسلسل. عاشرها «٨»: أن السبعة المذكورة عقب الثلاثة يحتمل أن تكون الثلاثة داخله فيها، كما في قوله: وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ (فصلت: ١٠)، أي مع اليومين اللذين خلق الأرض فيهما، فلا بد من اعتقاد هذا التأويل ليندفع ظاهر التناقض، فجاء التقييد بالعشرة لرفع توهم التداخل. و هذا الجواب أشار إليه الزمخشري «٩»؛ و نقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام (٢) في المخطوطة (الثامن). (٢) في

المخطوطة (الذي). (٣) في المخطوطة (السبعة). (٤) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر تقدم التعريف به في ٣٠٩ / ١. (٥) في المخطوطة (التي تستعمل). (٦) ساقطة من المخطوطة. (٧) في المخطوطة (التاسع). (٨) في المخطوطة (العاشر). (٩) الكشاف ٣ / ٣٨٤. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٥٩ ترجمه؛ و رده «١» ابن أبي الإصبع «٢» لأن «٣» احتمال التداخل لا يظن إلا بعددين منفصلين لم يأت بهما جملة، فلو اقتصر على التفصيل احتمال ذلك؛ فالتقييد مانع من هذا الاحتمال. وهذا أعجب منه، فإن مجيء الجملة رافع لذلك الاحتمال. الحادي عشر: أن حروف السبعة والتسعة مشتبهة، فأزيل الإشكال بقوله: تَلَكَّ عَشْرَةً كَامِلَةً (البقرة: ١٩٦) لئلا يقرءوها «تسعة»، فيصير العدد اثني عشر. ونظير هذا قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتَسْعِينَ اسْمًا، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا» (٤). فإن «٥» التأكيد بمائة إلا واحدا «٦»، لإزالة إلباس التسعة والتسعين بالسبعة والسبعين لكن مثل هذا مأمون في القرآن؛ لأن الله حفظه.

## القسم التاسع وضع الظاهر موضع المضمَر

### إشارة

القسم التاسع وضع الظاهر موضع المضمَر لزيادة التقرير؛ والعجب أن البيانين لم يذكره في أقسام الإطناب. ومنه بيت «الكتاب» (٧):  
إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَالِهَا «٨» سَوَاقِطٍ مِّنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانُوا أَظْهَرًا «٩».

(١) في المخطوطة (و رده). (٢) هو عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر الأديب أبو محمد زكي الدين ابن أبي الأصعب العدواني المصري شاعر مشهور إمام في الأدب له تصانيف حسنة في الأدب وشعره رائق من تصانيفه «بدائع القرآن»، و «تحرير التحبير» في علم البديع و «خواطر السوانح في أسرار الفواتح» وغير ذلك ت ٦٥٤ هـ بمصر (الكتبي، فوات الوفيات ٢ / ٣٦٣). (٣) في المطبوعة (بأن). (٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري في الصحيح ١٣ / ٣٧٧، كتاب التوحيد (٩٧)، باب إن لله مائة اسم إلا ... (١٢)، الحديث (٧٣٩٢). وأخرجه مسلم في الصحيح ٤ / ٢٠٦٣، كتاب الذكر ... (٤٨)، باب في أسماء الله تعالى ... (٢)، الحديث (٢٦٧٧ / ٦). (٥) تصحفت في المطبوعة إلى (فائدة). (٦) تصحفت في المخطوطة إلى (واحد). (٧) كتاب سيبويه ١ / ٦٣. باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغه أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله و البيت للنابغة الجعدى انظر ديوانه ص ٧٤. (طبعة المكتب الإسلامي). (٨) في المخطوطة (طلالتها). (٩) في المخطوطة (أظهر). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٦٠ و لو أتى على وجهه لقال: «إذا الوحش ضمها». وإنما يسأل عن حكمته إذا وقع في الجملة الواحدة، فإن كان «١» في جملتين مستقلتين كالبيت سهل الأمر، لكنّ الجملتين فيه كالجملة الواحدة، لأن الرفع للوحش الأول فعل محذوف كما يقول «٢» البصريون، والفعل المذكور ساد «٣» مسدّ الفعل المحذوف؛ حتى كأنه هو؛ ولهذا لا يجتمعان، وإن قدر رفع الوحش بالابتداء فالكلام جملة واحدة. ويسهل عند اختلاف اللفظين كقوله: إذا المرء لم يغش الكريهة أو شكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا «٤». فاختلاف لفظين ظاهرين «٥» أشبهها لفظي الظاهر والمضمَر في اختلاف اللفظ؛ و عليه قوله تعالى: وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ النَّبِيَّ (التوبة: ٦١) ثم قال: وَالَّذِينَ يُؤَدُّونَ رَسُولَ اللَّهِ (التوبة: ٦١). ولم يقل: «يؤذونه» مع ما في ذلك من التعظيم، فالجمع بين الوصفين، كقوله في الحديث: «نبيك الذي أرسلت» «٦»، وقوله: أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ... (البقرة: ١٠٦) الآية؛ فإنه قد تكرر اسم الله ظاهرا في هذه الجمل الثلاث، ولم يضم لدلالته على استقلال كل جملة منها، وأنها لم تحصل «٧» مرتبطة ببعضها ارتباطا ما يحتاج فيه إلى إضمار. وقوله: وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ (النساء: ٢ / ٤٨٤ ٧٦)، وفيه «٨» دلالة على أن الطاغوت هو الشيطان، وحسن ذلك هنا تنبيهها على تفسيره.

(١) في المخطوطة (تقول). (٣) في المخطوطة (شاد مثل). (٤) البيت للكلمة اليربوعى انظر المفضليات بشرح ابن الانباري ص ٢٣. (٥) عبارة

المخطوطة (لفظي الظاهرين). (٦) قطعة من حديث عن البراء بن عازب رضى الله عنه، أخرجه البخارى فى الصحيح ١/ ٣٥٧، كتاب الوضوء (٤)، باب فضل من بات على الوضوء (٧٥)، الحديث (٢٤٧). وأخرجه مسلم فى الصحيح ٤/ ٢٠٨١، كتاب الذكر والدعاء ... (٤٨)، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (١٧) الحديث (٥٦- ٥٧ / ٢٧١٠). (٧) فى المخطوطة (يحصل). (٨) فى المخطوطة (و منه). البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ٦١ وقال ابن السيد «١»: «إن كان فى جملتين حسن الإظهار والإضمار؛ لأن كل جملة تقوم بنفسها، كقولك: «جاء زيد، وزيد رجل فاضل» «٢» [وإن شئت قلت: «و هو رجل فاضل»] «٢». وقوله: «مثل ما أوتيت رسل الله أعلّم حيث يجعل [١٥٦ / ١] رسالته (الأنعام: ١٢٤). وإن كان فى جملة واحدة قبح الإظهار؛ ولم يكد يوجد إلا فى الشعر «٤»؛ كقوله: لا أرى الموت يسبق الموت شىء نغص الموت ذا الغنى والفقير «٥» قال: وإذا اقترن بالاسم الثانى حرف الاستفهام بمعنى التعظيم والتعجب كان المناسب الإظهار؛ كقوله [تعالى «٦»: الْحَاقَّةُ \* مَا الْحَاقَّةُ (الحاقة: ١- ٢) وَالْقَارِعَةُ \* مَا الْقَارِعَةُ (القارعة: ١، ٢)، والإضمار جائز كقوله تعالى: فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ \* وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَتْ (القارعة: ٩، ١٠). واعلم أن الأصل فى الأسماء أن تكون ظاهرة، وأصل المحذوث عنه كذلك. والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يذكر مضمرًا للاستغناء عنه بالظاهر السابق، كما أن الأصل فى الأسماء الإعراب، وفى الأفعال البناء، وإذا جرى «٧» المضارع مجرى الاسم أعرب، كقوله [تعالى «٨»: فَمَا بُتَّغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرَّزْقَ وَاعْتَدُوا لَهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (العنكبوت: ١٧). وقوله [تعالى «٨»: فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ٢/ ٤٨٥ (الشورى: ٤٠). وقوله [تعالى «١٠»: فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاشْكُرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَتْ تَوَابِعًا (النص: ٣)].

(١) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى تقدم التعريف به فى ١/ ٣٤٣. (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٤) بعد هذا الموضع زيادة فى المخطوطة كما يلى (كقولك جاء زيد) ولا محل لها هنا. (٥) البيت من شواهد سيويه فى الكتاب ١/ ٦٢، ونسبه لسواد بن عدى، باب ما أجرى مجرى ليس فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ... (٦) ليست فى المخطوطة. (٧) فى المخطوطة (أجرى). (٨) ليست فى المخطوطة. (١٠) ليست فى المخطوطة. البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ٦٢

## و للخروج على خلاف الأصل [أسباب «١»]

### أحدها: قصد التعظيم

أحدها: قصد التعظيم كقوله [تعالى]: وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمِكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (البقرة: ٢٨٢). وقوله [تعالى]: أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (المجادلة: ٢٢). وقوله [تعالى]: وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (الحشر: ١٨). وقوله [تعالى «١»]: لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا (الكهف: ٣٨). فأعاد ذكر الرب «٣» لما فيه من التعظيم والهضم للخصم. وقوله [تعالى «١»]: اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمِيدُ (الإخلاص: ١- ٢). وَأَفْوُضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ (غافر: ٤٤). هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي (الكهف: ٣٨). كُلًّا نَمْتِدُّ هُوَ لَا يَهْدِي مَنْ هَدَى مِنْ عَطَائِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا (الإسراء: ٢٠). بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا (الفرقان: ١١). وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا (الإسراء: ٧٨). وَكَفَلَهَا زَكْرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ (آل عمران: ٣٧). وقوله تعالى: الْحَاقَّةُ \* مَا الْحَاقَّةُ (الحاقة: ١- ٢)، الْقَارِعَةُ \* مَا الْقَارِعَةُ (القارعة: ١- ٢)، كان القياس - لو لا «٥» ما أريد به من التعظيم والتفخيم - «الحاقة ما هي». ومثله: فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ \* [مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ \* وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ \* مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ] (الواقعة: ٨ - ٩) تفخيما لما ينال «٨» الفريقين من جزييل الثواب وأليم العقاب. (٣) ليست فى المخطوطة.

تصحفت فى المطبوعة إلى (الرب). (٥) فى المخطوطة (أولا). (٦) ما بين الحاصرتين ليس فى المخطوطة. (٨) فى المخطوطة (شأن).

البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٦٣ «١» [و منه قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «قل و من يعص الله و رسوله» «٢» فلا يرد، «كان الله و رسوله أحب إليه مما سواهما» «٣» لأن المعنى في نهى الخطيب عن عدم الأفراد احتمال عدم التعظيم و هو سيئ في حقه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، و لأن كلام الخطيب في جملتين فلا بد من إعادته بخلافه في الآخر] «١».

### الثاني: قصد الإهانة و التحقير

الثاني: قصد الإهانة و التحقير كقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَ مَنْ يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ (النور: ٢١). [و قوله تعالى «٥»: أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ يَنْزَعُ بَيْنَهُمْ إِنْ الشَّيْطَانُ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا (الإسراء: ٥٣). و قوله [تعالى «٥»: وَ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلرِّعَازِ سُوءَ عَمَلِهِ وَ صِيدَ عَنِ السَّبِيلِ وَ مَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ (غافر: ٣٧). و قول الشاعر: ٢ / ٤٨٧ فما للتوى لا — ببارك الله في التوى و عهد التوى عند الفراق ذميم (١) ما بين الحاصرتين ليس في

المطبوعة. (٢) قطعة من حديث عن عدى بن حاتم رضى الله عنه أخرجه مسلم في الصحيح ٢ / ٥٩٤ كتاب الجمعة (٧)، باب تخفيف الصلاة و الخطبة (١٣)، الحديث (٨٧٠ / ٤٨). و في بيان معنى الحديث ما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم ٦ / ١٥٩: (قال القاضي و جماعة من العلماء: إنما أنكر عليه لتشريكه في الضمير المفضى للتسوية، و أمره بالعطف تعظيماً لله تعالى بتقديم اسمه كما قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الآخر: «لا يقل أحدكم ما شاء الله و شاء فلان و لكن ليقل ما شاء الله ثم شاء فلان»). و قد تقدم تخريج الحديث مع بعض التفصيل في ١ / ٤٩٩، معرفة الوقف و الابتداء. (٣) قطعة من حديث عن أنس بن مالك رضى الله عنه، أخرجه البخارى في الصحيح ١ / ٦٠، كتاب الإيمان (٢)، باب حلاوة الإيمان (٩)، الحديث (١٦). و أخرجه مسلم في الصحيح ١ / ٦٦، كتاب الإيمان (١)، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان (١٥)، الحديث (٦٧ - ٤٣ / ٦٨). و انظر كلام ابن حجر في سياق شرحه للحديث في فتح البارى ١ / ٦١ - ٦٢، و ما نقله من أقوال العلماء في هذا الشأن. (٥) ليست في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٦٤ و سمع الأصمعي من ينشد: فما للنوى جدّ للنوى قطع النوى كذاك «١» النوى قطاعة للقرائن «٢» فقال: لو قتيض لهذا البيت شاء لأتت عليه.

### الثالث: الاستلذاذ بذكره

الثالث: الاستلذاذ بذكره كقوله تعالى: وَ بِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَ بِالْحَقِّ نَزَلَ (الإسراء: ١٠٥)، إن كان «الحق» الثاني هو الأول. و قوله: مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا (فاطر: ١٠). و قوله تعالى: وَ أَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَتَبَوُّا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ (الزمر: ٧٤)، و لم يقل: «منها» و لهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة؛ و إن كان المراد بالأرض الجنة؛ و لله درّ القائل: كَرَّرَ عَلَى السَّمْعِ مَنَى أَيُّهَا الْحَادِي ذَكَرَ الْمَنَازِلَ وَ الْأَطْلَالَ وَ النَّادِي وَ قَوْلُهُ: يَا مَطْرَبِي بِحَدِيثٍ مِنْ سَكَنٍ [١٥٦ / ب الغضى «٣» هجت الهوى و قدحت في حراق كَرَّرَ حَدِيثَكَ يَا مَهَيِّجَ لَوْعَتِي إِنْ الْحَدِيثَ عَنِ الْحَبِيبِ تَلَاقَ

### الرابع: زيادة التقدير

الرابع: زيادة التقدير كقوله تعالى: وَ بِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَ بِالْحَقِّ نَزَلَ (الإسراء: ١٠٥). و قوله: اللَّهُ الصَّمَدُ (الإخلاص: ٢)، بعد قوله: اللَّهُ أَحَدٌ؛ (الإخلاص: ١)؛ و يدل على إرادة التقدير سبب نزولها، و هو ما نقل عن ابن عباس «٤» أن قريشا قالت: يا محمد؛ صف لنا ربك الذى تدعوننا «٥» إليه، فنزل الله أَحَدٌ (١)

تصحفت في المخطوطة إلى (لذاك). (٢) البيت ذكره ابن الشجري في أماليه ١ / ٢٨١، فصل في أقسام الكلام. (٣) في المخطوطة (الغطا). (٤) أخرجه ابن أبي حاتم و ابن عدى و البيهقي في الأسماء و الصفات (ذكره السيوطي في الدر المنثور ٦ / ٤١٠). (٥) في المخطوطة (تدعوننا). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٦٥ (الإخلاص: ١)، معناه أن الذي سألتموني وصفه هو الله ثم لما أريد تقدير كونه «الله» أعيد بلفظ الظاهر دون ضميره. وقوله: إِنَّ اللَّهَ لَئِدُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ (غافر: ٦١). وقوله [تعالى «١»]: وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ (آل عمران: ٧٨). يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ (آل عمران: ٧٨).

### الخامس: إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهم أنه غير المراد «٢»

الخامس: إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهم أنه غير المراد «٢» كقوله تعالى: قِيلَ لِلَّهِمَّ مَا لِكِ الْمَلِكِ تُوتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ (آل عمران: ٢٦)، لو قال: «توتيه» لأوهم أنه الأول، قاله ابن الخشاب «٣». وقوله تعالى: الظَّانِنَ «٤» بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ (الفتح: ٦)، (كرر السوء) «٥» لأنه ٢ / ٤٨٩ [لو] «٦» قال: «عليهم دائرته» لالتبس بأن يكون الضمير عائدا إلى الله تعالى. قاله الوزير المغربي «٧» في «تفسيره». ونظيره: اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا (الروم: ٥٤)، و تبيينه: الأول النطفة أو التراب، و الثاني الوجود في الجنين أو الطفل، و الثالث الذي بعد الشيخوخة و هو أرذل العمر؛ و القوة الأولى التي تجعل للطفل ( )

في المخطوطة (الأول). (٣) هو عبد الله بن أحمد أبو محمد، ابن الخشاب تقدم التعريف به في ١ / ١٦٣. (٤) تصحفت في المخطوطة و المطبوعة إلى (يظنون) و الصواب ما أثبتناه. (٥) ساقط من المخطوطة. (٦) زيادة يقتضيها السياق. (٧) هو الحسين بن علي بن الحسين المعروف بالوزير المغربي، استظهر القرآن العزيز و عدة من الكتب المجردة في النحو و اللغة و نحو خمسة عشر ألف بيت شعر من مختار الشعر القديم، و نظم الشعر و الصّرف في النثر، و كان من الدهاء العارفين من مصنفاته «الشعر و النثر» و «مختصر إصلاح المنطق» و «الإيناس» ت ٤١٨ هـ (ابن خلكان، وفيات الأعيان ٢ / ١٧٢). و كتابه ذكره الداودي في طبقات المفسرين ١ / ١٥٦ و اسمه «إملاءات عدة في تفسير القرآن العظيم و تأويله». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٦٦ التحرك و الاهتداء للثدي، و الثانية بعد البلوغ، قاله ابن الحاجب «١»، و يؤيد الغيرية «٢» التنكير. و نحوه قوله تعالى: وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ... (الإسراء: ٧٨) الآية، لو قال: «إنه» لأوهم عود الضمير إلى الفجر. وقوله [تعالى «٣»]: يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا (النحل: ١١١)، فلم يقل «عنها» لئلا يتحد الضميران فاعلا و مفعولا؛ مع أن المظهر «٤» السابق لفظ النفس، فهذا أبلغ من «ضرب زيد نفسه». و كقوله تعالى: ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ (يوسف: ٧٦)، و إنما حسن إظهار الوعاء مع أن الأصل «فاستخرجها منه» لتقدم ذكره، لأنه لو قيل ذلك لأوهم عود الضمير على الأخ، فيصير كأن الأخ مباشر لطلب «٥» خروج الوعاء؛ و ليس كذلك لما في المباشرة من الأذى «٦» الذي تأباه النفوس «٧» الأبيّة، فأعيد لفظ الظاهر لنفي هذا. و إنما لم يضمم الأخ فيقال: «ثم استخرجها من وعائه» لأمرين. أحدهما: أن ضمير الفاعل في اسْتَخْرَجَهَا لِيُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فلو قال: «من وعائه» لتوهم أنه يوسف، لأنه أقرب مذكور فأظهر لذلك. و الثاني: أن الأخ مذكور مضاف إليه؛ و لم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية، فلما احتيج إلى إعادة ما، و أضيف إليه أظهره أيضا. وقوله [تعالى «٨»]: يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ (المزمل: ١٤)

( ) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن

يونس تقدم التعريف به في ١ / ٤٦٦. (٢) اضطربت في المخطوطة إلى (العربة). (٣) ليست في المخطوطة. (٤) في المخطوطة (المضمر). (٥) في المخطوطة (بطلب). (٦) في المخطوطة (الأداء). (٧) في المخطوطة (النفس). (٨) ليست في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٦٧ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ (العنكبوت: ١٠).



**السادس: أن يكون القصد تربية المهابة و إدخال الروعة في ضمير السامع**

السادس: أن يكون القصد تربية المهابة و إدخال الروعة في ضمير السامع بذكر الاسم المقتضى لذلك، كما يقول الخليفة لمن يأمره بأمر: «أمر المؤمنين يأمرك بكذا» مكان: «أنا آمرك بكذا». و منه قوله «١» تعالى: الْحَاقَّةُ \* مَا الْحَاقَّةُ (الحاقة: ١-٢). و قوله: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا (النساء: ٥٨) إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ (النحل: ٩٠). و قوله: وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَتِهِ جَهَنَّمَ (غافر: ٤٩)، و لم يقل: «لخزنتها».

**السابع: قصد تقوية داعية المأمور**

السابع: قصد تقوية داعية المأمور ٢ / ٤٩١ كقوله تعالى: فَبِإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ (آل عمران: ١٥٩)، و لم يقل «على» و حين قال: عَلَى اللَّهِ لَمْ يَقُلْ [١٥٧/أ]: «إنه يحب»، أو «إنى أحب» تقوية لداعية المأمور بالتوكل بالتصريح باسم المتوكل عليه. و قوله [تعالى «٢»]: وَ اتَّقُوا اللَّهَ وَ يَعْلَمِكُمُ اللَّهُ وَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (البقرة: ٢٨٢).

**الثامن: تعظيم الأمر**

الثامن: تعظيم الأمر كقوله تعالى: أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ \* قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ (العنكبوت: ١٩-٢٠). و قوله: هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً \* إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ (الإنسان: ١-٢) و لَمَّا يَقُولُ «خلقناه» للتنبيه على عظم خلقه للإنسان. (و في المخطوطة (و قوله) بدل (و منه قوله تعالى)). (٢) ليست في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٦٨ و قوله: يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَ كَانَتِ الْجِبَالُ كَنِيًّا مَهِيلاً (المزمل: ١٤)؛ فإنما أعيد لفظ الْجِبَالُ و القياس الإضمار لتقدم «١» ذكرها؛ مثل ما ذكرنا في الم السجدة ٢ / ٤٩٢ في أحد القولين؛ و هو قوله: كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا «٢» [أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ] «٢» (السجدة: ٢٠)؛ و هو أن الآيتين سيقتا للتخويف و التنبيه على عظم الأمر؛ فإعادة الظاهر أبلغ. و أيضا فلو لم يذكر الْجِبَالُ لاحتمل عود الضمير إلى الأرض.

**التاسع: أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف**

التاسع: أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف كقوله تعالى: فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ كَلِمَاتِهِ (الأعراف: ١٥٨) [٤] [بعد قوله في صدر الآية: إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً (الأعراف: ١٥٨) فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ (الأعراف: ١٥٨) دون «فآمنوا بالله و بي»؛ ليمكن من إجراء الصفات التي ذكرها من النبي الأمي الذي يؤمن بالله،] [٤] فإنه لو قال: «و بي» لم يتمكن من ذلك؛ لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذي وجب الإيمان به و الاتباع له هو من وصف بهذه الصفات كائنا من كان، أنا أو غيري إظهارا للنصفه، و بعدا من التعصب لنفسه.

**العاشر: التنبيه على علة الحكم**

العاشر: التنبيه على علة الحكم كقوله تعالى: فَتَيَدَّلُ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ (البقرة: ٥٩). و قوله: فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ

(البقرة: ٩٨) أعلمنا أنه من كان عدوا لهؤلاء فهو كافراً؛ هذا إن خيف الإلباس لعوده للمذكورين. وكذا قوله: فَإِنَّ اللَّهَ [دون «٦»] «فإنه». وكقوله «٧» تعالى: فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ (البقرة: ٥٩)، و لَمَّا يَظَلُّونَ (البقرة: ٩٨) في المخطوطة (لتقديم). (٢) ما

بين الحاصرتين ليس في المخطوطة، و كتب مكانها عبارة (من غم). (٤) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة. (٦) ساقطة من المخطوطة. (٧) في المخطوطة (كقوله). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٦٩ «عليهم» لأنه ليس في الضمير ما في قوله: الَّذِينَ ظَلَمُوا من ذكر الظلم المستحق به العذاب. و جعل منه الزمخشري «١» قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (الكهف: ٣٠). وقوله تعالى: فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ (البقرة: ٨٩) والأصل «عليهم» للدلالة على أن اللعنة لحقتهم لكفرهم. و ليس من ذلك قوله تعالى: إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (يوسف: ٩٠)؛ فَإِنَّ الْعَلَّةَ قَدْ تَقَدَّمتْ فِي الشَّرْطِ؛ و إنما فائدة ذلك إثبات صفة أخرى زائدة. و قال الزمخشري «٢»: فائدته اشتماله على المتقين والصابرين. و منه قوله: وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاؤُكَ فَاسْتَعْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ (النساء: ٦٤) لأن شفاعته «٣» من اسمه الرسول من الله بمكان عظيم. وقوله: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ (الأنعام: ٢١)؛ و القياس «أنهم لا يفلحون»، و لو ذكر الظاهر لقال: «لا- يفلح المفترون» أو «الكاذبون» لكن صرح بالظلم تنبيها على أن علمه عدم الفلاح للظلم. وقوله: وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ (الأعراف: ١٧٠)، و لم يقل: «أجرهم» تنبيها على أن صلاحهم علمه لنجاتهم. و قوله: إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثُرَ \* فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ (الكوثر: ١، ٢) و لم يقل: «لنا»؛ لينبه على أنه أهل لأن يصلّى له؛ لأنه ربه الذي خلقه و أبدعه و ربّه بنعمته. ٢/ ٤٩٤ و كقوله تعالى: مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ (البقرة: ٩٨) قال الزمخشري «٤»: أراد «عدوا لهم»؛ فجاء بالظاهر ليدل على أن الله

(١) الكشاف ٢/ ٣٨٩. (٢) الكشاف ٢/ ٣٧٤. (٣) في المخطوطة (الشفاعة). (٤) الكشاف ١/ ٤٩٤. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٧٠ إنما عاداهم لكفرهم؛ و أن عداوة الملائكة كفر، و إذا كانت عداوة الأنبياء كفرا، فما بال [١٥٧/ب الملائكة و هم أشرف! و المعنى: و من عاداهم عاداه الله و عاقبه أشد العقاب] المهين «١». [انتهى «٢». و قد أدمج في هذا الكلام «٣» مذهبه، في تفضيل الملك على النبي و إن لم يكن مقصودا فهو كما قيل: و ما كنت زوّارا و لكنّ ذا الهوى إلى حيث يهوى القلب تهوى به الرّجل و مثله قول مطيع: أمي الضريح الذي أسمى «٤» ثم استهل «٥» على الضريح ألا ترى أنه لم يقل: «عليه» لأنه باك بذكر الضريح الذي من عادته أن يبكي عليه و يحزن لذكراه «٦».

### الحادي عشر: قصد العموم

الحادي عشر: قصد العموم كقوله تعالى: حَتَّىٰ إِذَا آتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا (الكهف: ٧٧) و لم يقل: «استطعمهم» «٧» للإشعار بتأكيد العموم؛ و أنهما لم يتركا أحدا من أهلها إلا استطعماه و أبي، ٢/ ٤٩٥ و مع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء. و فيه التنبيه على محاسن الأخلاق، و دفع السيئة بالحسنة. و قوله [تعالى «٨»]: وَ مَا أُبْرِيئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ (يوسف: ٥٣) فإنه لو قيل: «إنها لأمارَةٌ» لاقتضى تخصيص ذلك؛ فأتى بالظاهر ليدل على أن المراد التعميم؛ (١) ساقطة من المخطوطة. (٢) ساقطة

من المطبوعة. (٣) في المخطوطة (الكتاب). (٤) في المخطوطة (أمسى). (٥) اضطربت في المخطوطة كما يلي (اسهلي). (٦) في المخطوطة (لذكره). (٧) في المخطوطة (استطعماهم). (٨) ليست في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٧١ مع أنه برىء من ذلك بقوله بعده: إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي (يوسف: ٥٣)، وقوله: إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ (يوسف: ٥٣) و لم يقل: «إنه» إما للتعظيم و إما للاستلذاذ. و قوله تعالى: إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَّ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا (النجم: ٢٨). و قوله تعالى: و إِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا

رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا (الشورى: ٤٨) [ثم «١» قال: فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ (الشورى: ٤٨) و لم يقل: «فإنه» مبالغه في إثبات أن هذا الجنس شأنه كفران النعم.

### الثاني عشر: قصد الخصوص:

الثاني عشر: قصد الخصوص: كقوله تعالى: وَ أَمْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ (الأحزاب: ٥٠)، و لم يقل: «لك» لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازه لغيره، كما في قوله تعالى: وَ بَنَاتٍ عَمَّكَ (الأحزاب: ٥٠)، فعدل عنه إلى الظاهر للتنبيه على الخصوصية و أنه ليس لغيره ذلك.

### الثالث عشر: مراعاة التجنيس

الثالث عشر: مراعاة التجنيس ٢/ ٤٩٦ و منه: قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ... السورة (الناس: ١)، ذكره «٢» الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله.

### الرابع عشر: أن يتحمل ضميرا لا بد منه.

الرابع عشر: أن يتحمل ضميرا لا بد منه. كقوله: أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا (الكهف: ٧٧).

### الخامس عشر: كونه أهم من الضمير

الخامس عشر: كونه أهم من الضمير كقوله تعالى: أَنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى (البقرة: ٢٨٢). و قال بعضهم: إنما أعيدت إِحْدَاهُمَا لتعادل الكلم و توازن الألفاظ «٣» [في التركيب؛ و هو المعنى في الترصيع البديعي بل هذا أبلغ من الترصيع، فإن الترصيع توازن الألفاظ] «٣» من حيث صيغها، و هذا من حيث تركيبها؛ فكأنه ترصيع معنوي، و قلما يوجد إلا في نادر من الكلام، و قد استغرب أبو الفتح «٥» حكي عن المتنبى في قوله: (٢) في \_\_\_\_\_ (١) ساقطة من المخطوطة.

المخطوطة (ذكرها). (٣) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة. (٥) ابن جنى. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٧٢ و قد صارت الأجفان قرحى من البكا و صار بهارا في الخدود الشقائق «١». ٢/ ٤٩٧ قال: سألته: هل هو «قرحى «٢» أو «قرحا» منون؟ «٣» [فقال لي: «قرحا» منون «٣»، ألا ترى أن بعدها «و عادت بهارا»! قال: يعنى أن «بهارا»: جمع بهار، و قرحى: جمع قرحة، ثم أطنب في الثناء على المتنبى، و استغرب فطنته لأجل هذا. و بيان ما ذكرت في الآية أنها متضمنة لقسمين: قسم الضلال و قسم التذكير، فأسند الفعل الثانى إلى ظاهر حيث أسند الأول، و لم يوصل بضمير مفعول لكون الأول لازما، فأتى بالثانى على صورته من التجرد عن المفعول، ثم أتى به خبرا بعد اعتدال الكلام و حصول التماثل فى تركيبه. و لو قيل: إن المرفوع حرف لكان أبلغ فى المعنى المذكور، و يكون الأخير بدلا أو نعتا على وجه «٥» البيان، كأنه «٦» قال: «إن كان ضلال من إحداهما «٧» كان تذكير من الأخرى»، و قدم على «الأخرى» لفظ «إحداهما» ليسند [١٥٨/ أ] الفعل الثانى إلى مثل ما أسند إليه الأول لفظا و معنى. و الله أعلم.

### السادس عشر كون ما يصلح للعود و لم يسق الكلام له «٨».



السادس عشر كون ما يصلح للعود و لم يسق الكلام [له «٨». كقوله: رُسِيْلُ اللّٰهِ اللّٰهُ اَعْلَمُ (الأنعام: ١٢٤)، و كقول الشاعر: تبكى على زيـد و لا زيـد مثله بريء من الحمى سليم الجوانح «٩».)  
(١) البيت تصحف صدره و عجزه في المطبوعة إلى ( و قد عادت ... و عادت بهارا ... ) و التصويب من الديوان بشرح أبي البقاء العكبرى ٢/ ٣٤٢. و تجد في الشرح ما جرى بينه و بين ابن جنى. و البهار. زهر أصفر، و الشقائق: جمع شقيقة و هى زهر أحمر ينسب إلى النعمان. و قرحى: بغير تنوين جمع قريح كجرحى و جريح. (٢) تصحفت فى المخطوطة إلى (فرحى). (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٥) فى المخطوطة (جهة). (٦) فى المخطوطة (فإنه). (٧) فى المخطوطة (أحدهما). (٨) ساقطة من المخطوطة. (٩) البيت فى خزانه الأدب للبغدادى ٢/ ٩٨. و لم ينسبه لأحد. البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ٧٣

### السابع عشر: الإشارة إلى عدم دخول الجملة فى حكم الأولى

#### إشارة

السابع عشر: الإشارة إلى عدم دخول الجملة فى حكم الأولى كقوله تعالى: فَإِنْ يَشَأِ اللّٰهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللّٰهُ الْبَاطِلَ (الشورى: ٢٤) فى سورة الشورى، فإن يَمْحُ استئناف و ليس عطفا على الجواب؛ لأن المعلق على الشرط عدم قبل وجوده؛ و هذا صحيح فى يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ و ليس صحيحا فى يَمْحُ اللّٰهُ الْبَاطِلَ (الشورى: ٢٤) لأن محو الباطل ثابت؛ فلذلك أعيد الظاهر، و أما حذف الواو من الخط فللفظ، و أما حذفها فى الوقف كقوله تعالى: يَدْعُ الدَّاعِ (القمر: ٦) و سَنَدُّعُ الرِّبَابِيَّةِ (العلق: ١٨) فللوقف؛ و يؤكد ذلك وقوف يعقوب عليها بالواو. و هذا ملخص «١» كلام عبد العزيز «٢» فى كلامه على البزدوى «٣»، و فيما ذكره نزاع، و هذا أنا لا نسلم أن المعلق ها هنا بالشرط هو موجود قبل الشرط؛ لأن الشرط هنا «٤» المشيئة و ليس المحو ثابتا قبل المشيئة؛ فإن قيل «٥»: إن الشرط هنا مشيئة خاصة و هى مشيئة الختم، و هذا و إن كان محذوفا فهو مذکور بالقوة. شائع فى كثير من الأماكن؛ كقوله [تعالى «٦»]: وَ لَوْ شَاءَ اللّٰهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى (الأنعام: ٣٥)، «٧» [وَ لَوْ شَاءَ اللّٰهُ مَا أَشْرَكُوا] «٧» (الأنعام: ١٠٧)، وَ لَوْ شَاءَ اللّٰهُ مَا أَقْتَلُوا (البقرة: ٢٥٣) «٧» [المعنى «و لو شاء الله جمعهم لجمعهم» و «لو شاء الله عدم ما أشركوا»] «٧» و «لو شاء الله عدم قتالهم ما اقتتلوا». قيل: لا يكاد يثبت مفعول المشيئة إلا نادرا كما سيأتى فى الحذف إن شاء الله تعالى، و إذا ٢/ ٤٩٩ ثبت هذا صح ما ادعيناه، فإن محو الله ثابت قبل مشيئة الله الختم. فإن قلت: سلّمنا أن الشرط مشيئة خاصة؛ لكنها إنما تختص بقرينة الجواب. و الجواب: هنا شيئان «١١»؛ فالمعنى: إن يشأ الله الختم و محو الباطل يختم على قلبك، و يمح الباطل، و حينئذ لا يتم ما ادعاه. (١) فى المخطوطة (يلحظ). (٢) هو

عبد العزيز بن أحمد البخارى تقدم التعريف به فى ٢/ ٩٦. (٣) هو على بن محمد بن عبد الكريم البزدوى الإمام الكبير الجامع بين أشتات العلوم إمام الدنيا فى الفروع و الأصول له تصانيف معتبرة منها «المبسوط» و «الأصول» ت ٤٨٢ هـ (الفوائد البهية: ١٢٤). (٤) فى المخطوطة (هو). (٥) فى المخطوطة (قال). (٦) ليست فى المخطوطة. (٧) ما بين الحاصرتين ليس فى المخطوطة. (١١) فى المخطوطة (سياق). البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ٧٤ و جابه أن الشرط لا «١» بد أن يكون غير ثابت و غير ممتنع، و «يمحو الباطل» كان ثابتا فلا يصح دخوله فى جواب «٢» الشرط. و هذا أحسن جدا. بقى أن يقال: إن الجواب ليس كلاً من الجملتين؛ بل مجموع الجملتين و المجموع معدوم قبل وجود الشرط؛ و إن كان أحدهما ثابتا.

## [تنبيهان «٣»]

[تنبيهان «٣» الأول: قد سبق أنه لا يشترط في وضع الظاهر موضع المضمرة أن يكون بلفظ الأول؛ ليشمل مثل قوله تعالى: إِنَّا لَا نَضْمِعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (الكهف: ٣٠). وقوله [تعالى «٤»: مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ (البقرة: ١٠٥)؛ لأنَّ إنزال الخير هنا سبب للربوبية، و أعاده بلفظ «اللَّهُ» لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للإلهية؛ لأن دائرة الربوبية أوسع. ومثله: وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَبْتِوًا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ (الزمر: ٧٤) كما سبق. ومن فوائده: التلذذ بذكره وتعظيم المنَّة «٥» بالنعمة. ومن فوائده: قصد الدم «٦»، وجعل [منه «٧»] الزمخشري «٨» قوله تعالى: يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ الْكَافِرُ (النبا: ٤٠)، فقال: المرء هو الكافر وهو ظاهر، وضع موضع الضمير لزيادة الدم. وقال ابن عبد السلام في قوله تعالى: سَاءَ مَا عَنِتُّمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكَمٍ أَدْنَىٰ مِمَّا يَحْتَسِبُونَ (النجم: ١٠)؛ «سَاءَ مَا عَنِتُّمْ» بدل (لا بد).

(٢) في المخطوطة (حيز). (٣) ساقطة من المخطوطة. (٤) ليست في المخطوطة. (٥) في المخطوطة (أمره). (٦) في المخطوطة (في صدره) بدل (قصد الدم). (٧) ساقطة من المطبوعة. (٨) الكشاف ١٨٠ / ٤. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٧٥ يُعْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ (المنافقون: ٦). إِنَّ الْفَاسِقِينَ يراد بهم «١» المنافقون، ويكون قد أقام الظاهر مقام المضمرة، [١٥٨] ب و التصريح بصفة الفسق سبب لهم. ويجوز أن يكون المراد العموم لكل فاسق، ويدخل فيه المنافقون دخولاً أولياً، وكذا سائر هذه النظائر. وليس من هذا الباب قوله تعالى: إِنَّ تَكُونُوا صَالِحِينَ (الإسراء: ٢٥) - أي في معاملة «٢» «الأبوين» «٣» فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غُفُورًا (الإسراء: ٢٥). وقوله [تعالى «٤»: مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ (البقرة: ٩٧) إلى قوله: فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ (البقرة: ٩٨). وكذلك كل ما «٥» فيه شرط فإن الشروط أسباب «٦» ولا يكون الإحسان للوالدين سبباً «٦» لغفران الله لكل تائب، لأنه يلزم أن يثاب غير الفاعل بفعل «٨» غيره؛ وهو خلاف الواقع. وكذلك معادة بعض الكفرة لا يكون سبباً لمعاداة كل كافر، فتعين «٩» في هذه المواضع أن يكون من باب إقامة الظاهر مقام المضمرة ليس إلا. الثاني: قد مرَّ أن سؤال وضع الظاهر موضع المضمرة حقه أن يكون في الجملة الواحدة؛ ١/٢ نحو: الْحَاقَّةُ \* مَا الْحَاقَّةُ (الحاقة: ١، ٢) فأما إذا وقع في جملتين فأمره سهل وهو أفصح من وقوعه في الجملة الواحدة، لأن الكلام جملتان، فحسن فيهما ما لا يحسن في الجملة الواحدة، ألا ترى إلى قوله: لا أرى الموت يسبق الموت شيء نَعَصَ الموت ذا الغنى و الفقير «١٠» ( ) في المخطوطة (به).

(٢) في المخطوطة (مقابلة). (٣) في المخطوطة (الأوابين). (٤) ليست في المخطوطة. (٥) في المخطوطة (كلما). بدل (كل ما). (٦) عبارة المخطوطة (و لا يكون إحسان الوالدين لوالديهم سبب ...). (٨) في المخطوطة (بثبات). (٩) في المخطوطة (فيتعين). (١٠) تقدم الكلام عن البيت في ٣ / ٦١. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٧٦ فتكرار «الموت» في عجز البيت أوسع من تكراره في صدره «١»؛ لأننا إذا عللنا هذا انما «٢» نقول: أعاد الظاهر موضع المضمرة لما أراد من تعظيم الموت و تهويل أمره، فإذا عللها مكررة «٣» في عجزه عللناه بهذا، وبأن الكلام جملتان. إذا علمت هذا، فمثاله في الجملتين كقوله تعالى: وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ (البقرة: ٢٨٢)، وقوله: إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ (العنكبوت: ٣١). «٤» [وقد أشكل الإظهار هاهنا] «٤» والإضمار في المثل قوله: إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ (القصص: ٣٢). وأجيب بأنه لما كان المراد في مدائن لوط إهلاك القرى صرح في الموضعين بذكر القرية التي يحل بها «٦» الهلاك؛ كأنها اكتسبت الظلم معهم واستحققت الهلاك معهم؛ إذ للبقاع تأثير في الطباع، ولما كان المراد في قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم، حيث كانوا ولم «٧» يهلك بلدتهم، أتى بالضمير العائد على ذواتهم، من حيث هي من غير تعرض للمكان. ٢ / ٥٠٢ و اعلم أنه «٨» [متى طال الكلام حسن إيقاع الظاهر موضع المضمرة كيلا يبقى الذهن متشاعلاً بسبب ما يعود عليه اللفظ فيفوته ما شرع «٨» فيه، كما إذا كان ذلك في ابتداء آية أخرى، كقوله تعالى: قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ ... (البقرة:

(١٤٠) الآية. وقوله: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ «١٠» (البقرة: ١٤٣). وقوله: يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ (النور: ٣٥). وقوله: رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ ... (النور: ٣٧) الآية. (١) في المخطوطة (هذه). (٢) في المخطوطة (إنا). (٣) في المخطوطة (تكرره). (٤) العبارة ساقطة من المخطوطة. (٥) في المخطوطة (لها). (٦) في المخطوطة (أو لم). (٧) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٨) تمام الآية ليس في المطبوع. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٧٧

### القسم العاشر تجيء اللفظة الدالة على التكرير «١» والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة

#### إشارة

القسم العاشر تجيء اللفظة الدالة على التكرير «١» والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة كفعيال و فعييل و فعلان؛ فإنه أبلغ من «فاعل». و يجوز أن يعد هذا من أنواع الاختصار؛ فإن أصله وضع لذلك، فإن «ضروبا» ناب عن قولك: «ضارب و ضارب و ضارب». أما «فعالان» فهو أبلغ من «فعيل»، و من ثم قيل: الرحمن أبلغ من الرحيم- و إن كانت صيغة «فعيل» «٢»- من جهة أن «فعالان» من أبنية المبالغة؛ كغضبان للممتلى غضبا؛ و لهذا لا يجوز التسمية به، و حكاة الزجاج في تأليفه «٣» المفرد على البسمة. و أما قول شاعر اليمامة: و أنت غيث الوري «٤» لا زلت رحمانا «٥» ٥٠٣ / ٢ فهو من كفرهم و تعنتهم كذا أجاب به الزمخشري «٦». و رده [١٥٩ / أ] بعضهم بأن التعنت لا يدفع وقوع إطلاقهم؛ و غايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الإطلاق؛ و إنما الجواب أنهم لم يستعملوا الرحمن المعرف بالألف و اللام؛ و إنما استعملوه مضافا و منكرًا، و كلامنا إنما هو في المعرف باللام. و أجاب ابن مالك بأن الشاعر أراد: «لا زلت ذا رحمة»؛ و لم يرد الاسم المستعمل بالغلبة. و يدل على أن العرب كانت تعرف هذا الاسم قوله تعالى: قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا

(المخطوطة (فقيل). (٣) ألف الزجاج كتابا عن معاني البسمة سماه «الإبانة و التفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم» و هو مخطوط بمكتبة جوتا بألمانيا رقم ٧٢٧. (بروكلمان مترجم ١٧٢ / ٢). (٤) في المخطوطة (الذرى). (٥) عجز بيت صدره: سموت بالمجد يا ابن الأ-كرمين أبا\* كذا في «مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف» ص ١٢٥ قافية النون. و نسبه لرجل من بني حنيفة يمدح مسيلمة الكذاب. (٦) انظر الكشاف ١ / ٦. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٧٨ الرَّحْمَنُ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَشْيَاءُ الْحُسْنَى (الإسراء: ١١٠). و أما قوله: قَالُوا «١» وَمَا الرَّحْمَنُ (الفرقان: ٦٠)، فقال «٢» ابن العربي: إنما جهلوا الصفة دون الموصوف، و لذلك لم يقولوا: «و من الرحمن». [و ذكر] «٣» البرزباباذاني «٤» أنهم غلطوا في تفسير «الرحمن» حيث جعلوه بمعنى المتصف بالرحمة. قال: و إنما معناه الملك العظيم العادل «٥»، بدليل: الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ (الفرقان: ٢٦) إذ الملك يستدعى العظمة و القدرة و الرحمة لخلق؛ لا أنه يتوقف عليها. و إذا قيل لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ (الفرقان: ٦٠) و إنما يصلح السجود لمن له العظمة و القدرة؛ و إني أعودُ بِالرَّحْمَنِ (مريم: ١٨) و لا- يعاذ إلا بالعظيم القادر على الحفظ و الذب. ٥٠٤ / ٢. و مَا يَتَّبِعِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا (مريم: ٩٢)، أى و ما ينبغي للعظيم القادر على كل شيء المستغنى عن معاونة الولد و غيره أن يتخذ ولدا. الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا (النبا: ٣٧). وَ خَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ (طه: ١٠٨). قُلْ مَنْ يَكْفُرْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ (الأنبياء: ٤٢) و لا- يحتاج الناس إلى حافظ يحفظهم من ذى الرحمة الواسعة. إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ مِنْ عِبْنِ (مريم: ٩٣).

(١) ليست في المطبوع. (٢) في المخطوطة (قال). (٣) ساقطة من المخطوطة. (٤) البرزباباذاني- بضم الباء و فتحها و سكون الراء و فتح الزاى- فى لسان الميزان / ٤. ٤٣٧. هو الفضل بن أحمد اللؤلؤى روى عن أبى حاتم الرازى و لعله واضع حديث الأعرابى على إسماعيل بن عمرو البجلي، و فى

الأنساب للسمعاني ١٤٦ / ٢ هو الفضل بن أحمد أبو العباس القرشي البرزباباذاني و هي قرية من قرى أصبهان قال ابن مردويه ضعيف جدا، و في أخبار أصبهان لأبي نعيم ١٥٤ / ٢، الفضل بن أحمد المدني أبو العباس من قرية برزفازان يروى عن إسماعيل بن عمرو البجلي خلط في آخر عمره فترك حديثه. (٥) في المخطوطة (القادر). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٧٩ إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن (مريم: ٤٥). وَ رَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ (الأنبياء: ١١٢). مَنْ حَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ (ق: ٣٣). و لا مناسبة لمعنى الرحمه في شيء من هذه المواضع، و أما «رحيم» فهو من صفات الذات، كقولهم: «كريم». و ما ذكرناه من أن «الرحمن» أبلغ ذهب إليه أبو عبيد «١» و الزمخشري «٢» و غيرهما، و حكاه ابن عسكرك «٣» في «التكميل و الإفهام» عن الأكثرين. و في كلام ابن جرير «٤» ما يفهم حكاية الاتفاق عليه. و نصره السهيلي «٥» بأنه ورد على لفظ ٢ / ٥٠٥ لتنييه، و التنييه تضعيف. و كأن البناء تضاعفت فيه الصفة. و قال قطرب «٦»: المعنى فيهما واحد؛ و إنما جمع بينهما في الآية للتوكيد. و كذلك قال ابن فورك: قال: «٧» و ليس قول «٨» من زعم أن «٨» «رحيما» أبلغ بجيد؛ إذ لا فرق بينهما في المبالغة. و لو قيل «فعالان» أشد مبالغة كان أولى؛ و لهذا خصص «١٠» بالله فلا يوصف به غيره؛ و لذلك «١١» قال بعض التابعين: الرحمن اسم ممنوع؛ و أراد به منع الخلق أن يتسموا به، و لا وجه لهذا الكلام إلا التوكيد و إتباع الأول ما هو في معنى الثاني. و قال ابن عباس: «هما اسمان رقيقان؛ أحدهما أرق من الآخر» «١٢».

(١) هو القاسم بن سلام الهروي تقدم

في ١ / ١١٩. (٢) انظر الكشاف ١ / ٦. (٣) تصحف الاسم في المطبوعة إلى ابن عساكر، و التصويب من المخطوطة، تقدم التعريف به و بكتابه في ١ / ٢٤٣. (٤) انظر تفسير الطبري ١ / ٤٢ - ٤٣. (٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي تقدم التعريف به في ١ / ٢٤٢. (٦) هو محمد بن المستنير، أبو علي تقدم التعريف به في ٢ / ١٧٦. (٧) في المخطوطة (قاله ابن فورك)، و هو محمد بن الحسن تقدم في ١ / ٣٢٤. (٨) عبارة المخطوطة (أن من زعم). (٩) في المخطوطة (اختص). (١٠) في المخطوطة (و كذلك). (١٢) أخرجه الطبري في التفسير ١ / ٤٤. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٨٠ و عن الخطابي «١» استشكال هذا، و قال: لعله أرفق، كما جاء في الحديث «إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله» «٢». و قال ابن الأنباري «٣» في «الزاهر»: الرحيم أبلغ من الرحمن. و رجحه ابن عسكرك «٤» بوجوه: منها أن الرحمن جاء متقدما على الرحيم؛ و لو كان أبلغ [منه «٥»] لكان متأخرا عنه، لأنهم في كلامهم إنما يخرجون من الأدنى إلى الأعلى؛ فيقولون: فقيه عالم، و شجاع باسل، و جواد فياض، و لا يعكسون هذا لفساد المعنى؛ لأنه لو تقدم الأبلغ لكان الثاني داخلا تحته، فلم «٦» يكن لذكره [١٥٩ / ب معنى]. [و هذا] «٧» قد ذكره الزمخشري «٨» و أجاب عنه بأنه من باب الإرداف، و أنه أردف الرحمن الذي يتناول جلائل النعم و أصولها بالرحيم، ليكون كالتنمئة و الرديف، ليتناول ما رق منها و لطف. ٢ / ٥٠٦ و فيه ضعف لا سيما إذا قلنا: إن الرحمن علم لا صفة، و هو قول الأعمش «٩» و ابن مالك. و أجاب الواحدي «١٠» في «البيسط» بأنه لما كان الرحمن كـ العلم - إذ لا - يوصف [بـ] «١١» إلا اللـه -

(١) هو حمد بن محمد أبو سليمان

الخطابي تقدم التعريف به في ١ / ٣٤٣. (٢) قطعة من حديث عن عائشة رضي الله عنها، أخرجه البخاري في الصحيح ١٢ / ٢٨٠، كتاب استتابة المرتدين ... (٨٨)، باب إذا عرض الذمي أو غيره بسب النبي صلى الله عليه و سلم و لم يصرح ... (٤)، الحديث (٦٩٢٧). و أخرجه مسلم في الصحيح ٤ / ٢٠٣، كتاب البر و الصلة و الآداب (٤٥)، باب فضل الرفق (٢٣)، الحديث (٢٥٩٣ / ٧٧). (٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم، ابن الأنباري تقدم التعريف به في ١ / ٢٩٩، و كتابه «الزاهر في معاني كلمات الناس» طبع بتحقيق حاتم الضامن في بغداد - وزارة الثقافة و الإعلام - عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩ م، و عنه صورة في بيروت بمؤسسة الرسالة عام ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م. (ذخائر التراث العربي ١ / ٤٧). (٤) تصحفت في المطبوعة إلى (ابن عساكر). (٥) ساقطة من المطبوعة. (٦) في المخطوطة (لكن لم) بدل (فلم). (٧) ساقطة من المخطوطة. (٨) الكشاف ١ / ٧. (٩) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري تقدم التعريف به في ٢ / ٤٥٣. (١٠) هو علي بن أحمد تقدم التعريف به و بكتابه في ١ / ١٠٥. (١١) ساقطة من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٨١ قدم، لأن

حكم الأعلام وغيرها من المعارف أن يبدأ بها، ثم يتبع الأنكر «١»، و ما كان [في «٢» التعريف أنقص. قال: وهذا مذهب سيبويه وغيره من النحويين، فجاء هذا على منهاج كلام العرب. و أجاب الجويني «٣» بأن الرحمن للخلق، و الرحيم لهم بالرزق، و الخلق قبل الرزق. و منها أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة في حقه، و النهاية في صفاته؛ و أكثر صفاته سبحانه جارية على «فعل»، كرحيم، و قدير، و عليم، و حكيم، و حلیم، و كريم؛ و لم يأت على «فعلان» إلا قليل. و لو كان «فعلان» أبلغ لكان صفات البارئ تعالى عليه أكثر. قلت: و جواب هذا أن ورود «فعلان» بصيغة التكرير «٤» كان في عدم تكرار الوصف به، بخلاف «فعل» فإنه لما لم يرق في الكثرة رفته كثر في مجيء الوصف. و منها: أنه إن كانت المبالغة في «فعلان» من جهة موافقة التثنية - كما زعم السهيلي - ففعل «٥» من أبنية جمع الكثرة كعبيد. و كليب؛ و لا شك أن الجمع أكثر من التثنية - و هذا أحسنها. قال: و قول قطرب «٦» «إنهما بمعنى واحد» فاسد، لأنه لو كان كذلك لتساويا في التقديم و التأخير، و هو ممتنع.

### تنبيهات «٧» [صيغ المبالغة في أسماء الله «٧»]

تنبيهات «٧» [صيغ المبالغة في أسماء الله «٧» الأول: نقل [عن «٩» الشيخ برهان الدين الرشيدى [رحمه الله «١٠» أن صفات الله التي ( ) في المخطوطة (الأمكن). (٢)

ساقطة من المطبوعة. (٣) هو عبد الملك بن أبي عبد الله بن يوسف إمام الحرمين تقدم التعريف به في ١/ ١١٨. (٤) في المخطوطة (التكرير). (٥) في المخطوطة (فعل). (٦) محمد بن المستنير، تقدم في ٢/ ١٧٦. (٧) كتب هذا العنوان على هامش المخطوطة. (٩) ساقطة من المخطوطة. (١٠) ليست في المطبوعة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٨٢ هي صيغة المبالغة كغفار و رحيم و غفور و منان كلها مجاز، إذ هي موضوعه للمبالغة؛ و لا مبالغة فيها، لأن المبالغة هي أن تثبت للشئ أكثر مما له، و صفات الله «١» [متناهية في الكمال، لا يمكن المبالغة فيها، و المبالغة أيضا تكون في صفات تقبل الزيادة و النقصان، و صفات الله «١» تعالى منزّهة عن ذلك. انتهى. و ذكر هذا للشيخ ابن «٣» الحسن السبكي فاستحسنه، و قال: إنه صحيح إذا قلنا: إنها صفات. فإن قلنا: أعلام زال ذلك. قلت: و التحقيق أن صيغ المبالغة على قسمين: أحدهما: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل. و الثاني: بحسب تعدد المفعولات. و لا شك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين. و [على «٤» هذا التقسيم «٥» يجب تنزيل جميع أسماء الله تعالى التي وردت على صيغة المبالغة كالرحمن و الغفور و التواب و نحوها، و لا يبقى إشكال حينئذ، لهذا «٦» قال بعض المفسرين في حكيم «٧» معنى المبالغة فيه تكرار «٨» حكمه بالنسبة إلى الشرائع. ٢/ ٥٠٨ و قال الزمخشري «٩» في سورة الحجرات: المبالغة في التواب للدلالة على كثرة من يتوب إليه «١٠» من عباده، أو لأنه يبلغ في قبول التوبة، نزل صاحبها منزلة من لم يذنب «١١» قط لسعه كرمه ( ) ما بين الحاصرتين

ساقط من المخطوطة. (٣) في المخطوطة (أبو). (٤) ساقطة من المخطوطة. (٥) في المخطوطة (القسم). (٦) في المخطوطة (ولهذا). (٧) في المخطوطة (حكم). (٨) في المخطوطة (تكرار) بدل (فيه تكرار). (٩) انظر الكشاف ٤/ ١٦-١٧. (١٠) في المخطوطة (عليه). (١١) في المخطوطة (يتب) و تصويبه من الكشاف. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٨٣ و قد أورد بعض الفضلاء سؤالا في قوله تعالى: وَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (البقرة: ٢٨٤)، و هو أن «قديرا» «١» من صيغ المبالغة يستلزم الزيادة على معنى «قادر»، و الزيادة على معنى «قادر» محال، إذ الاتحاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل، باعتبار كل فرد فرد. و أوجب عنه بأن المبالغة لما لم يقدر حملها على كل فرد و جب صرفها إلى مجموع الأفراد التي دل السياق عليها، و المبالغة إذن بالنسبة إلى تكثر التعلق لا بالنسبة إلى تكثر الوصف. و كذلك قوله تعالى: وَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (البقرة: ٢٨٢)، [١٦٠/ أ] يستحيل عود المبالغة إلى نفس الوصف، إذ العلم بالشئ لا يصح التفاوت فيه، فيجب صرف المبالغة فيه إلى المتعلق، إما لعموم كل أفراد، و إما لأن يكون المراد الشئ و لواحقه، فيكون من باب إطلاق الجزء و إرادة الكل. الثاني: سئل أبو على الفارسي: هل تدخل المبالغة في صفات الله تعالى فيقال: «علامة»؟ فأجاب بالمنع؛ لأن



الله تعالى ذم من نسب إليه الإناث لما فيه من النقص، فلا يجوز إطلاق اللفظ المشعر بذلك. حكاها الجرجاني (٢) في «شرح الإيضاح». الثالث: أنه لو جرد عن الألف واللام لم يصرف (٣) لزيادة الألف والنون في آخره مع ٢/ ٥٠٩ العلمية أو الصفة. وأورد الزمخشري (٤) بأنه لا يمتنع «فعلان» صفة من الصرف إلا إذا كان مؤنثه، «فعلى» كغضبان و غضبي، وما لم يكن مؤنثه «فعلى» ينصرف، كندمان وندمانه (٥) و تبعه (٦) ابن عسكر (٧) بأن «رحمن» وإن لم يكن له [مؤنث (٨) على «فعلى» فليس له مؤنث على (١) في المخطوطة (قدير). (٢) تقدم

التعريف به في ٢/ ٤٢٠، و كتابه «شرح الإيضاح و التكملة» مخطوط بالإسكوريال ثاني ٤٤، و في بايزيد ٤٠١٥، و في القاهرة ثاني ٢/ ١٦٣. (بروكلمان مترجم ١٩١ / ٢). (٣) في المخطوطة (يعرف). (٤) انظر الكشف ١/ ٦-٧. (٥) تصحفت في المخطوطة إلى (و ندمان). (٦) زيادة في المخطوطة كما يلي (و أجاب و تبعه). (٧) تصحفت الاسم في المطبوعة إلى (عساكر). (٨) ساقطة من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٨٤ «فعلانة» لأنه اسم مختص بالله تعالى فلا مؤنث له من لفظه، فإذا عدم ذلك رجع فيه إلى القياس، و كل ألف و نون زائدتان فهما محمولتان على منع الصرف. قال الجويني (١): «و هذا فيه ضعف في الظاهر، و إن كان حسنا في الحقيقة، لأنه إذا لم يشبه «غضبان» و لم يشبه «ندمان» من جهة التأنيث فلما ذا ترك صرفه، مع أن الأصل الصرف، بل كان ينبغي أن يقال: ليس هو كغضبان؛ فلا يكون غير منصرف، و لا يصح أن يقال: ليس هو كندمان فلا يكون منصرفا، لأن الصرف ليس بالشبه، إنما هو بالأصل و عدم الصرف بالشبه و لم يوجد». قلت: و التقدير الذي نقلناه عن ابن عسكر (٢) يدفع هذا عن الزمخشري، نعم أنكر ابن مالك على ابن الحاجب تمثيله ب «رحمن» لزيادة الألف و النون في منع الصرف، و قال: لم يمثل به غيره، و لا ينبغي التمثيل به، فإنه اسم علم بالغلبة لله [تعالى (٣) مختص به، و ما كان كذلك لم يجرد من «أل» و لم يسمع مجردا إلا في النداء قليلا، مثل يا رحمن الدنيا، و رحيم الآخرة. قال: و قد أنكر على الشاطبي: [رحمه الله (٤)]. تبارك رحمانا رحيمًا و مؤثلا (٥) لأنه أراد الاسم المستعمل بالغلبة. و لم يحضر الزمخشري هذا الجواب؛ فذكر انه من تعنتهم في كفرهم كما سبق. و أما «فعليل» فعند النحاة أنه من صيغ المبالغة و التكرار، كرحيم، و سميع، و قدير، و خير، و حفيظ، و حكيم، [و حلیم (٦) و عليم؛ فإنه محوّل عن «فاعل» بالنسبة، و هو إنما (٧) [يكون (٦) كذلك للفاعل لا للمفعول (٩) به، بدليل قولهم: قتل و جريح، و القتل لا يتفاوت. (١) تقدم التعريف به في ١/ ١١٨. (٢)

تصحفت الاسم في المطبوعة إلى (عساكر). (٣) ليست في المطبوعة. (٤) ليست في المخطوطة. (٥) مطلع أرجوزته المسماة حرز الأمانى و وجه التهاني و هو عجز بيت صدره: بدأت بسم الله في التظم أولا انظر ص ٩ بشرح أبي شامة. (٦) ليست في المخطوطة. (٧) في المخطوطة (أنهما). (٩) في المخطوطة (المفعول). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٨٥ و قد يجيء في معنى الجمع كقوله تعالى: وَ حَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا (النساء: ٦٩)، و قوله: وَ الْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ (التحریم: ٤)، و قوله: خَلَصُوا نَجِيًّا (يوسف: ٨٠)، و غير ذلك. و من المشكل: و ما كان رَبُّكَ نَسِيًّا (مريم: ٦٤)، فإن النفي متوجه (١) على الخير و هو صيغة مبالغة، و لا يلزم من نفي المبالغة نفي أصل الفعل؛ فلا يلزم نفي أصل النسيان، و هو كالسؤال الآتي في (ظلام للعبيد). و يجاب عنه بما سيأتي من الأجوبة. و يختص هذا بجواب آخر؛ و هو مناسبة رءوس الآي قبله. و أما فعّال، فنحو: غفار، و منان، و تواب، و وهاب، فعّال لما يريد (البروج: ٥١١ / ٢). (١٦). عَلَّامُ الْغُيُوبِ (المائدة: ١١٦)، و نحو: لِكُلِّ صِدْبَارٍ شَكُورٍ (إبراهيم: ٥)، و نحو: نَزَّاعِيَةٌ لِّلشَّوْىِ (المعارج: ١٦). و من المشكل قوله تعالى: وَ مَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ (فصلت: ٤٦) و تقريره (٢) أنه لا يلزم [١٦٠/ ب من نفي الظلم بصيغة المبالغة نفي أصل الظلم، و الواقع نفيه، قال الله تعالى: إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا (يونس: ٤٤)، إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ (النساء: ٤٠). و قد أجيب عنه باثنى عشر جوابا (٣): أحدها: أن «ظلاما» و إن كان يراد (٤) به الكثرة لكنه [جاء (٥) في مقابلة العبيد و هو جمع كثرة، إذا قوبل بهم [الظلم (٥) كان كثيرا. و يرشح هذا الجواب أنه سبحانه و تعالى قال في موضع آخر: عَلَّامُ الْغُيُوبِ (المائدة: ١١٦)، فقابل صيغة [فعال] (٥) بالجمع، و قال في موضع آخر: عَلَّامُ الْغُيُوبِ (الجن: ٢٦) فقابل صيغة (٨) «فاعل» الدالة على أصل الفعل بالواحد.





أريد به المبالغة نقل به إلى «فعال» وإذا أريد به الزيادة شددوا فقالوا: «فعال»، ذلك من عجيب و عجاب و عَجَاب، و قرأ أبو عبد الرحمن السلمي: ٥١٤ / ٢ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ (ص: ٥) بالشدديد، و قالوا: طويل و طَوَال؛ و يقال: نسب قريب، و قراب، و هو أبلغ، قال الحارث بن ظالم «٤»: و كنت إذا رأيت بنى لؤي عرفت الوُدَّ و النسب القربا و أما فعول: كغفور، و شكور، و ودود، فمنه قوله تعالى: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ [١٦١/أ] كَفَّارٌ «٥» (إبراهيم: ٣٤). و قوله تعالى في نوح: إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا (الإسراء: ٣). و قد أطربني قوله تعالى: وَ قَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ (سبأ: ١٣) فقلت: الحمد لله الذي [ما] «٥» قال: «الشاكر». فإن قيل: قوله تعالى: إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَ إِمَّا كَفُورًا (الإنسان: ٣)، كيف غاير بين الصفتين و جعل المبالغة من جانب الكفران؟

(\_\_\_\_\_١) ساقطة من المخطوطة. (٢) أبو

العلاء، و كتابه قال القفطي عنه في إنباء الرواة ١٠٠ / ١ «كتاب الفتحي و يعرف «باللامع العزيزي» في شرح غريب شعر المتنبي، عمل للأمير عزيز الدولة، أبي الدوام ثابت بن الأمير تاج الأمراء ...، مقداره مائة و عشرون كراسه». و انظر (معجم الأدباء ٣ / ١٦٢). (٣) زيادة في المخطوطة في هذا الموضوع لا محل لها و هي (فعول). (٤) هو الحارث بن ظالم بن غيظ المرى أبو ليلي، أشهر فتاك العرب في الجاهلية نشأ يتيما قتل أبوه و هو طفل، و شب في نفسه أشياء من قاتل والده و آلت إليه سيادة غطفان و كان له في كل حي يأوى إليه حادثه و شاع خبره في القبائل فتحامت العرب شره، و انطلق فجعل يطوف في البلاد حتى وصل إلى الشام فقتل في حوران نحو ٢٢ ق ه. (الأعلام ٢ / ١٥٦). (٥) ساقطة من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٨٩ قلت: هذا سأله صاحب بن عباد للقاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، فأجاب بأن نعم الله على عباده كثيرة، و كل شكر يأتي في مقابلتها قليل، و كل كفر يأتي في مقابلتها عظيم، فجاء شكور «١» بلفظ «فاعل» و جاء كفور «٢» [بلفظ] «٣» «فعول» على وجه المبالغة. فتهلل وجهه صاحب. و أما فعل: فكقوله تعالى: وَ إِنَّا لَجَمِيعٌ حَازِرُونَ (الشعراء: ٥٦). و قوله [تعالى] «٤»: كَذَّابٌ أَشْرٌ (القمر: ٢٥)، قرن «فعلا» بفعال. و أما فعل: فيكون صفة، كقوله تعالى: أَهْلَكْتَ مَا لَأُتْبَدَأُ (البلد: ٦)، [اللبد] «٤»: الكثير «٦». و قوله [تعالى] «٤»: إِنَّهَا لَأُخَذَى الْكُبْرِ (المدثر: ٣٥). و يكون [مصدرا] «٨» كهدي و تقي، و يكون معدولا عن أفعل من كذا، كقوله تعالى: وَ أَخْرَجْنَا مُتَشَابِهَاتٍ (آل عمران: ٧) و قوله [تعالى: فَعِدَّةٌ] «٨» مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (البقرة: ١٨٤)، كما قال: أ إِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةٌ أُخْرَى (الأنعام: ١٩). و أما فعلى: فيكون اسما، كالشورى و الرجعي، قال الله تعالى: إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى (العلق: ٨)، و قال تعالى: وَ كَلِمَةً اللَّهُ هِيَ الْعُلْيَا (التوبة: ٤٠). و يكون صفة كالحسنى في تأنيث الأحسن، و السوأي في تأنيث الأسوأ، قال [تعالى] «١٠»: ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاؤُا السُّوَايَ [أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ] «١٠» (الروم: ١٠). قال الفارسي: يحتمل السوأي تأويلين. أحدهما: أن يكون تأنيث «الأسوأ»، و المعنى كان عاقبتهم لخله «١٢» السوأي، فتكون [«السوأي»] «١٣» على هذا خارجة من الصلة، فتنصب على الموضوع، و موضوع «أن» ٢ / ٥١٦

(\_\_\_\_\_١) في المخطوطة (شكر). (٢) في

المخطوطة (كفر). (٣) ساقطة من المطبوعة. (٤) ليست في المخطوطة. (٥) في المخطوطة (الكسر). (٨) ليست في المخطوطة. (١٠) ليست في المخطوطة. (١٢) في المخطوطة (الخله). (١٣) ليست في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٩٠ نصب، فإنه مفعول له، أي كان عاقبتهم الخصلة «١» السوأي لتكذيبهم. الثاني: أن يكون السوأي مصدرا مثل الرجعي، و على هذا فهي داخله في الصلة، و منتصبه بأساءوا، كقوله تعالى: وَ تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا (المزمل: ٨)، و يكون أَنْ كَذَّبُوا نصبا، لأنه خبر كان. و يجوز في إعراب السوأي وجه ثالث؛ و هو أن يكون في موضع رفع صفة «العاقبة»؛ و تقديرها: ثم كان عاقبتهم المذمومة التكذيب. و «الفعلى» في هذا الباب و إن كانت في الأصل صفة، بدليل قوله تعالى: وَ هُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى (الأنفال: ٤٢)، و قوله [تعالى] «٢»: فَأَرَاهُ الْكُتُبَى (النازعات: ٢٠)، فجرت صفة على موصوفها، فإنها في كثير من الأمور تجرى مجرى الأسماء؛ كالأبطح، و الأجرع، و الأدهم.

القسم الحادى عشر [إطلاق «٣» المثنى و إرادة الواحد. كقوله تعالى: يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَ الْمَرْجَانُ (الرحمن: ٢٢)؛ و إنما يخرج من أحدهما. و نظيره قوله تعالى: وَ مِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَ تَشْتَبِرُونَ حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا، (فاطر: ١٢)، و إنما تخرج الحلية من الملح، و قد غلط في هذا المعنى أبو ذؤيب الهذلى «٤» حيث، قال يذكر الدرّة: «٥» فجاء بها ما شئت من لطمية «٥» يدوم الفرات فوقها و يموج «٧» (١) في المخطوطة (الخلّة). (٢)

ليست في المخطوطة. (٣) ساقطة من المطبوعة. (٤) هو خويلد بن خالد بن محرث، أبو ذؤيب الهذلى، كان فصيحاً، كثير الغريب متمكناً في الشعر، و عاش في الجاهلية دهراً، و أدرك الإسلام فأسلم، و عامه ما قال من الشعر في إسلامه، توفي في خلافة عثمان، و قيل استشهد غازيا بأرض الروم (ابن حجر الإصابة في تمييز الصحابة ٤ / ٦٦). (٥) العبارة في المخطوطة: (فاجأها من لطمه). (٧) البيت في ديوان الهذليين ١ / ٥٧. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٩١ و الفرات لا يدوم فوقها؛ و إنما يدوم الأجاج. و قال أبو على «١» في قوله تعالى: عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ (الزخرف: ٣١): «٢» [إن ظاهر اللفظ يقتضى أن يكون من مكة و الطائف جميعاً؛ و لما لم يمكن أن يكون منهما، دلّ المعنى على تقدير: «رجل من إحدى القريتين». و قوله [تعالى]: وَ جَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا (نوح: ١٦) «٢».. أى في إحداهن. و قوله تعالى: نَسِيًا حُوتَهُمَا (الكهف: ٦١)، و الناسى كان يوشع «٤»، بدليل قوله ٣ / ٤ لموسى: فَإِنِّي نَسِيْتُ الْحُوتَ (الكهف: ٦٣)؛ و لكن أضيف النسيان لهما جميعاً لسكوت موسى عنه. و قوله [تعالى]: فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ «٥» [فلا إثم عليه و مَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إثمَ عَلَيْهِ «٥»] (البقرة: ٢٠٣). و التعجيل يكون في اليوم الثانى، و قوله: وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إثمَ عَلَيْهِ (البقرة: ٢٠٣)، قيل: إنه من هذا أيضاً، و إن موضع الإثم و التعجيل يجعل [التأخر] «٧» الذى لم يقصّر مثل ما جعل للمقصر. و يحتمل أن يراد: لا يقولن أحدهما لصاحبه: أنت مقصّر؛ فيكون المعنى: لا يؤثم أحدهما صاحبه. و قوله [تعالى]: وَ لَأَبُوهُ لِكُلِّ وَاِحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ (النساء: ١١). و قوله [تعالى]: جَعَلَاهُ شُرَكَاءَ (الأعراف: ١٩٠)، أى أحدهما، على أحد القولين. و قوله: فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ (البقرة: ٢٢٩). فالجناح على الزوج لأنه أخذ ما أعطى؛ قال أبو بكر الصيرفى «٨» المعنى: فإن (١) هو أبو على الفارسى، كما في

الاتقان للسيوطى ٣ / ١١٨ في النوع الثانى و الخمسين في حقيقته و مجازه. تقدم ذكره في ١ / ٣٧٥. (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٤) هو فتى موسى عليه السلام، و هو من ذرية النبى يوسف عليه السلام، قال ابن الأثير: «و ولد يوسف افرام و منشا فولد لا افرام نون و نون يوشع» (الكامل في التاريخ ١ / ٨٨). (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة و هو في المطبوعة. (٧) في المخطوطة «التأخير». (٨) هو محمد بن عبد الله، أبو بكر الصيرفى تقدم ذكره في ١ / ٣٨٠. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٩٢ [١٦١] ب خيف من [أحدهما] «١» ذلك جازت الفدية، و ليس الشرط أن يجتمعا على عدم الإقامة. و قوله تعالى: أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ (ق: ٢٤)، قيل هو خطاب للملك. و قال المبرد «٢»: ثناه على «ألق»، و المعنى: ألق ألق، و كذلك القول في «قفا» و خالفه أبو إسحاق «٣»، و قال: بل هو مخاطبة للملكين. و قال الفراء «٤» في قوله تعالى: فَبَأَى آلاءِ رَبِّكُما تُكذِّبانِ (الرحمن: ١٣) قال: يخاطب الإنسان مخاطبه بالثنية. و جعل منه قوله تعالى: وَ لِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ (الرحمن: ٤٦): و قوله تعالى: [لأحدهما] «٥» جَنَّتَيْنِ (الكهف: ٣٢) فقيل: [المراد] «٥» جنه واحدة بدليل قوله تعالى آخر الآية: وَ دَخَلَ جَنَّتُهُ (الكهف: ٣٥) فأفرد بعد ما ثنى. و قوله: كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا (الكهف: ٣٣) فإنه ما ثنى هنا إلا- للإشعار بأن لها وجهين، و أنك إذا نظرت عن يمينك و يسارك رأيت في كلتا «٧» الناحيتين ما يملأ- عينك قرة «٧»، و صدرك مسرة. و قوله تعالى: أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى و أُمِّى إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ (المائدة: ١١٦) و إنما المتخذ إلهها عيسى دون مريم؛ فهو من باب «و النجوم الطوالع» «٩» قاله أبو (١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المطبوعة و هو في المخطوطة. (٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرد، تقدم ذكره في ٢ / ٤٩٧. (٣) هو إبراهيم بن السرى بن سهل، أبو اسحاق الزجاج، تقدمت ترجمته في ١ / ١٠٥. (٤) هو يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمى، أبو زكريا الفراء،

تقدمت ترجمته في ١ / ١٥٩. (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة و هو في المخطوطة. (٧) في المخطوطة «الجنتين ما لا عين رأت». (٩) من بيت للفرزدق تمامه: أخذنا بأفاق السيماء عليكم لنا قمرها و النجوم الطوالع و البيت في ديوانه (طبعة دار صادر بيروت ١ / ٤١٩) من قصيدة «أولئك آبائي». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٩٣ الحسن «١»، و حكاه عنه ابن جنى «٢» في كتاب «القد» و عليه حمل ابن جنى و غيره قول امرئ القيس: قفا نبك من ذكرى حبيب و منزل «٣» و يؤيده قوله بعده: أ صاح ترى برقاً أريك و ميمضه «٤». و قول الفرزدق: عشيةً سال المربدان كلاهما سحابةً موت بالسيوف الصوارم «٥» و إنما هو مربد البصرة فقط. و قوله: «و دار لها بـ الرقمتين» «٦». و قوله: «ببطـ من المكـتين» «٧».

(١) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، تقدمت ترجمته (في ١ / ١٣٤). (٢) هو عثمان بن جنى، أبو الفتح النحوي تقدم ذكره في ١ / ٣٦١. و كتابه «ذى القد في النحو» ذكره (ياقوت الحموي في معجم الأدباء ١٢ / ١١٣). و قول ابن جنى ذكره (السيوطي في الاتقان ٣ / ١١٨). (٣) من بيت لامرئ القيس تمامه: قفا نبك من ذكرى حبيب و منزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل و البيت في ديوانه (طبعة دار صادر. بيروت ص: ٢٩) من معلقته «قفا نبك». (٤) صدر بيت له من آخر المعلقة، و تمامه: أ صاح ترى برقاً أريك و ميمضه كلمع اليدين في حبي مكلل (ديوان امرئ القيس ص: ٥٩). (٥) البيت في ديوانه (طبعة دار صادر بيروت ٢ / ٣١٩) من قصيدة عنوانها «حقنا دماء المسلمين». و في الديوان «عجاجة موت». (٦) من بيت لزهير بن أبي سلمى. من معلقته و تمامه: و دار لها بالرقمتين كأنها مراجيع و شم في نواشر معصم و البيت في ديوانه (طبعة دار صادر بيروت ص: ٧٤). (٧) أورد المرتضى في (أماله ٢ / ١٨٤) بيتاً قال فيه: فقولا لأهل المكنتين تحاشدوا و سيروا إلى آطام يثرب و النخل البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٩٤ و قول جرير: لما مررت بالديرين أرقني صوت الدجاج و قرع بالنواقيس «١». قالوا: أراد «دير الوليد» «٢»؛ فثناه باعتبار ما حوله.

### القسم الثاني عشر إطلاق الجمع وإرادة الواحد

القسم الثاني عشر إطلاق الجمع وإرادة الواحد كقوله تعالى: يا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ (المؤمنون: ٥١)، إلى قوله: ٧ / ٣ فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينِ (المؤمنون: ٥٤)، قال أبو بكر الصيرفي «٣»: فهذا خطاب للنبي صلى الله عليه و سلم وحده؛ إذ لا نبي معه و لا بعده. و مثله: نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ... (الزخرف: ٣٢) الآية، و هذا مما لا شريك فيه، و الحكمة في التعبير بصيغة الجمع أنه لما كانت تصاريف أفضيته سبحانه و تعالى تجرى على أيدي خلقه «٤» نزلت أفعالهم منزلة قبول القول بمورد الجمع «٤». و جعل منه ابن فارس «٦» قوله تعالى: وَ إِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسِلُونَ (النمل: ٣٥)، و الرسول كان واحداً، بدليل قوله تعالى: ارْجِعْ إِلَيْهِمْ (النمل: ٣٧). و فيه نظر؛ من جهة أنه يحتمل مخاطبة رئيسهم، فإن العادة جارية— لا سيما من الملوك ألا يرسلوا واحداً. و منه: فَفَرَزْتُ مِنْكَ— لَمَّا خِفْتُكَ—م (الشعراء: ٢١) و غير ذلك، و قد تقدم في وجوه المخاطبات «٧».

(١) البيت في ديوانه (طبعة دار صادر بيروت) ص: ٢٤٩ من قصيدة عنوانها «نحى و نغصب الجبار» و في الديوان «لما تذكرت بالديرين». انظر (معجم البلدان لياقوت ٢ / ٥٤٠). (٢) «دير الوليد» بالشام. ذكره (ياقوت في معجم البلدان ٢ / ٥٤٠). (٣) هو محمد بن عبد الله، أبو بكر الصيرفي— تقدمت ترجمته في ١ / ٣٨٠. (٤) اضطربت العبارة في المخطوطة. (٥) هو أحمد بن فارس بن زكريا، تقدمت ترجمته في ١ / ١٩١. و قد ذكره السيوطي في (الاتقان ٣ / ١١٨). (٦) في المخطوطة «الخطاب». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٩٥ و منه: يُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ (النحل: ٢)، و المراد جبريل. و قوله: أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (النساء: ٥٤)؛ و المراد محمد صلى الله عليه و سلم. و قوله: الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ (آل عمران: ١٧٣)؛ و المراد بهم ابن مسعود الثقفي «١»؛ و إنما جاز إطلاق لفظ «الناس» على الواحد؛ لأنه إذا قال الواحد قولاً و له أتباع ٨ / ٣ يقولون مثل قوله، حسن إضافة ذلك الفعل إلى الكل، قال الله تعالى: وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا

فَادَارَاتُمْ فِيهَا (البقرة: ٧٢)، وَإِذِ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً (البقرة: ٥٥) والقائل ذلك رءوسهم. وقيل: «المراد بالناس ركب من عبد القيس دسهم أبو سفيان إلى المسلمين وضمن لهم عليه جعلاً» (٢)، قاله ابن عباس و ابن إسحاق وغيرهما.

### القسم الثالث عشر إطلاق لفظ التثنية والمراد الجمع

القسم الثالث عشر إطلاق لفظ التثنية والمراد الجمع كقوله تعالى: ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصِيرَ كَرَّتَيْنِ (الملك: ٤) فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ «٣» لَفْظُ التَّثْنِيَةِ فَهُوَ جَمْعٌ، وَالمَعْنَى «كِرَاتٍ» لِأَنَّ البَصَرَ لَا يَحْسُرُ إِلَّا بِالجَمْعِ «٣». وَجَعَلَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ (البقرة: ٢٢٩).

### القسم الرابع عشر التكرار على وجه التأكيد

#### إشارة

القسم الرابع عشر التكرار على وجه التأكيد وهو مصدر كرر إذا ردّد وأعاد؛ هو «تفعّل» بفتح التاء؛ وليس بقياس، بخلاف التفعّل. (١) هو نعيم بن مسعود بن عامر، أبو

سلمة الأشجعي رضي الله عنه. صحابي مشهور. له ذكر في البخاري أسلم ليالي الخندق، وهو الذي أوقع الخلاف بين الحنين قريظة و غطفان في وقعة الخندق، قتل في أول خلافة الامام علي رضي الله عنه قبل قدومه البصرة في وقعة الجمل، وقيل في خلافة عثمان (ابن حجر الإصابة في تمييز الصحابة ٣/ ٥٣٨). (٢) الخبر ورد ذكره في السيرة النبوية لابن هشام ٣/ ١٠٣ (بتحقيق مصطفى السقا وآخرين). عقب غزوة أحد. (٣) في المخطوطة (... التثنية على معنى كرات لأن البصر لا يحسر إلا بالجمع). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٩٦ / ٣ / ٩ وقال الكوفيون: هو مصدر «فعل» والألف عوض من الياء في التفعّل. [١٦٢ / أ] والأول مذهب سيوييه. وقد غلط من أنكر كونه من أساليب الفصاحة، ظنا أنه لا فائدة له؛ وليس كذلك بل هو من محاسنها، لا سيما إذا تعلق بعبء بعضه ببعض؛ وذلك أن عادة العرب في خطاباتهما إذ أبهمت بشيء إرادة لتحقيقه وقرب وقوعه، أو قصدت الدعاء عليه، كرّرت توكيدا، وكأنها تقيم تكراره مقام المقسم عليه، أو الاجتهاد في الدعاء عليه، حيث تقصد الدعاء؛ وإنما نزل القرآن بلسانهم، وكانت مخاطباته جارية فيما بين بعضهم وبعض، وبهذا المسلك تستحكم الحجة عليهم في عجزهم عن المعارضة. وعلى ذلك يحتمل ما ورد من تكرار المواعظ والوعد والوعيد، لأن الإنسان مجبول من الطباع المختلفة، وكلها داعية إلى الشهوات، ولا يقيم ذلك إلا تكرار المواعظ والقوارع، قال تعالى: وَ لَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ (القم: ١٧) قال في «الكشاف»: «أى سهّلناه للادّكار والاتعاظ بأن شحّناه» (١) بالمواعظ الشافية و صرّفنا فيه من الوعد والوعيد «٢». ثم تارة يكون التكرار مرتين؛ كقوله: فَ قَتِلَ كَيْفَ قَدَرًا \* ثُمَّ قَتِلَ كَيْفَ قَدَرًا (المدثر: ١٩ - ٢٠). وقوله: أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى \* ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى (القيامة: ٣٤ - ٣٥). وقوله: لَمْ تَرَوْهُ الْجَحِيمَ \* ثُمَّ لَمْ تَرَوْهَا عَيْنَ الْيَقِينِ (التكاثر: ٦ - ٧). وقوله: كَلَّا سَيَعْلَمُونَ \* ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (النبأ: ٤ - ٥). وقوله تعالى: وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ (آل عمران: ٧٨). وقوله: فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ (التوبة: ٦٩). وفائدته العظمى «٣» التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرّر تقرر. (٢) في المطبوعة «نسجناه». (٢)

الكشاف للزمخشري ٤/ ٤٦. (٣) في المخطوطة «و من الفوائد العظمى التقرير...». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٩٧ وقد أخبر الله سبحانه بالسبب الذي لأجله كثر الأفاصيص والأخبار في القرآن فقال: وَ لَقَدْ وَصَلْنَا لَهُمْ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (القصص: ٥١). وقال: وَ صَيَّرْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحَدِّثُ لَهُمْ ذِكْرًا (طه: ١١٣). و حقيقته إعادة اللفظ أو مرادفه لتقرير معنى؛ خشية تناسي الأول، لطول العهد به. فإن أعيد لا لتقرير المعنى السابق لم يكن منه، كقوله تعالى: قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ \* وَ



أَمِزْتُ لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ \* قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ \* قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي \* فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ (الزمر: ١١-١٥). فأعاد قوله: قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي (الزمر: ١٤) بعد قوله: قُلْ إِنِّي أَمِزْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ، لا لتقرير الأول؛ بل لغرض آخر؛ لأن معنى الأول الأمر بالإخبار أنه مأمور بالعبادة لله والإخلاص له فيها، ومعنى الثاني أنه يخص الله وحده دون غيره بالعبادة والإخلاص؛ ولذلك قدّم المفعول على فعل العبادة في الثاني، وأخر في الأول؛ ١١/٣ لأن الكلام أولاً في الفعل؛ و ثانياً فيمن فعل لأجله الفعل. و اعلم أنه إنما يحسن سؤال الحكمة عن التكرار إذا خرج عن الأصل، أما إذا وافق الأصل فلا؛ و لهذا لا يتجه سؤالهم: لم كرر «إياك» في قوله: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (الفاتحة: ٥). فقيل: إنما كررت للتأكيد، كما تقول: «بين زيد و بين عمرو مال». و قيل: إنما كررت لارتفاع أن يتوهم - إذا حذف - أن مفعول «نستعين» ضمير متصل واقع بعد الفعل، ففتوت إذ ذاك الدلالة على المعنى المقصود، بتقديم المعمول على عامله. و التحقيق أن السؤال غير متجه؛ لأن هنا عاملين متغايرين، كل منهما يقتضى معمولا، فإذا ذكر معمولا كل واحد منهما بعده فقد جاء الكلام على أصله، و الحذف خلاف الأصل، فلا وجه للسؤال عن سبب ذكر ما الأصل ذكره، و لا حاجة إلى تكلف الجواب عنه، و قس بذلك نظائره. و له فوائد: البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٩٨ أحدها: التأكيد؛ و اعلم أن التكرير أبلغ من التأكيد، لأنه وقع في تكرار [١٦٢/ب التأسيس؛ و هو أبلغ من التأكيد، فإن التأكيد يقرر إرادة معنى الأول و عدم التجوز، فلهذا قال الزمخشري في قوله تعالى: كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ \* ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (التكاثر: ٣-٤): «إن الثانية تأسيس لا تأكيد؛ لأنه جعل الثانية أبلغ في الإنشاء فقال: و في ثم تنبيه على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول» (١). ١٢/٣ و كذا قوله: و ما أدراك ما يوم الدين \* ثم ما أدراك ما يوم الدين (الانفطار: ١٧-١٨)، و قوله: فَفُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ \* ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ (المدثر: ١٩-٢٠) يحتمل أن يكون منه، و أن يكون من الممتثلين. و الحاصل أنه: هل هو إنذار تأكيد، أو إنذاران؟ فإن قلت: «سوف تعلم، ثم سوف تعلم» كان أجود منه بغير عطف؛ لتجريه على غالب استعمال التأكيد، و لعدم احتمال له لتعدد المخبر به. و أطلق بدر الدين بن مالك (٢) في «شرح الخلاصة» أن الجملة التأكيدية قد توصل بعاطف، و لم تختص بشم، و إن كان ظاهر كلام والده التخصيص؛ و ليس كذلك؛ فقد قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ لَتُنظُرَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَ اتَّقُوا اللَّهَ (الحشر: ١٨)، فإن المأمور فيهما واحد، كما قاله النحاس (٣) و الزمخشري و الإمام فخر الدين و الشيخ عز الدين (٤)، و رجحوا ذلك على احتمال أن تكون «التقوى» الأولى مصروفة لشىء غير «التقوى» الثانية مع شأن إرادته. و قولهم: إنه تأكيد، (٥) فمرادهم تأكيد المأمور به بتكرير الإنشاء، لا أنه تأكيد لفظي (٥)، و لو كان تأكيدا لفظيا لما فصل بالعطف، و لما فصل بينه و بين غيره: وَ لَتُنظُرَ نَفْسٌ (الحشر: ١٨).

(١) ذكره الزمخشري في الكشاف ١/٤

٢٣١ «بتصرف». (٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، الشافعي النحوي، تقدم التعريف به و بكتابه في ١٨٨/٢، و انظر قوله في كتابه «شرح الألفية» ص ٥٠٩ عند كلامه عن التوكيد. (٣) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل تقدمت ترجمته في ١/٣٥٦. (٤) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمى، تقدمت ترجمته في ١/١٣٢. (٥) اضطربت العبارة في المخطوطة على الشكل التالي «فمرادهم تأكيد المأمور به بتأكيد الإنشاء، لا- أنه تكرير لفظي...». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ٩٩ فإن قلت: «اتقوا» الثانية معطوفة على «و لتنظر». أوجب بأنهم قد اتفقوا على أن: وَ قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا (البقرة: ٨٣)، معطوف ١٣/٣ على لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ (البقرة: ٨٣)، لا- على قوله: وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا (البقرة: ٨٣)؛ و هو نظير ما نحن فيه. و قوله تعالى: يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَ طَهَّرَكِ وَ اصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ (آل عمران: ٤٢)، و قوله: فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَ اذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ (البقرة: ١٩٨) و يحتمل أن يكون «اصطفاءين» و «ذكرين»، و هو الأقرب في الذكر، لأنه محل طلب فيه تكرار الذكر. و كقوله تعالى حكاية عن موسى: كَيْفَ نُسَبِّحُكَ كَثِيرًا \* وَ نَذْكُرُكَ كَثِيرًا (طه: ٣٣-٣٤). [و لم يقل «نسبحك و نذكرك كثيرا»] (١) و قوله: أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَ أُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ (الرعد: ٥)، كرر «أولئك». و كذلك قوله: أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (البقرة: ٥). و كذا قوله: فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عِدُوٌّ لَهُمَا [٢] ... (القصص: ١٩) إلى قوله: مِنْ الْمُصْلِحِينَ



(القصص: ١٩)، كررت «أن» في أربع مواضع تأكيداً. وقوله: قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أُعْبِدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ \* وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ (الزمر: ١١-١٢). الثاني: زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة، ليكمل تلقى الكلام بالقبول، ومنه قوله تعالى: وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ \* يَا قَوْمِ إِنَّمَا هِيَ إِحْيَاءُ الدُّنْيَا ٣/ ١٤ مَتَاعٌ [وَأِنَّ الْأَخْرَجَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ \*] «٣»، (غافر: ٣٨-٣٩)، فإنه كرر فيه النداء لذلك (١) ما بين

الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٠٠ الثالث: إذا طال الكلام وخشى تناسي الأول أعيد ثانياً تطرية له، وتجديداً لعهد «١»، كقوله تعالى: ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (النحل: ١١٩). وقوله: ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ... [النحل: ١١٠] الآية. وقوله: وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ (البقرة: ٨٩) ثم قال: فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا فَمِنْ هَذَا تَكَرَّرَ لِلأُولَى، ألا- ترى أن لما لا تجيء بالفاء! ومثله: لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ (آل عمران: ١٨٨)، ثم قال: فَلَا تَحْسِبَنَّاهُمْ (آل عمران: ١٨٨). وقوله: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ (البقرة: ٢٥٣)، ثم قال: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا (البقرة: ٢٥٣). وقوله: إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ (يوسف: ٤). وقوله: أَلَيْسَ لَكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ (المؤمنون: ٣٥) فقوله: أَنْتُمْ الثَّانِي بِنَاءٍ عَلَى الأُولَى، إذكاراً «٢» به خشية [١٦٣/أ] تناسيه. وقوله: وَهُمَ عَنِ الأَخْرَجِ هُمْ غَافِلُونَ (الروم: ٧). وكذلك قوله: إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ \* إِنَّ هَذَا لَهُوَ البَلَاءُ المُبِينُ \* وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ (الصفات: ١٠٥ إلى ١٠٧) إلى قوله: كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (الصفات: ١٠٥). بغير إنا وفي غيره من مواضع ذكر إنا كذلك، لأنه يبنى على ما سبقه في هذه الصيغة «٣» من قوله إنا كذلك؛ فكأنه صرح «٤» فيما اكتفى بذكره أولاً عن ذكره ثانياً. ولأن التأكيد بالنسبة، فاعتبر اللفظ من حيث هو دون توكيده «٥».

(١) في المخطوط «و تجديد العهد». (٢) في المخطوط «و إذكاراً». (٣) في المطبوعة «القصة». (٤) في المطبوعة «طرح». (٥) في المخطوط «تأكيد». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٠١ ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء؛ وهذا أسلوب غريب، و قل في القرآن وجوده، وأكثر ما يكون عند تقدم مقتضيات الألفاظ، كالمبتدأ، وحروف الشرطين الواقعين «١» في الماضي والمضارع. ويستغنى عنه عند أمر محذور «٢» التناسي. وقد يرد منه شيء يكون بناؤه بطريق الإجمال والتفصيل بأن تتقدم «٣» التفاصيل والجزئيات في القرآن، فإذا خشى عليها التناسي لطول العهد بها بنى على ما سبق بها بالذكر الجملي، كقوله تعالى: فَمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمْ «٤» [الأنبياء: ١٠١] وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا \* وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ «٤» (النساء: ١٥٥) إلى قوله: وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (النساء: ١٦١) فقوله فَبِظُلْمٍ بيان لذكر الجملي على ما سبق في القول من التفصيل، وذلك أن الظلم جملي على ما سبق من التفاصيل من النقض والكفر وقتل الأنبياء، وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ (النساء: ١٥٥) والقول على مريم بالبهتان، ودعوى قتل المسيح عليه السلام، إلى ما تخلل ذلك من أسلوب الاعتراض بها موضعين. وهما قوله: بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا (النساء: ١٥٥)، وقوله: وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ (النساء: ١٥٧) إلى قوله: شَهِيداً (النساء: ١٥٩) ودون «٦» أنه لما ذكر بالبناء جملي الظلم من قوله فَبِظُلْمٍ لأنه يعم على كل ما تقدم وينطوي عليه ذكر حينئذ متعلق الجملي من قوله: فَمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ (النساء: ١٥٥) عقب الباء لأن العامل في الأصل حقه أن يلي معموله، فقال: فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَزَمْنَا (النساء: ١٦٠) هو متعلق بقوله: فَبِظُلْمٍ (النساء: ١٦٠/٣)، وقد اشتمل الظلم على كل ما تقدم قبله، كما أنه أيضاً اشتمل على كل ما تأخر من المحرّمات الأخر التي عدت بعد ما اشتملت على ذكر الشيء بالعموم والخصوص؛ فذكرت الجزئيات الأولى بخصوص كل واحد، ثم ذكر العام المنطوي عليها؛ فهذا تعميم بعد تخصيص. ثم ذكرت جزئيات آخر بخصوصها، فتركيب الأساليب من وجوه كثيرة في الآية؛ وهو التعميم بعد التخصيص، ثم التخصيص بعد التعميم، ثم البناء بعد الاعتراض.

(١) في المخطوط «الواقع». (٢) في

المخطوط «محدود». (٣) في المخطوط «يتقدم». (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٠٢ ومنه قوله تعالى: «وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ (الفتح: ٢٥) إِلَى قَوْلِهِ: عَذَابًا أَلِيمًا (الفتح: ٢٥)، فقوله: «وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ (الفتح: ٢٥) إِلَى قَوْلِهِ: بِغَيْرِ عِلْمٍ (الفتح: ٢٥) هُوَ الْمُقْتَضَى الْأَوَّلُ الْمُتَقَدِّمُ، وَقَوْلُهُ لَوْ تَزَيَّلُوا (الفتح: ٢٥) هُوَ الْمُقْتَضَى الثَّانِي وَهُوَ الْبِنَاءُ، لِأَنَّهُ الْمَذْكُورُ بِالْمُقْتَضَى الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ «لَوْ لَا» خَشِيَّةٌ تَنَاسِيهِ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَوَّلِ، ثُمَّ أُورِدَ مُقْتَضَاهَا مِنَ الْجَوَابِ بِقَوْلِهِ: لَعَدَدْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ (الفتح: ٢٥) وَرُودًا وَاحِدًا مِنْ حَيْثُ أَخَذَا مَعًا، كَأَنَّهُمَا مُقْتَضَى مُنْفَرِدٍ، مِنْ حَيْثُ هُمَا وَاحِدٌ بِالنَّوْعِ؛ وَهُوَ الشَّرْطُ الْمَاضِي. فَقَوْلُهُ: لَوْ تَزَيَّلُوا (الفتح: ٢٥) بِنَاءٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَلَوْ لَا رِجَالٌ (الفتح: ٢٥) نَظَرَ فِي الْمَضَارِعِ. وَ أَمَا قَوْلُهُ: ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّوَاءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (النحل: ١١٩) فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَكَرُّرًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ: وَأَصْلَحُوا وَيَكُونَ الثَّانِي بَيَانًا لِمَجْمَلِ لَا تَكَرُّرًا. وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ الْمُنِيرِ (١) مِنْ هَذَا الْقِسْمِ قَوْلَهُ [١٦٣/ب] تَعَالَى. مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ (النحل: ١٠٦) ثُمَّ قَالَ: مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا (النحل: ١٠٦). ١٧/٣ وَقَوْلُهُ: «وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ ... (الفتح: ٢٥) ثُمَّ قَالَ: لَوْ تَزَيَّلُوا (الفتح: ٢٥) وَ نَازَعَهُ الْعِرَاقِيُّ (٢) لِأَنَّ الْمَعَادَ فِيهِمَا أَخَصَّ مِنَ الْأَوَّلِ؛ وَ هَذَا يَجِيءُ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذَكَرْنَا، وَ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ التَّكْرِيرِ شَيْءٌ أَخَصَّ مِنْهُ كَمَا بَيَّنَّا. الرَّابِعُ: فِي مَقَامِ التَّعْظِيمِ وَ التَّهْوِيلِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: الْحَاقَّةُ\* مَا الْحَاقَّةُ (الحاقة: ١-٢) الْقَارِعَةُ\* مَا الْقَارِعَةُ (القارعة: ١-٢). إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ\* وَ مَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ (القدر: ١-٢). وَقَوْلُهُ: وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مِنْ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ (الواقعة: ٢٧).

(١) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورِ الْجِزَامِيِّ، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ١/١٧٦. (٢) هُوَ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ، عِلْمُ الدِّينِ الْعِرَاقِيِّ، خَطِيبُ جَامِعِ مِصْرَ، وَوَلِدُ سَنَةِ ٦٢٢ هـ) اعْتَنَى عِلْمَ الدِّينِ بِالْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ فَهَمَّ فِي الْفِقْهِ وَ الْأَصُولِ وَ الْعَرَبِيَّةِ، وَ مَهَّرَ فِي الْكِتَابَةِ وَ الْحِسَابِ وَ لَهُ نَظْمٌ وَ نَثْرٌ، كَانَ حَسَنَ الْفِكَاةِ مُتَوَاضِعًا لَا يَسَامُ مِنَ الْمَذَاكِرَةِ، لَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ «الانتصار للزمخشري من ابن المنير» أَخَذَ عَنْهُ أَبُو حَيَّانٍ وَ السَّبْكَيُّ وَ آخَرُونَ تُوُفِيَ سَنَةَ (٧٠٤ هـ) (ابن حجر، الدرر الكامنة ٢/٣٩٩). الْبِرْهَانَ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، ج ٣، ص: ١٠٣ وَقَوْلُهُ: فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ\* وَ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ (الواقعة: ٨-٩). وَقَوْلُهُ: لَيْسَ يَتَّبِقْنَ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ (المدثر: ٣١). الْخَامِسُ: فِي مَقَامِ الْوَعِيدِ وَ التَّهْدِيدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ\* ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (التكاثر: ٤-٥) وَ ذَكَرْنَا نَسْمًا فِي الْمَكْرَرِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْإِنْذَارَ الثَّانِي أْبْلَغُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَ فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى تَكَرُّرِ ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَ إِنْ تَعَاقَبَتْ عَلَيْهِ الْأَزْمَنَةُ لَا يَتَطَّرَقُ إِلَيْهِ تَغْيِيرٌ، بَلْ هُوَ مُسْتَمِرٌّ دَائِمًا. السَّادِسُ: التَّعَجُّبُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ\* ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ (المدثر: ٣/١٨-١٩-٢٠)، فَأَعِيدَ تَعَجُّبًا مِنْ تَقْدِيرِهِ وَ إِصَابَتِهِ الْغَرَضُ، عَلَى حَدِّ: قَاتَلَهُ اللَّهُ مَا أَشْجَعَهُ! السَّابِعُ: لِتَعَدُّدِ الْمُتَعَلِّقِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (الرحمن: ١٣)، فَإِنَّهَا وَ إِنْ تَعَدَّدَتْ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ، وَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَاطَبٌ بِهَا الثَّقَلَيْنِ مِنَ الْإِنْسِ وَ الْجِنِّ، وَ عَدَّدَ عَلَيْهِمْ نِعْمَةَ الَّتِي خَلَقَهَا لَهُمْ، فَكَلَّمَا ذَكَرَ فَصَلًا مِنْ فَصُولِ النِّعَمِ طَلَبَ إِقْرَارَهُمْ وَ اقْتِضَاهُمْ الشُّكْرَ عَلَيْهِ، وَ هِيَ أَنْوَاعٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَ صُورٌ شَتَّى. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى فِي تَكَرُّرِهَا عَدَدُ النِّعَمِ وَ اقْتِضَاءُ الشُّكْرِ عَلَيْهَا، فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَ نُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ (الرحمن: ٣٥)؟ وَ أَى نِعْمَةٍ هُنَا! وَ إِنَّمَا هُوَ وَعِيدٌ. قِيلَ: إِنَّ نِعْمَ اللَّهِ فِيهَا أَنْذَرُ بِهِ وَ حَذَّرَ مِنْ عَقُوبَاتِهِ عَلَى مَعَاصِيهِ لِيَحْذَرُوهَا فَيُرْتَدِعُوا عَنْهَا، نَظِيرَ أَنْعَمَ عَلَى مَا وَعَدَهُ، وَ بَشَّرَ مِنْ ثَوَابِهِ عَلَى طَاعَتِهِ؛ لِيُرْغَبُوا فِيهَا، وَ يَحْرَسُوا عَلَيْهَا؛ وَ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ بِأَنْ تَعْتَبِرَهُ بِضَدِّهِ، وَ الْوَعْدُ وَ الْوَعِيدُ وَ إِنْ تَقَابَلَا- فِي ذَوَاتِهِمَا، فَإِنَّهُمَا مُتَقَارِبَانِ فِي مَوْضِعِ النِّعَمِ بِالتَّوْقِيتِ عَلَى مَلَائِكَةِ الْأَمْرِ مِنْهَا، وَ عَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِ حُكَمَاءِ الشُّعْرَاءِ: وَ الْحَادِثَاتُ وَ إِنْ أَصَابَكَ بِؤْسِهَا فَهُوَ الَّذِي أَنْبَاكَ كَيْفَ نَعِيمِهَا وَ إِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا، لِتَعْلَمَ الْحِكْمَةَ فِي كَوْنِهَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَ لَوْ كَانَ عَائِدًا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ لَمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةٍ؛ لِأَنَّ التَّأَكِيدَ لَا يَقَعُ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةٍ. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِكُلِّ مَا قَبْلَهُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِإِطْنَابِ، بَلْ هِيَ أَلْفَاظٌ أُرِيدُ بِهَا غَيْرُ مَا أُرِيدُ بِالْآخِرِ. الْبِرْهَانَ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، ج ٣، ص: ١٠٤/٣ ١٩ قُلْتُ إِنَّ قَلْبَنَا بِالْعِبْرَةِ بِعَمُومِ اللَّفْظِ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ أُرِيدُ بِهِ غَيْرُ مَا أُرِيدُ بِالْآخِرِ. وَ قَدْ تَكَلَّفَ لِتَوْجِيهِ الْعِدَّةِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَيْهَا هَذِهِ الْآيَةُ مَكْرَرَةً، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ (١): جَاءَتْ آيَةٌ وَاحِدَةٌ فِي هَذِهِ

السورة كزرت نيفا و ثلاثين مرة، لأن ست عشرة راجعة إلى الجنان، لأن لها ثمانية أبواب، و أربعة عشر منها راجعة إلى النعم و النقم، فأعظم النقم جهنم، و لها سبعة أبواب. و جاءت سبعة في مقابلة تلك الأبواب، و سبعة عقب كل نعمة ذكرها للثقلين. و قال غيره: نبه في سبع منها على ما خلقه الله للعباد من نعم الدنيا المختلفة على عدة أمهات النعم [١٦٤/ أ] و أفرد سبعا منها للتخويف، و إنذارا على عدة أبواب المخوف منه، و فصل بين الأول و السابع الثواني بواحدة سوى فيها بين الخلق كلهم فيما كتبه عليهم من الفناء، حيث اتصلت بقوله: كُلُّ مَنْ عَلَيَّهَا فَإِنَّ (الرحمن: ٢٦)، فكانت خمس عشرة، أتبعت بثمانية في وصف الجنان و أهلها على عدة أبوابها، ثم بثمانية آخر في وصف الجنتين اللتين من دون الأوليين لذلك أيضا فاستكملت إحدى و ثلاثين. و من هذا النوع قوله تعالى: وَيُلِّئُ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ (الآية: ١٥)، في سورة المرسلات عشر مرات، لأنه سبحانه ذكر قصصا مختلفة، و أتبع كل قصة بهذا القول، فصار كأنه قال عقب كل قصة: «ويل للمكذبين بهذه القصة! و كل قصة مخالفة لصاحبتهما»، فأثبت الويل لمن كذب بها. و يحتمل أنه لما كان جزاء الحسنه بعشر أمثالها، و جعل للكفار في مقابلة كل مثل من الثواب ويل ٣/ ٢٠ و منها في سورة الشعراء قوله تعالى: إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَ مَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ\* وَ إِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (الآية: ٨- ٩) في ثمانية مواضع؛ لأجل الوعظ، فإنه قد يتأثر بالتكرار من لا يتأثر بالمره الواحدة. و أما قوله: إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً، فذلك لظهور آيات الأنبياء عليهم السلام، و العجب من تخلف من لا يتأملها مع ظهورها. و أما مناسبة قوله: الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ فإنه تعالى نفى الإيمان عن الأكثر؛ فدل بالمفهوم (١) هو محمود بن حمزة بن نصر،

تقدمت ترجمته في ١/ ٢٠٦. و انظر قوله في كتابه البرهان في توجيه متشابه القرآن (بتحقيق: عبد القادر أحمد عطا) ص: ١٧٩، بتصرف. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٠٥ على إيمان الأقل، فكانت العزة على من لم يؤمن، و الرحمة لمن آمن، و هما مرتبتان كترتيب الفريقين. و يحتمل أن يكون من هذا النوع قوله تعالى: كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ\* ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ... (التكاثر: ٤- ٥) الآية، لأن علمهم يقع أولا و ثانيا على نوعين مختلفين بحسب المقام؛ و هذا أقرب للحقيقة الوضعية و حال المعبر عنه؛ فإن المعاملات الإلهية للطائع و العاصي متغيرة الأنواع [الدنيوية] «١» ثم البرزخية، ثم الحشرية، كما أن أحوال الاستقرار بعد الجميع في الغاية؛ بل كل مقام من هذه أنواع مختلفة، و في «ثم» دلالة على الترقى، إن لم يجعل الزمان مرتبا في الإنذار على التكرار، و في المنذر به على التنوع. و منه تكرر: فَدُوْقُوا عَذَابِي وَ نُذِرِ (القمر: ٣٩)، قال الزمخشري: كرر ليجدوا عند سماع كل نيا منها اتعاضا و تنبيها، و أن كلا من تلك الأنبياء مستحق باعتبار يختص به، و أن يتنبهوا كيلا يغلبهم السرور و الغفلة «٢». و منه قوله تعالى: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ\* لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ... (الكافرون: ١- ٢) إلى آخرها يحكى أن بعض الزنادقة سأل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن هذه الآية ٣/ ٢١ فقال: «إني أجد في القرآن تكرارا و ذكر له ذلك، فأجابه الحسن بما حاصله: إن الكفار قالوا: نعبد إلهك شهرا و تعبد آلهتنا شهرا»، فجاء النفي متوجها إلى ذلك. و المقصود أن هذه [الآية] «٣» ليست من التكرار في شيء، بل هي بالحذف و الاختصار أليق؛ و ذلك لأن قوله: لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (الكافرون: ٢)؛ أي لا أعبد في المستقبل [ما تعبدون في المستقبل] «٤»، و قوله: وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ (الكافرون: ٤)، أي و لا أنا عابد في الحال ما عبدتم في المستقبل، [و لا أنتم عابدون] (الكافرون: ٣) في الحال ما أعبد في المستقبل «٥». و الحاصل أن القصود نفى عبادته لآلهتهم في الأزمنة الثلاثة: الحال، و الماضي،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٢) الكشاف ٤/ ٤٦، بتصرف. (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٠٦ و الاستقبال؛ و المذكور في الآية النفي في الحال و الاستقبال، و حذف الماضي من جهته و من جهتهم؛ و لا بد من نفيه، لكنه حذف لدلالة الأولين عليه. و فيه تقدير آخر؛ و هو أن الجملة الأولى فعلية، و الثانية اسمية، و قولك: [١٦٤/ ب] «لا أفعله و لا أنا فاعله» أحسن من قولك: «لا أفعله و لا أفعله»؛ فالجملة الفعلية نفى لإمكانه، و الاسمية نفى لآتصافه، كما في قوله تعالى: وَ مَا أَنْتَ بِهَادٍ الْعُمِّيِّ عَنِ ضَلَالَتِهِمْ (الروم: ٥٣)، وَ مَا أَنْتَ بِمُشِجِّعٍ مَنْ فِي

القُبُورِ (فاطر: ٢٢). و المعنى أنه تبرأ من فعله و من الاتّصاف به، و هو أبلغ في النفي؛ و أما المشركون فلم ينتف عنهم إلا- بصيغة واحدة؛ و هي قوله: و لَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (الكافرون: ٣) في الموضوعين. و فرق آخر، و هو أنه قال في نفيه الجملة الاسمية: و لَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ (الكافرون: ٤)، و قال في النفي عنهم: و لَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (الكافرون: ٣) عائد في حقه بين الجملتين، و قال: لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (الكافرون: ٢) بالمضارع، و في الثاني: و لَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ (الكافرون: ٤) بالماضي، فإن المضارع يدل على الدوام، بخلاف الماضي، فأفاد ذلك أن ما عبدتموه و لو مرّة ما أنا عابد له البتّة، ففيه كمال ٢٢/٣ براءته و دوامها ممّا عبدوه و لو مرّة؛ بخلاف قوله: لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (الكافرون: ٢)، فإن النفي من جنس الإثبات، و كلاهما مضارع يظهران جملة و منفردا. و منه تكرير الأمر بالتوجه إلى البيت الحرام في ثلاث آيات من سورة البقرة؛ لأن المنكرين لتحويل القبلة كانوا ثلاثة أصناف من الناس: اليهود؛ لأنهم لا يقولون بالنسخ في أصل مذهبهم. و أهل النفاق أشدّ إنكارا له، لأنه كان أول نسخ نزل. و كفار قريش قالوا: ندم محمد على فراق ديننا فيرجع إليه كما رجع إلى قبلتنا، و كانوا قبل ذلك يحتجون عليه فيقولون: يزعم محمد أنه يدعوننا إلى ملّة إبراهيم و إسماعيل؛ و قد فارق قبلتهما و آثر عليها قبله اليهود؛ و قال الله تعالى حين أمره بالصلاة إلى الكعبة: لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ (البقرة: ١٥٠) و الاستثناء منقطع، أى لكن الذين ظلموا منهم لا يرجعون و لا يهتدون. و قال سبحانه: الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (البقرة: ١٤٧) أى الذين أشركوا فلا- تتمر في ذلك، و قال تعالى: و إِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ (البقرة: ١٤٦)، أى يكتُمون ما علموا أن الكعبة هي قبله الأنبياء. و منه قوله تعالى: فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ \* وَ أَبْصَرْتَهُمْ فَسُوِّفَ يُبْصِرُونَ (الصفافات: البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٠٧-١٧٤-١٧٥): و قال صاحب «الينبوع» (١): لم يبلغنى عن المفسرين فيه شيء. و قال المفسرون في غريب القرآن: هما في المعنى كالأيتين المتقدمتين، فكرر (٢) ٢٣/٣ للتأكيد و تشديد الوعيد. و يحتمل أن يكون «الحين» في الأولين يوم بدر، و «الحين» في هاتين يوم فتح مكة. و من فوائد قوله تعالى في الأولين: (و أبصارهم) و في هاتين: (فأبصر) أن الأولى بنزول العذاب بهم يوم بدر قتلا و أسرا و هزيمة و رعبا، فما تضمنت التشفى بهم قيل له: (أبصارهم)، و أما يوم الفتح فإنه اقترن بالظهور عليهم الإنعام بتأمينهم و الهداية إلى إيمانهم فلم يكن وفقا للتشفى بهم، بل كان في استسلامهم، و إسلامهم لعينه قرّة، و لقبه مسرّة، فقيل له: (أبصر). و يحتمل على هذا- إن شاء الله- أن يكون من فوائد قوله تعالى في هذه: فَسُوِّفَ يُبْصِرُونَ أى يبصرون منك عليهم بالأمان، و متبنا عليهم بالإيمان. و منه قوله تعالى: لَا هُنَّ حُلٌّ لَهُمْ وَ لَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ (المتحنه: ١٠). و للتكرار فائدتان: إحداهما: أن التحريم قد يكون في الطرفين؛ و لكن يكون المانع من إحداهما؛ كما لو [١٦٥/أ] ارتدت الزوجة قبل الدخول؛ يحرم النكاح من الطرفين؛ و المانع من جهتهما (٣)، فذكر الله سبحانه الثانية، ليدل على أن التحريم كما هو ثابت في الطرفين كذلك المانع منهما. و الثانية: أن الأولى دلّت على ثبوت التحريم في الماضي؛ و لهذا أتى فيها بالاسم الدال على الثبوت؛ و الثانية في المستقبل، و لهذا أتى فيها بالفعل المستقبل. و منه تكرار الإضراب.

(١) هو محمد بن أبي محمد بن محمد بن

محمد بن ظفر، أبو عبد الله الصقلي، تقدمت ترجمته و التعريف بكتابه في ١٦٧/٢. (٢) في المخطوطة «فكرتتا». (٣) في المخطوطة «جهتها». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٠٨ و اعلم أن «بل» إذا ذكرت بعد كلام موجب فمعناها الإضراب. و هو إما أن يقع في كلام الخلق؛ و معناه إبطال ما سبق على طريق الغلط من المتكلم؛ أو أن الثاني أولى. و إما أن يقع في كلام الله تعالى، و هو ضربان: أحدهما: أن يكون ما فيها من الردّ راجعا إلى العباد؛ كقوله تعالى: قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلِ هُوَ شَاعِرٌ (الأنبياء: ٥). و الثاني: أن يكون إبطالا؛ و لكنه على أنه قد انقضى وقته؛ و أن الذى بعده أولى بالذكر، كقوله تعالى: بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلِ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلِ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ (١) (النمل: ٦٦) و قوله: بَلِ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلِ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابٍ (ص: ٨). و زعم ابن مالك في شرح «الكافية» (٢) أن «بل» حيث وقعت في القرآن فإنها للاستئناف لغرض آخر لا لإبطال الأول؛ و هو مردود بما سبق، و بقوله: وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلِ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ (الأنبياء: ٢٦)؛ فأضرب بها عن قولهم، و أبطل كذبهم. و قوله: بَلِ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ

(الشعراء: ١٦٦)، أُضرب بها عن حقيقة إتيانهم الذكور و ترك الأزواج. و منه قوله تعالى: وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَ أٰقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ (الطلاق: ٢)، ٢٥/٣ فالأول للمطلقين و الثاني للشهود؛ نحو: وَ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ [...] (٣) (البقرة: ٢٣٢)، «أولها للأزواج» (٤) و آخرها للأولياء. و منه تكرار الأمثال، كقوله تعالى: وَ مَا يَشْتَرِي الْأَعْمَىٰ وَ الْبَصِيرَةُ\* وَ لَا الظُّلُمَاتُ وَ لَا النُّورُ\* وَ لَا الظُّلُّ وَ لَا الْحُرُورُ\* وَ مَا يَشْتَرِي الْأَحْيَاءُ وَ لَا الْأَمْوَاتُ (فاطر: ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢).

(\_\_\_\_\_١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المطبوعة. (٢) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة جمال الدين الطائي الشافعي، تقدم في ٣٨١/١ و انظر التعريف بكتابه في ٨٦/٣. (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٠٩ و كذلك ضرب مثل المنافقين أول البقرة «١» ثبأه الله تعالى. قال الزمخشري: «و الثاني [أبلغ «٢» من الأول لأنه أدل على فرط الحيرة، و شدة الأمر و فظاعته»، قال: «و لذلك أخر»، و هم يتدرجون في نحو هذا من الأهون إلى الأغلظ. و منه تكرار القصص في القرآن؛ كقصة إبليس في السجود لآدم، و قصة موسى و غيره من الأنبياء، قال بعضهم: ذكر الله موسى في مائة و عشرين موضعا من كتابه، قال ابن العربي «٣» في «القواصم»: ذكر الله قصة نوح في خمسة و عشرين آية، و قصة موسى في سبعين آية. انتهى. و إنما كررها لفائدة خلت عنه في الموضوع الآخر و هي أمور: أحدهما: أنه إذا كثر القصة زاد فيها شيئا، ألا ترى أنه ذكر الحية في عصا موسى عليه ٢٦/٣ السيلام، و ذكرها في موضع آخر ثعبانا، ففائدته أن ليس كل حية ثعبانا، و هذه عادة البلغاء، أن يكرر أحدهم في آخر خطبته أو قصيدته كلمة [لصفة] «٤» زائدة. الثانية: أن الرجل كان يسمع القصة من القرآن ثم يعود إلى أهله، ثم يهاجر بعده آخرون يحكون عنه ما نزل بعد صدور الأولين؛ و كان أكثر من آمن به مهاجريا؛ فلولا تكرار القصة لوقعت قصة موسى إلى قوم، و قصة عيسى إلى آخرين، و كذلك سائر القصص، فأراد الله سبحانه و تعالى اشتراك الجميع [١٦٥/ب فيها، فيكون فيه إفادة القوم، و زيادة تأكيد و تبصرة لآخرين و هم الحاضرون، و عبر عن هذا ابن الجوزي «٥» و غيره. [بأن يقال كل من الصادرين عنه صلى الله عليه و سلم «٦»] (١) يشير المؤلف إلى قوله

تعالى مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ ... الآية. (البقرة: ١٧ - ١٩). (٢) ذكره الزمخشري في الكشاف ١/ ٤١. (٣) هو محمد بن عبد الله بن محمد، الإمام أبو بكر ابن العربي الاندلسي الاشبيلي (ت ٥٤٣هـ) تقدمت ترجمته في ١/ ١٠٩. و أما كتابه «القواصم» فقد طبع باسم «العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه و سلم» طبعه أولى في الجزائر باشراف (عبد الحميد بن بريس) سنة ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧م. و طبع ثانيا بتحقيق (محب الدين الخطيب) و نشرته لجنة الشباب عام ١٣٧١هـ / ١٩٥١م في (٢٩٥) ص. و طبع بتحقيق (عمار الطالبي) بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م. و لم نجد قوله في الكتاب المطبوع. (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٥) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج بن الجوزي، تقدمت ترجمته في ١/ ١٨٢. (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١١٠ الثالثة: [تسليته لقلب النبي صلى الله عليه و سلم «١» مما اتفق للأنبياء مثله مع أممهم قال تعالى: وَ كَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ (هود: ١٢٠). الرابعة: أن إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة و أساليب مختلفة لا- يخفى ما فيه من الفصاحة. الخامسة: أن الدواعي لا- تتوفر على نقلها [كتوفرها على نقل «٢» الأحكام، فلهذا كررت القصص دون الأحكام. ٢٧/٢ السادسة: أن الله تعالى أنزل هذا القرآن، و عجز القوم عن الإتيان بمثل آية، لصحة نبوة محمد صلى الله عليه و سلم، ثم بين و أوضح الأمر في عجزهم؛ بأن كرر ذكر القصة في مواضع، إعلاما بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله بأي نظم جاءوا، بأي عبارة عبروا، قال ابن فارس «٣»: و هذا هو الصحيح. السابعة: أنه لما سخر العرب بالقرآن قال: فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ (البقرة: ٢٣)، و قال في موضع [آخر: فَأَتُوا بِعَشْرِ سُورٍ (هود: ١٣)، فلو ذكر قصة آدم مثلا في موضع واحد و اكتفى بها لقال العربي بما قال الله تعالى: فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ «٤»، (البقرة: ٢٣)، «إيتونا أنتم بسورة من مثله»، فأنزلها سبحانه في تعداد السور، دفعا لحجتهم من كل وجه. الثامنة: أن القصة الواحدة من هذه القصص؛ كقصة موسى مع فرعون و إن ظن



أنها لا تغاير الأخرى فقد يوجد في ألفاظها زيادة و نقصان و تقديم و تأخير، و تلك حال المعاني الواقعة بحسب تلك الألفاظ؛ فإن كل واحدة لا بد و أن تخالف نظيرتها من نوع معنى زائد فيه، لا يوقف عليه إلا منها دون غيرها؛ فكأن الله تعالى فرق ذكر ما دار بينهما و جعله أجزاء، ثم قسم تلك الأجزاء على تارات التكرار لتوجد متفرقة فيها؛ و لو جمعت تلك القصص في موضع واحد لأشبهت ما وجد الأمر عليه من الكتب المتقدمة؛ من انفراد كل قصة منها بموضع؛ كما وقع في القرآن بالنسبة ليوسف عليه السلام خاصة، فاجتمعت في هذه الخاصة؛ من نظم القرآن عدة معانٍ عجيبة:

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المخطوطة. (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٣) هو أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين القزويني، تقدمت ترجمته في ١ / ١٩١. (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١١١ منها: أن التكرار فيها مع سائر الألفاظ لم يقع في اللفظ هجئه، و لا أحدث ملاما، فباين بذلك كلام المخلوقين. و منها: أنه ألبسها زيادة و نقصانا و تقديما و تأخيرا؛ ليخرج بذلك الكلام أن تكون ألفاظه ٢٨ / ٣ واحدة بأعيانها، فيكون شيئا معادا؛ فنزّهه عن ذلك بهذه التغييرات. و منها: أن المعاني التي اشتملت عليها القصة الواحدة من هذه القصص صارت متفرقة في تارات التكرير فيجد البليغ لما فيها من التغيير ميلا إلى سماعها، لما جبلت عليه النفوس من حبّ التنقل في الأشياء المتجددة التي لكل منها حصه من الالتذاذ به مستأنفة. و منها: ظهور الأمر العجيب في إخراج صور متباينة في النظم بمعنى واحد؛ و قد كان المشركون في عصر النبي صلى الله عليه و سلم يعجبون من اتساع الأمر في تكرير هذه القصص و الأنباء مع تغاير أنواع النظم، و بيان وجوه التأليف، فعرفهم الله سبحانه أن الأمر بما يتعجبون منه مردود إلى قدرة من لا يلحقه نهاية، و لا يقع على كلامه عدد؛ لقوله تعالى: قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي [١٦٦/أ] و لَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مِدَادًا (الكهف: ١٠٩) و كقوله: و لَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامًا و الْبَحْرُ يَمُدُّهُ ... (لقمان: ٢٧) الآية. و قال القفال في تفسيره «١»: ذكر الله في أقاصيص بني إسرائيل وجوها من المقاصد: أحدها: الدلالة على صحة نبوة محمد صلى الله عليه و سلم؛ لأنه أخبر عنها من غير تعلم؛ و ذلك لا يمكن إلا بالوحي. الثاني: تعديد النعم على بني إسرائيل، و ما من الله على أسلافهم من الكرامة و الفضل؛ كالنجاه من آل فرعون، و فرق البحر لهم، و ما أنزل عليه في التيه من المن و السلوى، و تفجر الحجر و تظليل الغمام. الثالث: إخبار الله نبيه بتقديم كفرهم و خلافهم و شقاوتهم و تعنتهم على الأنبياء، فكأنه تعالى ٣ / ٢٩

(١) هو محمد بن علي بن إسماعيل

القفال، تقدمت ترجمته في ٢ / ٩٦. و تفسيره ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٦ / ٢٨٥ و قال: «قال أبو الحسن الصيّف: سمعت أبا سهل الصعلوكي و سئل عن تفسير أبي بكر القفال، فقال: قدسه من وجه، و دئسه من وجه، أي دئسه من جهة نصره للاعتزال». و التفسير ذكره أيضا البغدادي في هدية العارفين ٢ / ٤٨. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١١٢ يقول: إذا كانت هذه معاملتهم مع نبيهم الذي أعزهم الله به، و أنقذهم من العذاب بسببه؛ فغير بدع ما يعامله به أخلافهم محمدا صلى الله عليه و سلم. الرابع: تحذير أهل الكتاب الموجودين في زمن النبي صلى الله عليه و سلم من نزول العذاب بهم؛ كما نزل بأسلافهم. و هنا سؤالان: أحدهما: ما الحكمة في عدم تكرار قصة يوسف عليه السلام، و ساقها مساقا واحدا في موضع واحد، دون غيرها من القصص؟ و الجواب من وجوه: الأول «١» [ما] «٢» فيها من تشبيب النسوة به، و تضمن الإخبار عن حال امرأة و نسوة افتتن بأبدع الناس جمالا، و أرفعهم مثالا، فناسب عدم تكرارها لما فيها من الإغضاء و الستر عن ذلك. و قد صحح الحاكم في «مستدرکه» «٣» حديثا مرفوعا: النهي عن تعليم النساء سورة يوسف. الثاني «٤»: أنها اختصت بحصول الفرج بعد الشدة، بخلاف غيرها من القصص، فإن مآلها إلى الوبال، كقصة إبليس، و قوم نوح، و قوم هود، و قوم صالح؛ و غيرهم، فلما اختصت هذه القصة في «٥» سائر القصص، بذلك اتفقت الدواعي على نقلها لخروجها عن سمت «٦» القصص. الثالث «٧»: قاله الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني «٨»: إنما كرر الله قصص الأنبياء، و ساق

(١) في المخطوطة «أحدها». (٢) ما



بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٣) هو محمد بن عبد الله بن حمدويه بن الحاكم النيسابوري ت (٤٠٥ هـ). و أما كتابه «المستدرک علی الصحیحین» فقد طبع بحیدرآباد عام ١٣٤٣ هـ / ١٩٢٤ م فی أربع مجلدات كبار. (٤) فی المخطوطة «ثانيها». (٥) فی المخطوطة «من بين». (٦) فی المخطوطة «سمة». (٧) فی المخطوطة «ثالثها». (٨) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الأسفراييني تقدم فی ١٧٩ / ٢. البرهان فی علوم القرآن، ج ٣، ص: ١١٣ قصة يوسف مساقا واحدا، إشارة إلى عجز العرب، كأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لهم: إن كان من تلقاء ٣٠ / ٣ نفسى تصديره على الفصاحة، فافعلوا فى قصة يوسف ما فعلت فى قصص سائر الأنبياء. السؤال الثانى: أنه سبحانه وتعالى ذكر قصة قوم نوح، و هود، و صالح، و شعيب، و لوط، و موسى، فى سورة الأعراف و هود و الشعراء، و لم يذكر معهم قصة إبراهيم، و إنما ذكرها فى سورة الأنبياء، و مريم، و العنكبوت، و الصافات. و السرّ فى ذلك أن تلك السور الأول ذكر الله فيها نصر رسله بإهلاك قومهم، و نجاء الرسل و أتباعهم، و هذه السور لم يقتصر فيها على ذكر من أهلك من الأمم؛ بل كان المقصود ذكر الأنبياء و إن لم يذكر قومهم؛ و لهذا سميت سورة الأنبياء؛ فذكر فيها إكرامه للأنبياء؛ و بدأ [فيها] «١» بقصة إبراهيم، إذ كان المقصود ذكر كرامته الأنبياء قبل محمد، و إبراهيم أكرمهم على الله، و هو خير البرية، و هو أب أكثرهم، و ليس هو أب نوح و لوط؛ لكن لوط من أتباعه، و أيوب من ذريته، بدليل قوله تعالى فى سورة الأنعام: وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ (الآية: ٨٤). و أما سورة العنكبوت؛ فإنه سبحانه وتعالى ذكر فيها امتحانه للمؤمنين، و نصره لهم، و حاجتهم إلى الجهاد؛ و ذكر فيها حسن العاقبة لمن صبر، و عاقبة من كذب الرسل؛ فذكر قصة إبراهيم؛ لأنها من النمط الأول. و كذلك فى سورة الصافات قال [١٦٦/ب فيها: وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأُولِينَ \* وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ \* فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذِرِينَ (الآيات: ٧١-٧٢-٧٣)؛ و هذا يقتضى أنها عاقبة رديئة؛ إما بكونهم غلبوا و ذلّوا؛ و إما بكونهم أهلكوا، و لهذا ذكر قصة إيلياس دون غيرها و لم يذكر إهلاك قومه، بل قال: فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ (الصافات: ١٢٧). و قد روى أن الله رفع إيلياس؛ و هذا يقتضى عذابهم فى الآخرة؛ فإن إيلياس لم يقم ٣١ / ١٣ بينهم، و إيلياس المعروف بعد موسى من بنى إسرائيل، و بعد موسى لم يهلك المكذبين بعذاب الاستئصال؛ و بعد نوح لم يهلك جميع النوع، و قد بعث الله فى كل أمة نذيرا، و الله سبحانه لم يذكر عن قوم إبراهيم أنهم أهلكوا كما ذكر ذلك عن غيرهم؛ بل ذكر أنهم ألقوه فى النار فجعلها بردا و سلاما، و فى هذا ظهور برهانه و آياته؛ حيث أذلّهم و نصره؛ فأرادوا به كيدا فَجَعَلْنَاهُمْ الْأَشْقَى فَلَيْنَ (الصافات: ٩٨) و هذا من جنس المجاهد الذى [يعرض عدوه،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ١١٤ و القصص الأول من جنس المجاهد الذى «١» قتل عدوه، و إبراهيم بعد هذا لم يقم بينهم بل هاجر و تركهم؛ و أولئك الرسل لم يزلوا مقيمين بين أظهرهم حتى هلكوا، و لم يوجد فى حق إبراهيم سبب الهلاك؛ و هو إقامته فيهم، و انتظار العذاب النازل؛ و هكذا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع قومه، لم يقم فيهم، بل خرج عنهم حتى أظهره الله عليهم بعد ذلك؛ و محمد و إبراهيم أفضل الرسل؛ فإنهم إذا علموا حصل المقصود، و قد يتوب منهم من تاب، كما جرى لقوم يونس؛ فهذا و الله أعلم هو السرّ فى أنه سبحانه لم يذكر قصة إبراهيم مع هؤلاء؛ لأنها ليست من جنس واقعتهم. فإن قيل: فما وجه الخصوصية بمحمد و إبراهيم بذلك؟ فالجواب: أما حالة إبراهيم فكانت إلى الرحمة أميل؛ فلم يسع فى هلاك قومه [لا بالدعاء و لا بالمقام و دوام] «٢» إقامة «٣» الحجّة عليهم؛ و قد قال الله تعالى: وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهَلِكَنَّ الظَّالِمِينَ \* وَ لَنَسِيكَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ (إبراهيم: ١٣-١٤)، و كان كل قوم يطلبون هلاك نبيهم فعوقبوا؛ ٣٢ / ٣ و قوم إبراهيم و إن أوصلوه إلى العذاب؛ لكن جعله الله عليه بردا و سلاما، و لم يفعلوا بعد ذلك ما يستحقون به العذاب؛ إذ الدنيا ليست دار الجزاء العام؛ و إنما فيها من الجزاء ما تحصل به الحكمة و المصلحة؛ كما فى العقوبات الشرعية، فمن أرادوا عداوة [أحد] «٤» من أتباع الأنبياء ليهلكوه فعصمه الله، و جعل صورة الهلاك نعمة فى حقه؛ و لم يهلك أعداءه بل أخزاهم و نصره؛ فهو أشبه بإبراهيم عليه السلام؛ إذ عصمه الله من كيدهم، و أظهره حتى صارت الحرب بينهم و بينه سجالا، ثم كانت له العاقبة

فهو أشبه بحال محمد صَلَّى اللهُ عليه و سلم، فإن محمداً سيد الجميع، وهو خليل الله، كما أن إبراهيم عليه السلام خليله، و الخليلان هما أفضل الجميع، و في طريقيهما من الرأفة و الرحمة ما ليس في طريق غيرهما، و لم يذكر الله عن قوم إبراهيم ذنباً غير الشرك، و كذلك عن قوم نوح، و أما عاد فذكر عنهم التجبر، و عمارة الدنيا، و قوم صالح ذكر عنهم الاشتغال بالدنيا عن الأنبياء، و أهل مدين الظلم في الأموال مع الشرك، و قوم لوط استحلال الفاحشة، و لم يذكر أنهم أقروا بالتوحيد، بخلاف سائر الأمم، و هذا يدل [١٦٧/أ] على أنهم لم يكونوا مشركين، و إنما كان دينهم استحلال الفاحشة و توابع ذلك، و كانت عقوبتهم أشد.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٣) في المخطوطة «لإقامة». (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١١٥ و هذه الأمور تدل على حكمه الرب و عقوبته لكل قوم بما يناسبهم؛ و لما لم يكن في قوم نوح خير يرجى غرق الجميع. و الله المستعان. فتأمل هذا الفصل و عظم فوائده و تدبر حكمته، فإنه سر عظيم من أسرار القرآن العظيم، كقوله تعالى: أَنَهَارٌ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ، وَأَنَهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنَهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ، وَأَنَهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى (محمد: ١٥)، فأعاد ذكر «الأنهار» مع كل صنف؛ و كان يكفي أن يقال فيها: «أنهار من ماء، و من لبن، و من خمر، و من عسل»؛ لكن لما ٣٣ كانت الأنهار من الماء حقيقة؛ و فيما عدا الماء مجازاً للتشبيه؛ فلو اقتصر على ذكرها مع الماء و عطف الباقي عليه لجمع بين الحقيقة و المجاز. فإن قلت: فهلاً أفرد ذكر الماء و جمع الباقي صيغة واحدة؟ قيل: لو فعل ذلك لجمع بين محامل من المجاز مختلفة في صيغة واحدة، و هو قريب في المنع من الذي قبله.

#### فائدة

فائدة قد يستقلون تكرار اللفظ فيعدلون [عنه «١» لمعناه؛ كقوله تعالى: فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَهْمَهُمْ رُوَيْدًا (الطارق: ١٧)؛ فإنه لما أعيد اللفظ غير «فعل» إلى «أفعل» فلما تلت ترك اللفظ أصلاً، فقال: «رويدا». و قوله تعالى: لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا نُكْرًا (الكهف: ٧٤)، ثم قال: إِمْرًا (الكهف: ٧١). قال الكسائي (٢): معناه شيئاً منكراً كثير الدهاء من جهة الإنكار؛ من قولهم: أمر القوم إذا كثروا. قال الفارسي (٣): و أنا أستحسن قوله هذا. و قوله تعالى: اِرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ (الحديد: ١٣)، قال الفارسي: وَرَاءَكُمْ (الحديد: ١٣) في موضع فعل الأمر أى تأخروا؛ و المعنى ارجعوا تأخروا؛ فهو تأكيد و ليست ظرفاً؛ لأن الظروف لا يؤكّد بها.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٢) هو علي بن حمزة الكسائي انظر ترجمته في ١/ ٤٧٧. (٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإمام أبو علي الفارسي، تقدمت ترجمته في ١/ ٣٧٥. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١١٦ / ٣ / ٣٤ و إذا تكرر اللفظ بمرادفه جازت الإضافة؛ كقوله تعالى: عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٍ (سبأ: ٥)، و القصد المبالغة، أى عذاب مضاعف، و بالعطف كقوله تعالى: إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَ حُزْنِي إِلَى اللَّهِ (يوسف: ٨٦)، و قوله: فَأَعْقُوا وَ أَصْفَحُوا (البقرة: ١٠٩).

#### القسم الخامس عشر الزيادة في بنية الكلمة

القسم الخامس عشر الزيادة في بنية الكلمة و أعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أعلى منه؛ فلا بد أن يتضمّن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً؛ لأن الألفاظ أدلّة على المعاني؛ فإذا زيدت في الألفاظ و جب زيادة المعاني ضرورة. و منه قوله تعالى: فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ أَخْذًا عَزِيزًا مُقْتَدِرًا (القمر: ٤٢)؛ فهو أبلغ من «قادر» لدلالته على أنه قادر متمكّن القدرة؛ لا يردّ شيء عن اقتضاء قدرته؛ و يسمى هذا قوة اللفظ لقوة المعنى. و كقوله تعالى: وَ اصْطَبِرْ (القمر: ٢٧) فإنه أبلغ من الأمر بالصبر من «اصبر». و قوله: لَهَا مَا كَسَبَتْ وَ عَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ (البقرة: ٢٨٦) لأنه لما كانت السبئية ثقيلة و فيها تكلف زيد في لفظ فعلها. و قوله تعالى: وَ هُمْ يَصْطَرِحُونَ

فيها (فاطر: ٣٧)؛ فإنه أبلغ من «يتصارخون». وقوله تعالى: فَكَبَّكِبُوا فِيهَا (الشعراء: ٩٤) و لم يقل «و كبوا» قال الزمخشري (١): و الكبكبة تكرير الكبّ، جعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في ٣/ ٣٥ المعنى، كأنه إذا ألقى في جهنم كبه مرة بعد أخرى حتى يستقر في قعرها، اللهم أجرنا منها خير مستجارا! و قريب من هذا قول الخليل «٢» في قول العرب: صرّ الجندب، و صرصر البازي،

(١) في الكشاف تفسير آية فَكَبَّكِبُوا فيها هم ... الآية ٣/ ١١٩. بتصرف. (٢) هو العالم الأديب، الخليل بن أحمد بن عمر، أبو عبد الرحمن الفراهيدي، تقدم ذكره في ١/ ٣٠٥ و انظر قوله في: كتابه العين ٧/ ٨١ (بتحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي و نشرته دار الهجرة في قم- إيران). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١١٧ كأنهم توهموا في صوت [١٦٧/ ب الجندب استطالة، فقالوا: صرّ صريرا، فمدوا و توهموا في صوت البازي تقطيعا، فقالوا: «صرصر». و منه الزيادة بالتشديد أيضا؛ فإن «ستارا» و «غفارا» أبلغ من «ساتر» و «غافر»؛ و لهذا قال تعالى: فَكَلَّمْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً (نوح: ١٠)؛ و من هذا رجح بعضهم معنى «الرحمن» على معنى «الرحيم»؛ لما فيه من زيادة البناء، و هو الألف و النون، و قد سبق في السادس. و يقرب منه التضعيف- و يقال التكثر- و هو أن يؤتى بالصيغة دالة على وقوع الفعل مرة بعد مرة. و شرطه أن يكون في الأفعال المتعدية قبل التضعيف؛ و إنما جعله متعديا لتضعيفه؛ و لهذا ردّ على الزمخشري في قوله تعالى: وَ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا (البقرة: ٢٣)؛ حيث جعل نزلنا؛ هنا للتضعيف دالا على الكثرة في اللازم قليلا، نحو: موت المال. و جاء حيث لا يمكن فيه التكثر، كقوله تعالى: لَوْ لَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ آيَةً مِنْ رَبِّهِ (الرعد: ٧) لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا (الإسراء: ٩٥). فإن قلت: فَأَمَّتْهُ قَلِيلًا (البقرة: ١٢٦) مشكل على هذه القاعدة، لأنه إذا كان «فعل» للتكثر، فكيف جاء «قليلا» نعتا لمصدر «متع» و هذا وصف كثير بقليل، و إنه ممنوع. قلت: وصف بالقلّة من حيث صيرورته إلى نفاذ و نقص و فناء. ٣/ ٣٦ و اعلم أن زيادة المعنى في هذا القسم مقيد بنقل صيغة الرباعي غير موضوعة لمعنى؛ فإنه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثي إلى مثل تلك الصيغة؛ فقوله تعالى: وَ كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا (النساء: ١٦٤)؛ لا يدلّ على كثرة صدور الكلام منه؛ لأنه غير منقول عن ثلاثي. و كذا قوله: وَ رَتَّلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا (المزمل: ٤) [الـ] «١» يدلّ على كثرة القراءة على هيئته التأنى و التدبر.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١١٨ و كذا قوله تعالى: وَ مَا عَلَّمْنَا الشُّعْرَ (يس: ٦٩) ليس النفي للمبالغة؛ بل [نفي «١» أصل الفعل.

## القسم السادس عشر التفسير

### إشارة

القسم السادس عشر التفسير و تفعله «٢» العرب في مواضع التعظيم، كقوله تعالى: اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ (البقرة: ٢٥٥)، قال البيهقي «٣» في شرح الأسماء الحسنى: «قرأت في تفسير الجنيدى «٤» أن قوله: لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ (البقرة: ٢٥٥)، تفسير للقيوم». و قوله تعالى: إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا\* إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا\* وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا (المعارج: ٢٠-٢١). و قوله تعالى: وَعِدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ (المائدة: ٩) فإن هذا تفسير للوعد. ٣/ ٣٧ و قوله تعالى: وَعِدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسِّرَنَّ لَهُمْ (النور: ٥٥) [فقوله ليستخلفنهم «٥» تفسير للوعد و تبين له، لا مفعول ثان؛ فلم يتعد الفعل منها إلا إلى واحد. و قوله تعالى: إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ (آل عمران: ٥٩). ف «خلقه» تفسير للمثل.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٢) في المخطوطة «و تفضّله». (٣) هو الإمام أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي النيسابوري، تقدمت ترجمته في ١/

١٠٠ و أما كتابه «شرح الأسماء الحسنى» ذكره حاجي خليفه في كتابه كشف الظنون ٢/ ١٠٣٢. (٤) هو أبو بكر محمد بن عبدوس بن أحمد بن الجنيدي المقرئ المفسر الواعظ الجنيدي، من أهل نيسابور، كان إماماً فاضلاً بالقراءات عالماً بمعاني القرآن، سمع «الحسين بن الفضل» و السري بن خزيمة و غيرهما و سمع منه «الحاكم الحافظ» و ذكره في التاريخ و قال: «أبو بكر المفسر الواعظ، كان إمام خراسان بلا مدافعة في القراءات و معاني القرآن». توفي في شهر ربيع الأول سنة (٣٣٨ هـ). (السمعاني، الأنساب ٣/ ٣٢٧). (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعه. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١١٩ و قوله تعالى: يَسْؤُمُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ (البقرة: ٤٩)، ف «يدبحون» و ما بعده تفسير للسوم، و هو في القرآن كثير. قال أبو الفتح بن جني «١»: «و متى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقف على ما قبلها دونها لأن تفسير الشيء لاحق به، و متم له، و جار مجرى بعض أجزاءه؛ كالصلة من الموصول، و الصفة من الموصوف». و قد يجيء لبيان العلة و السبب، كقوله تعالى: فَلَا يَخْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنََّّا نَعْلَمُ مَا يَسِرُّونَ وَ مَا يُعْلِنُونَ (يس: ٧٦)؛ و ليس هذا من قولهم، «٢» [و إنما لما حزن الرسول؛ و إنما يجيء به لبيان السبب في أنه لا يحزنه قولهم. و كذلك قوله: وَ لَا يَخْزُنُكَ قَوْلُهُمْ «٢» إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً (يونس: ٦٥). و لو جاءت الآيتان على حد ما جاء قوله تعالى: وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا [١٦٨/أ] [وَعَمِلُوا] «٤» الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَ أَجْرٌ عَظِيمٌ (المائدة: ٩)، لكانت «أن» مفتوحة، لكنها جاءت على حد قوله ...

### فائدة

فائدة ٣٨ / ٣ قيل: الجملة التفسيرية لا- موضع لها من الإعراب. و قيل: يكون لها موضع إذا كان للمفسر موضع؛ و يقرب منها ذكره تفصيلاً، كما سبق في قوله: وَ وَاَعِدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَ أَتَمَمْنَا بِعَشْرِ قَتَمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً (الأعراف: ١٤٢). و مثل: فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ (البقرة: ١٩٦).

### القسم السابع عشر خروج اللفظ مخرج الغالب

القسم السابع عشر خروج اللفظ مخرج الغالب كقوله تعالى: وَ رَبَائِبِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِمَّنْ نِسَائِكُمْ (النساء: ٢٣)، فإن ( )  
 النحوى. تقدمت ترجمته في ١/ ٣٦١. (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعه. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٢٠ الحجر ليس بقيد عند العلماء؛ لكن فائدة التقييد تأكيد الحكم في هذه الصورة مع ثبوته عند عدمها؛ و لهذا قال بعده: فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ (النساء: ٢٣) و لم يقل: «فإن لم تكونوا دخلتم بهن» (النساء: ٢٣) و لم يكن في حجوركم» فدل على أن الحجر خرج مخرج العادة. و اعترض بأن الحرمة إذا كانت بالمجموع فالحل يثبت بانتفاء المجموع، و المجموع ينتفى بانتفاء جزئه، كما ينتفى بانتفاء كل فرد من المجموع. و أوجب بأنه إذا نفى أحد شطري العلة كان جزء العلة ثابتاً؛ فيعمل عملها. فإن قيل: لما قال: مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ (النساء: ٢٣)، «١» [قال في ٣/ ٣٩ الآية بعدها] «١»: وَ أَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ (النساء: ٢٤) علم من مجموع ذلك أن الربيبة لا تحرم إذا لم يدخل بأمها؛ فما فائدة قوله تعالى: فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ (النساء: ٢٣)؟ قيل: فائدته ألا يتوهم أن قيد الدخول خرج مخرج الغالب لا مخرج الشرط؛ كما في الحجر المفهوم إذا خرج مخرج الغالب، فلا تقييد فيه عند الجمهور، خلافاً لإمام الحرمين «٣» و الشيخ عز الدين بن عبد السلام «٤» و العراقي «٥»، حيث قالوا: «إنه ينبغي أن يكون حجة بلا خلاف إذا لم تغلب»؛ لأن الصفة إذا كانت غالبية دلت العادة عليها؛ فاستغنى المتكلم بالعادة عن ذكرها، فلما ذكرها مع استغنائه عنها دل ذلك على أنه لم يرد الإخبار بوقوعها للحقيقة؛ بل ليرتب عليها نفى الحكم من المسكوت «٦»؛ أما إذا لم تكن غالبية أمكن أن يقال: إنما ذكرها ليعرف السامع أن هذه الصفة تعرض لهذه الحقيقة. و منه قوله تعالى: وَ لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِفْلَاقٍ (الإسراء: ٣١). و قوله تعالى: وَ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَ لَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانًا مَقْبُوضَةً (البقرة: ٢٨٣)، و جوزوا أن

الرهن لا يختص بالسفر، لكن ذكر لأمن فقد الكاتب يكون [فيه] (٧)

(١) في المخطوطة «ثم قال في آخر الآية». (٣) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي تقدمت ترجمته في ١/ ١١٨. (٤) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمى تقدمت ترجمته في ١/ ١٣٢. (٥) هو عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري، علم الدين العراقي، تقدمت ترجمته في ٣/ ١٠٢. (٦) في المخطوطة «عن السكوت». (٧) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٢١ غالباً، فلما كان السفر مظنة إغواز الكاتب والشاهد الموثوق بهما، أمر على سبيل الإرشاد بحفظ مال المسافرين بأخذ الوثيقة الأخرى؛ وهي الرهن. وقوله تعالى: فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِذْ خِفْتُمْ (النساء: ١٠١)، والقصر جائز مع أمن السفر، لأن ذلك خرج مخرج الغالب لا الشرط، وغالب أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم تخل من خوف العدو. ومنهم من جعل الخوف هنا شرطاً إن حمل القصر على ترك الركوع والسجود والنزول عن الدابة والاستقبال ونحوه؛ لا في عدد الركعات، لكن ذلك شدة خوف لا خوف، وسبب ٣/ ٤٠ النزول لا يساعده. وكقوله تعالى: فَكَابِتْهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا (النور: ٣٣).

### القسم الثامن عشر القسم

#### إشارة

القسم الثامن عشر القسم وهو عند النحويين جملة يؤكد بها الخبر، حتى إنهم جعلوا قوله تعالى: وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ (المنافقون: ١) قسماً وإن كان فيه إخبار، إلا أنه لما جاء توكيداً للخبر سمي قسماً. [١٦٨/ب و لا- يكون إلا- باسم معظم، كقوله: قَوْلَ رَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ (الذاريات: ٢٣). وقوله: قُلْ إِي وَ رَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ (يونس: ٥٣). وقوله: قُلْ بَلَى وَ رَبِّي لَسْبَعُونَ (التغابن: ٧). وقوله: قَوْلَ رَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهِنَّ وَالشَّيَاطِينَ (مريم: ٦٨). وقوله: قَوْلَ رَبِّكَ لَنَسِفَنَّهِنَّ أَجْمَعِينَ (الحجر: ٩٢). وقوله: فَلَا وَ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ (النساء: ٦٥). وقوله: فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ (المعارج: ٤٠). فهذه سبعة مواضع أقسم الله فيها بنفسه والباقي كله أقسم بمخلوقاته. كقوله: وَ التَّيْنِ وَ الزَّيْتُونِ (التين: ١). فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ \* وَ إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (الواقعة: ٧٥-٧٦). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٢٢ فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنُسِ \* الْجَوَارِ «١» الْكُنُسِ (التكوير: ١٥-١٦). وإنما يحسن في مقام الإنكار. فإن قيل: ما معنى القسم منه سبحانه؟ فإنه إن كان لأجل المؤمن، فالمؤمن يصدق مجرد «٢» الإخبار؛ وإن كان لأجل الكافر فلا يفيد. [فالجواب «٣»: قال الأستاذ أبو القاسم القشيري «٤»: «إِنَّ اللَّهَ ذَكَرَ الْقِسْمَ لِكَمَالِ الْحُجَّةِ وَ تَأْكِيدِهَا، وَ ذَلِكَ أَنَّ الْحُكْمَ يَفْصَلُ بَاطِنِينَ: إِمَّا بِالشَّهَادَةِ، وَ إِمَّا بِالْقِسْمِ، فَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى [فِي كِتَابِهِ «٥» النُّوعِينَ حَتَّى لَا يَبْقَى لَهُمْ حُجَّةٌ] «٦» [فَقَالَ: شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَ الْمَلَائِكَةُ وَ أُولُو الْعِلْمِ] آل عمران: ١٨] وَ قَالَ قُلْ إِي وَ رَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ «٦» (يونس: ٥٣). «٨» [وَ قَوْلُهُ: لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ (الحجر: ٧٢). وَ عَنْ بَعْضِ الْأَعْرَابِ أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ قَوْلَهُ تَعَالَى: وَ فِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَ مَا تُوعَدُونَ \* قَوْلَ رَبِّ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ «٨» (الذاريات: ٢٢-٢٣) صَاحٍ وَ قَالَ: مِنَ الَّذِي أَغْضَبَ الْجَلِيلَ حَتَّى أَلْجَأَهُ إِلَى الْيَمِينِ؟ قَالَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَاتَ. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَقْسَمَ بِمَخْلُوقَاتِهِ وَ قَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَلَيْنَا أَلَّا نَقْسِمَ بِمَخْلُوقٍ؟ قِيلَ: فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَجُوبَةٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ حَذَفَ مِضَافًا، أَيْ «وَ رَبِّ الْفَجْرِ» وَ «رَبِّ التَّيْنِ»، وَ كَذَلِكَ الْبَاقِي. وَ الثَّانِي: أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَعْظُمُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَ تَقْسِمُ بِهَا؛ فَتَزَلُّ الْقُرْآنَ عَلَى مَا يَعْرِفُونَ. ٣/ ٤٢ وَ الثَّالِثُ: أَنَّ الْأَقْسَامَ إِنَّمَا تَجِبُ بِأَنَّ يَقْسِمَ الرَّجُلُ بِمَا يَعْظُمُهُ، أَوْ بِمَنْ يَجْلَهُ؛ وَ هُوَ فَوْقَهُ

(١) في المطبوعة «الجواري». (٢) في المخطوطة «بمجرد الإخبار [من غير قسم] و ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٤) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك تقدم ذكره في ١/ ٣٦٠. (٥) ما بين الحاصرتين ساقط



من المطبوعة. (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (٨) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٢٣ و الله تعالى ليس شيء فوقه؛ فأقسم تارة بنفسه، و تارة بمصنوعاته، لأنها تدل على باري و صانع؛ و استحسنة ابن خالويه (١). و قسمه بالنبي صلى الله عليه و سلم في قوله: لَعَمْرُكَ (الحجر: ٧٢) ليعرف الناس عظمته عند الله، و مكانته لديه، قال الأستاذ أبو القاسم القشيري في «كنز اليواقيت» (٢): «و القسم بالشيء لا يخرج عن وجهين: إما لفضيلة أو لمنفعة؛ فالفضيلة كقوله تعالى: وَ طُورِ سِينِينَ\* وَ هَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ (التين: ٢-٣)، و المنفعة نحو: وَ التَّيْنِ وَ الزَّيْتُونِ» (التين: ١). و أقسم سبحانه بثلاثة أشياء: أحدها: بذاته، كقوله تعالى: فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ (الذاريات: ٢٣) فَوَرَبِّكَ لَنَسِيئَلُهُمْ أَجْمَعِينَ (الحجر: ٩٢). و الثاني: بفعله، نحو: وَ السَّمَاءِ وَ مَا بَنَاهَا\* وَ الْأَرْضِ وَ مَا طَحَاهَا\* وَ نَفْسٍ وَ مَا سَوَّاهَا (الشمس: ٥-٦-٧). و الثالث: مفعوله، نحو: وَ النَّجْمِ إِذَا هَوَى (النجم: ١)، وَ الطُّورِ\* وَ كِتَابٍ مَشْطُورٍ (الطور: ١-٢). و هو ينقسم باعتبار آخر إلى مظهر و مضمرة: فالمظهر كقوله تعالى: فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ (الذاريات: ٢٣) و نحوه. و المضمرة على قسمين: قسم دلت عليه لام القسم، كقوله: لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ ٣/٤٣ وَ أَنْفُسِكُمْ (آل عمران: ١٨٦) و قسم دل عليه المعنى، كقوله تعالى: وَ إِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا (مريم: ٧١) تقديره «و الله». و قد أقسم تعالى بطوائف [من (٣) الملائكة] في أول سورة الصافات، و المرسلات، و النازعات.

(١) هو الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالويه تقدم في ٢/ ٣٦٩. (٢) أبو القاسم القشيري تقدمت ترجمته في ١/ ٣٦٠ و أما كتابه «كنز اليواقيت» فقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٥٢٠. (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٢٤

## فوائد

فوائد الأولى: أكثر الأقسام المحذوفة الفعل في القرآن؛ لا تكون إلا بالواو، فإذا ذكرت الباء أتى بالفعل؛ كقوله تعالى: وَ أَقْسِمُوا بِاللَّهِ [جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ] (١) (النحل: ٣٨) وَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ (التوبة: ٦٢). و لا تجيء «ب» الباء و الفعل محذوفاً إلا قليلاً؛ و عليه حمل ٣/ ٤٤ بعضهم قوله: يَا بَنِيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ (لقمان: ١٣) (٣) [و قال: الباء باء القسم؛ و ليست متعلقة ب «تشرک»، و كأنه يقول: يَا بَنِيَّ لَا تُشْرِكْ ثَم (٣) ابتداءً فقال: بِاللَّهِ لَا تُشْرِكْ؛ و حذف «لا تشرک» لدلالة الكلام عليه؛ و كذلك قوله: ادْعُ لَنَا رَبِّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ (الزخرف: ٤٩)؛ قيل: إن قوله: [١٦٩/ أ] «بِمَا عَهِدَ» قسم؛ و الأولى أن يقال: إنه سؤال لا قسم. و قوله: مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ (المائدة: ١١٦) فتقف على لي و تبتدئ بحق فتجعله قسماً. هذا مع قول النحويين: إن الواو فرع الياء؛ لكنه قد يكثر الفرع في الاستعمال و يقل الأصل. الثانية: قد علمت أن القسم إنما جيء به لتوكيد المقسم عليه؛ فتارة يزيدون فيه للمبالغة في التوكيد، و تارة يحذفون منه للاختصار و للعلم بالمحذوف. فما زادوه لفظ «إي» بمعنى «نعم» كقوله تعالى: قُلْ إِي وَ رَبِّي (يونس: ٥٣). و مما يحذفونه فعل القسم و حرف الجر، و يكون الجواب مذكوراً، كقوله تعالى: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ (الأحزاب: ٢١) أي «و الله». و قوله: لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ (الشعراء: ٤٩)، لَنَسِيئَةً فَعَالًا بِالنَّاصِيَةِ (العلق: ١٥)، لَيْسِيَّ جَنَّاتٍ وَ لَيْكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ (يوسف: ٣٢). ٣/ ٤٥ و قد يحذفون الجواب و يبقى القسم للعلم به، كقوله تعالى: ص وَ الْقُرْآنِ ذِي

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٢) في المخطوطة «تجد». (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٢٥ الذَّكْرِ (ص: ١) على أحد الأقوال؛ أن الجواب حذف لطول الكلام؛ و تقديره «لأعذبهم على كفرهم». و قيل: الجواب: إن ذلك لحق. و مما حذف فيه المقسم به قوله تعالى: قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ (المنافقون: ١)، أي نحلف إنك لرسول الله؛ لأن الشهادة بمعنى اليمين، بدليل قوله: أَيْمَانُهُمْ جُنَّةٌ (المنافقون: ٢). و أما قوله تعالى: فَالْحَقُّ وَ الْحَقُّ أَقُولُ (ص: ٨٤) (١) [فالأول قسم بمنزله، «و الحق» و جوابه «لأملأن»، و قوله: وَ الْحَقُّ أَقُولُ] (١) (ص: ٨٤) توكيد للقسم. و أما قوله: وَ السَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ (البروج: ١)، ثم قال: قُتِلَ أَصْحَابُ



الْأَخْدُودِ (البروج: ٤) قالوا: وهو جواب القسم، وأصله «لقد قتل» ثم حذف اللام وقد. الثالثة: قال الفارسي «٣» في «الحجّة»: «الألفاظ الجارية مجرى القسم ضربان: أحدهما: ما تكون جارية كغيرها من الأخبار التي ليست بقسم، فلا تجاب بجوابه، كقوله تعالى: وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (الحديد: ٨)، وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ (البقرة: ٦٣)، فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ (المجادلة: ١٨)؛ فهذا ونحوه يجوز أن يكون قسما وأن يكون حالا- لخلوه من الجواب. والثاني: ما يتعلق بجواب القسم، كقوله تعالى: وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ (آل عمران: ١٨٧)، وَأَفْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ (النحل: ٣٨). ٨٣ / ٤٦ الرابعة: القسم والشرط، يدخل كل منهما على الآخر؛ فإن تقدم القسم ودخل الشرط بينه وبين الجواب كان الجواب للقسم؛ وأغنى عن جواب الشرط؛ وإن عكس فبالعكس؛ وأيهما تصدّر كان الاعتماد عليه والجواب له.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المخطوطة. (٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار تقدمت ترجمته في ١ / ٣٧٥. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٢٦ و من تقدم القسم قوله تعالى: لئن لم تنته لأرجمتك (مريم: ٤٦)، تقديره «والله لئن لم تنته»، فاللام الداخلة على الشرط ليست بلام القسم، ولكنها زائدة، وتسمى الموطئة للقسم ويعنون بذلك أنها مؤذنة بأن جواب القسم منتظر؛ أي الشرط لا يصلح أن يكون «١» [جوابا؛ لأن الجواب لا- يكون إلا خبرا] «١». وليس دخولها على الشرط بواجب، بدليل حذفها في قوله تعالى: وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (المائدة: ٧٣). والذي يدل على الجواب للقسم لا للشرط دخول اللام فيه؛ وأنه ليس بمجزوم، بدليل قوله تعالى: لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله (الإسراء: ٨٨) ولو كان جواب الشرط لكان مجزوما. وأما قوله تعالى: وَلئن مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ (آل عمران: ١٥٨)؛ فاللام في «ولئن» هي الموطئة للقسم، واللام في لَإِلَى اللَّهِ هي لام القسم؛ ولم تدخل نون التوكيد على الفعل للفصل بينه وبين اللام بالجار والمجرور. والأصل «لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله» فلما قدم معمول الفعل عليه حذف منه. ٣ / ٤٧

### القسم التاسع عشر [١٦٩/ ب إبراز الكلام في صورة المستحيل على طريق المبالغة ليدل على بقیة جمله.

القسم التاسع عشر [١٦٩/ ب إبراز الكلام في صورة المستحيل على طريق المبالغة ليدل على بقیة جمله. كقول العرب: لا أكلمك حتى يبيض القار، وحتى يشيب الغراب، وكقوله تعالى: وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلْبِغَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ (الأعراف: ٤٠)، يعنى والجمل لا يلج في السم، فهؤلاء «٣» لا يدخلون، فهو في المعنى متعلق بالحال، فالمعنى أنهم لا يدخلون الجنة أصلا، وليس للغاية هنا مفهوم، ووجه التأكيد فيه كدعوى الشيء بينه، لأنه جعل ولوج الجمل في السم غاية لنفي دخولهم الجنة، وتلك غاية لا توجد، فلا يزال دخولهم الجنة منتفيا (١) ما بين

الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٣) في المخطوطة «فهم». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٢٧ و غالى بعض الشعراء في وصف جسمه بالنحول، فجاء بما يزيد على الآية، فقال: ولو أن ما بي من جوى و صبا به على جمل لم يبق في النار خالد وهذا على طريقة الشعراء في اعتبار المبالغة، وإلا فمعارضات القرآن لا تجوز، كما سبق التنبيه عليه. ومنه قوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ (النساء: ٢٢). فإن المعنى: إن كان ما سلف في الزمن السالف يمكن رجوعه فحله ثابت، لكن لا يمكن رجوعه أبدا، ولا يثبت حله أبدا، وهو أبلغ في «١» النهي المجرد. ومنه قوله تعالى: قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ (الزخرف: ٨١)، أى ولكن ليس له ولد، فلا أعبد سواه. وقوله تعالى: لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا (مريم: ٦٢)، أى إن كان تسليم ٣ / ٤٨ بعضهم على بعض، أو تسليم الملائكة عليهم لغوا، فلا يسمعون لغوا إلا ذلك؛ فهو من باب قوله: ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتاب «٢». ومنه قوله: لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى (الدخان: ٥٦)، فإن الناس استشكلوا وجه الاستثناء، مع أنهم لا يذوقون فيها الموت مطلقا. ومقتضى استثنائها من النفي أنهم يذوقونها في الجنة وليس كذلك. ووجهه الزمخشري «بأنه من التوكيد

في الدلالة، و الموتة الأولى لا يذوقونها أصلاً؛ إذ يستحيل عود ما وقع؛ فلا يذوقون فيها الموت أصلاً، أى إن كانوا يذوقون فلا يكون ذلك إلا- الموتة الأولى، وإن [كان «٣»] إيقاع الموتة الأولى في الجنة مستحيلاً، فعرض بالاستثناء إلى استحالة الموت فيها «٤». (٢) البيت

\_\_\_\_\_ (١) في المخطوطة «من». (٢) البيت

للنابغة الذبياني من قصيدة مطلعها «كليني لهم». (ديوان النابغة الذبياني ص: ١١) طبعه دار صادر، بيروت. (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٤) الكشف ٣/ ٤٣٥ بتصرف. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٢٨ هذا إن جعلنا الاستثناء متصلاً، فإن كان منقطعاً، فالمعنى: «لكن الموتة الأولى قد ذاقوها». و يحتمل على الاتصال أن يكون المعنى فيها، أى فى مقدماتها، لأن الذى يرى مقامه فى الجنة عند الجنة عند موته ينزل منزلة من هو فيها، بتأويل الذوق على معنى المستحيل. فهذه ثلاثة أوجه.

### القسم الموفى العشرين الاستثناء والاستدراك

القسم الموفى العشرين الاستثناء والاستدراك ٣/ ٤٩ و وجه التأكيد فيه أنه ثنى ذكره مرتين، مرة فى الجملة و مرة فى التفصيل. فإذا قلت: قام القوم إلا- زيدا، فكأنه كان فى جملتهم، ثم خرج منهم؛ كقوله تعالى: فَسَدَّ جَدَّ الْمَلَائِكَةِ كُلَّهُمْ أَجْمَعُونَ\* إِلَّا إِبْلِيسَ (الحجر: ٣٠-٣١)؛ فإن فيه معنى زائداً على الاستثناء، هو تعظيم أمر الكبيرة التى أتى بها إبليس، من كونه خرق إجماع الملائكة، و فارق جميع الملائكة الأعلى بخروجه مما دخلوا فيه من السجود لآدم؛ و هو بمثابة قولك: أمر الملك بكذا فأطاع أمره جميع الناس، من أمير و وزير إلا- فلانا، فإن الإخبار عن معصية الملك بهذه الصيغة، أبلغ من قولك: [أمر الملك «١»] فعصاه فلان. و فى ضمن ذلك [١٧٠/ أ] وصف الله سبحانه بالعدل فيما ضربه على إبليس من خزي الدنيا، و ختم عليه من عذاب الآخرة. و منه قوله تعالى: فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عاماً (العنكبوت: ١٤) فإن فى الإخبار عن المدة بهذه الصيغة «٢» [تهويلا على السامع؛ ليشهد عذر نوح عليه السلام فى الدعاء على قومه. و حكمه الإخبار عن المدة بهذه الصيغة] «٢» تعظيم للمدة؛ ليكون أول ما يباشر السمع ذكر «الألف» و اختصار اللفظ؛ فإن لفظ القرآن أخصر من «تسعمائة و خمسين عاماً»؛ و لأن لفظ القرآن يفيد حصر العدد المذكور و لا يحتمل الزيادة عليه و لا النقص. و منه قوله تعالى: فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فَنَفَى النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَ شَهِيْقٌ\* خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ (هود: ١٠٦ - ١٠٧) فإنه سبحانه لم يباشر السمع ذكر «الألف» و اختصار اللفظ؛

\_\_\_\_\_ (١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المخطوطة. (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٢٩ وصف الشقاء يعم المؤمن العاصى و الكافر، استثنى من حكم بخلوده فى النار بلفظ مطمع، حيث أثبت الاستثناء المطلق، و أكدده بقوله: إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ (هود: ١٠٧)؛ أى أنه لا- اعتراض عليه فى إخراج أهل الشقاء من النار. و لما علم أن أهل السعادة لا خروج لهم من الجنة أكد خلودهم بعد الاستثناء بما يرفع أصل الاستثناء، حيث قال: عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ (هود: ١٠٨) أى غير منقطع؛ ليعلم أن عطاءه لهم الجنة غير منقطع. و هذه ٣/ ٥٠ المعانى زائدة على الاستثناء اللغوى. و قيل: وجه الاستثناء فيه الخروج من الجنة إلى منزلة أعلى كالرضوان و الرؤية و يؤيده قول بعض الصحابة «١»: و إنا لترجو فوق ذلك مظهرها و صوبه النبى صلى الله عليه و سلم؛ و جعل الزمخشري الاستثناء الأول لخروج أهل النار إلى الزمهير، أو إلى نوع آخر من العذاب «٢» [بناء على مذهبه من تخليد أهل الكبائر فى النار، و جعل الاستثناء الثانى دالاً على نجاه أهل الكبائر من العذاب «٢»]، فكأنه تصوّر أن الاستثناء الثانى لم يحمّل على انقطاع النعيم، لقوله تعالى: عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ (هود: ١٠٨) فكذا الاستثناء الأول لا- يحمل على انقطاع عذاب الجحيم لتناسب أطراف الكلام. و قال: معنى قوله: إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ (هود: ١٠٧) عقب الاستثناء الأول فى مقابلة قوله: عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ (هود: ١٠٨) عقب الثانى، أن الله تعالى يفعل بأهل النار ما يريد من العذاب، كما يعطى لأهل الجنة عطاءه الذى لا انقطاع له «٤». قيل: و ما أصدق فى سياق الزمخشري فى هذا الموضع قول القائل: حفظت شـيئا و غـابت عنك أشـياء

(١) هو الصحابي الجليل عبد الله بن قيس، النابغة الجعدي، رضى الله عنه، و يكنى أبا ليلي و هو جاهلي جاء إلى النبي صلى الله عليه و سلم و أنشده: أتيت رسول الله إذ جاء بالهدى و يتلو كتابا كالمجرة ثيرا بلغنا السماء مجدنا و جدودنا و إنا لنرجو فوق ذلك مظهرا فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم «لا يفضض الله فاك» فبقى عمره لم تنقض له سن. (ابن قتيبة، الشعر و الشعراء أو طبقات الشعراء ص: ١٧٧). (٢) ما بين الحاضرتين ساقط من المخطوطة. (٤) الكشف ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦، بتصرف. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٣٠ / ٣ / ٥١ و ذلك لأن ظاهر الاستثناء؛ هو الإخراج عن حكم ما قبله، و لا- موجب للعدول عن الظاهر في الاستثناء الأول، فحمل على النجاء. و لما كان إنجاء المستحق العذاب «١» محلّ تعجب و إنكار، عقبه بقوله: إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ (هود: ١٠٧)؛ أى من العذاب و الإنجاء منه، بفضله، و لا «٢» يتوجه عليه اعتراض أحد؛ يفعل ما يشاء و يحكم ما يريد. و أما الاستثناء الثاني فلما لم يكن على ظاهره، كان إخراج أهل الجنة المستحقين «٣» [للثواب و قطع النعيم «٣» لا يناسب إنجاء أهل النار المستحقين للعذاب، فلذا «٥» عقّب بقوله: عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْدُودٍ (هود: ١٠٨) بيانا للمقصود. و رعاية هذا الباب أولى من رعاية الباب الذى توهم «٦» الزمخشري؛ فإنّ حاصله يرجع إلى أن الاستثناء الثاني لمّا لم يكن على ما هو الظاهر فى باب الاستثناء، ينبغى ألّا يكون الاستثناء الأول أيضا على ما هو الظاهر. و لا يخفى على المنصف أنّه تعسف. و أما قوله تعالى: لَيْسَ لَهُمْ [١٧٠] بَطْعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ (الغاشية: ٦) فالمعنى لا طعام لهم أصلا؛ لأن الضريع ليس بطعام البهائم فضلا عن الإنسان؛ و ذلك كقولك: ليس لفلان ظل إلا الشمس؛ تريد بذلك نفى الظلّ عنه على التوكيد، و الضريع نبت ذو شوكة يسمى الشبرق فى حال خضرته و طراوته، فإذا يبس سمي الضريع، و الإبل ترعاه طريا لا يابسا. و قريب منه تأكيد المدح بما يشبه الذم، بأن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح، بتقدير دخولها فيها، كقوله تعالى: لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَ لَا تَأْتِيهِمْ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا (الواقعة: ٢٥ - ٢٦) التأكيد فيه من وجهين: على الاتصال فى الاستثناء و الانقطاع.

(١) فى المخطوطة «العذاب». (٢) فى المخطوطة «لا». (٣) فى المخطوطة «للتوبة دفع النعيم عنهم». (٤) فى المخطوطة «فلهذا». (٥) فى المخطوطة «توهمه». البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٣١

## القسم الحادى و العشرون المبالغة

### إشارة

القسم الحادى و العشرون المبالغة و هى أن يكون للشئ صفة ثابتة؛ فتزيد فى التعريف بمقدار شدته أو ضعفه؛ فيدعى له ٣ / ٥٢ من الزيادة فى تلك الصفة ما يستبعد عند السماع «١»؛ أو يحيل عقله ثبوته. و من أحسنها قوله تعالى: أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ (النور: ٤٠)، و هى ظلمة البحر و ظلمة الموج فوقه و ظلمة السحاب فوق الموج. و قوله تعالى: بَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ (الأحزاب: ١٠)، أى كادت تبلغ؛ لأن القلب إذا زال عن موضعه مات صاحبه. و قيل: هو حقيقة، و إن الخوف و الروع يوجب للخائف أن تنفخ رثته، و لا يبعد أن ينهض بالقلب نحو الحنجرة. ذكره الفراء «٢» و غيره. أو أنها لما اتصل وجيها و اضطرابها بلغت الحناجر. و ردّ ابن الأنبارى «٣» تقدير «كادت» فإن «كاد» لا تضمير. و قوله تعالى: وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَرُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ (إبراهيم: ٤٦). و قوله تعالى: تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَ تَخِرُّ الْجِبَالُ هَرَدًا \* أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا (مريم: ٩٠ - ٩١). و منه المبالغة فى الوصف بطريق التشبيه؛ كقوله تعالى: إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ \* كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ (المرسلات: ٣٢ - ٣٣). و قد يخرج الكلام مخرج الإخبار عن الأعظم الأكبر للمبالغة و هو مجاز، كقوله تعالى: ٣ / ٥٣ وَ جَاءَ رَبُّكَ وَ الْمَلَكُ صِفًّا صَفًّا (الفجر: ٢٢)، فجعل مجيء جلائل آياته، مجيئاً له سبحانه، على المبالغة.

(١) في المخطوطة «السامع». (٢) هو يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكريا الفراء تقدمت ترجمته في ١/ ١٥٩. (٣) هو محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر ابن الانباري النحوي اللغوي. تقدمت ترجمته في ١/ ٢٩٩. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٣٢ و كقوله سبحانه: وَ وَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابَهُ (النور: ٣٩)؛ فجعل نقله بالهلكة من دار العمل إلى دار الجزاء وجدانا للمجازى. ومنه ما جرى مجرى الحقيقة، كقوله تعالى: يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ (النور: ٤٣)، فإن اقتران هذه ب «يكاد صرفها إلى الحقيقة، فانقلب من الامتناع إلى الإمكان. وقد تجيء المبالغة مدمجة، كقوله تعالى: سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ (الرعد: ١٠)، فإن المبالغة في هذه الآية مدمجة في المقابلة، وهي بالنسبة إلى المخاطب، لا إلى المخاطب؛ معناه أن علم ذلك متعذر عندكم؛ وإلا فهو بالنسبة إليه سبحانه ليس بمبالغة. وأما قوله تعالى: قُلْ لَوْ كَانَ الْبُخْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي ... (الكهف: ١٠٩) الآية، فقيل: سببها أن اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالوا له: كيف عتفنا بهذا القول: وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا (الإسراء: ٨٥)، ونحن قد أوتينا التوراة، وفيها كلام الله وأحكامه، ونور وهدى! فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم: «التوراة قليل من كثير» (١)، ونزلت «٢» هذه الآية. ٣/ ٥٤ وقيل: إنما نزلت: وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامًا (لقمان: ٢٧). قال المفسرون: والغرض من ذلك الإعلام بكثرة كلماته؛ وهي في نفسها غير (١) أخرجه من رواية عبد الله بن عباس رضى الله عنه: ابن جرير الطبري في تفسيره ١/ ٢٢ / ٥١ عند تفسير قوله تعالى وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامًا ... الآية، وأخرجه بلفظ مقارب من رواية عبد الله بن عباس رضى الله عنه: أحمد بن حنبل في المسند ١/ ٢٥٥، و الترمذي في السنن كتاب (٤٨) باب (١٨) «و من سورة بنى إسرائيل» الحديث (٣١٤٠)، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى كتاب التفسير عزاه له المزني في تحفة الاشراف ٥/ ١٣٣ الحديث (٦٠٨٣)، وأخرجه ابن حبان ذكره ابن بلبان في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١/ ١٥٥ الحديث (٩٩)، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٢/ ٥٣١ كتاب التفسير، وذكره الواحدى فى أسباب النزول بدون إسناد ص: ٢٢٣ و ٢٦٠، وذكره السيوطى فى الدر المنثور ٤/ ١٩٩ عند تفسير قوله تعالى وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ... الآية. (٢) فى المخطوطة «فتزلت». البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٣٣ [١٧١/أ] متناهيه وإنما قرب الأمر على أفهام البشر (١) «بما يتناهى؛ لأنه غاية ما يعهده البشر» [١] من الكثرة. وقال بعض المحققين: إن ما تضمنت الآية أن كلمات الله تعالى لم تكن لتنفيذ، ولم تقتض الآية أنها تنفذ بأكثر من هذه الأقلام والبحور؛ وكما قال الخضر عليه السلام: «ما نقص علمى و علمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من ماء البحر حين غمس (٣) منقاره فيها (٤).» وعدّ بعضهم من هذا القبيل ما جاء من المبالغة فى القرآن من الإغضاء عن العيوب، و الصفح عن الذنوب، و التغافل عن الزلايت، و الستر على أهل المروءات، كقوله تعالى لنبىه صلى الله عليه وسلم: خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ (الأعراف: ١٩٩). وقيل فى تفسيره: أن تصل من قطعك، و تعطى من حرمك و تغفو عن ظلمك. و قوله تعالى: اذْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ... (فصلت: ٣٤) الآية.

### تنبيه

تنبيه ٣/ ٥٥ تحصيل مما سبق أن قصد المبالغة يستلزم فى الحال الإيجاز؛ إما بالحذف، وإما بجعل الشىء نفسى (٥) الشىء، أو بتكرار لفظ يتم بتكرره التهويل والتعظيم، ويقوم مقام أوصاف، كقوله تعالى: الْحَاقَّةُ \* مَا الْحَاقَّةُ (الحاقة: ١-٢). وقد نص سيبويه على هذا كله فى مواضع شتى من كتابه لافتراقها فى أحكام.

### فائدة

فائدة اختلف فى المبالغة على (٦) أقوال: أحدها: إنكار أن تكون من محاسن الكلام لاشتمالها على الاستحالة.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٣) في المخطوطة «غمز». (٤) في المخطوطة «فيه». (٥) في المخطوطة «نفس». (٦) في المخطوطة «في». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٣٤ والثاني: أنها الغاية في الحسن؛ وأعذب الكلام ما بولغ فيه؛ وقد قال النابغة: لنا الجففات الغرّ يلمعن في الصّحى و أسيفنا يقطن من نجده دما «١» والثالث: وهو الأصح؛ أنها من محاسن الكلام؛ ولا ينحصر الحسن فيها فإن فضيلة الصدق لا تنكر ولو كانت معيبة لم ترد في كلام الله تعالى؛ ولها طريقان: [أحدهما] «٢»: أن يستعمل اللفظ في غير معناه لغه، كما في الكناية والتشبيه والاستعارة وغيرها، من أنواع المجاز. والثاني: أن يشفع ما يفهم المعنى بالمعنى على وجه يقتضى زيادة؛ فترادف «٣» «٣» ٥٦ الصفات بقصد التهويل، كما في قوله تعالى: فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ مٌظْلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ (النور: ٤٠).

## القسم الثاني والعشرون الاعتراض

### إشارة

القسم الثاني والعشرون الاعتراض و أسماء [قدامة] «٤»: «التفاتا»، وهو أن يؤتى [في أثناء] «٥» كلام أو كلامين متصلين معنى، بشيء يتم الغرض الأصلي بدون، ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلا بين الكلام والكلامين، لنكتة. وقيل: هو إرادة وصف شيئين: الأول منهما قصدا، والثاني بطريق الالانجرار؛ وله تعليق بالأول بضرب «٦» من التأكيد.

(١) عزو هذا البيت للنابغة خطأ لأنه

من شعر حسان بن ثابت رضي الله عنه وقد أورده الزركشي في كتابه ثانية في ٣/٤١٧ مع عزوه إلى حسان و لكن عقب عليه باعتراض للنابغة على حسان وهذا هو الصواب وانظر البيت في ديوانه ١/٣٥، في قصيدة مطلعها: ألم تسأل الزرع الجديد التكلما ... (٢) ساقط من المخطوطة. (٣) في المخطوطة «فترداد». (٤) هو قدامة بن جعفر بن قدامة أبو الفرج الكاتب توفي سنة (٣٣٧) تقدمت ترجمته في ١/١٥٦ وما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٦) في المخطوطة «لضرب». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٣٥ وعند النحاة جملة صغرى تتخلل جملة كبرى على جهة التأكيد. وقال الشيخ عز الدين في [أماله «١»]: «الجملة المعترضة تارة تكون مؤكدة، وتارة تكون مشددة، لأنها إما ألا تدل على معنى زائد «٢» [على ما دل عليه الكلام بل دلت عليه فقط، فهي مؤكدة. وإما أن تدل عليه وعلى معنى زائد] «٢»، فهي مشددة». انتهى. وذكر النحاة مما تتميز به الجملة الاعتراضية عن الحالية كونها طلبية، كقوله تعالى: وَمَنْ يَعْرِزْ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ (آل عمران: ١٣٥)، فإنه معترض بين: فَاسْتَعْفِرُوا لِدُنُوبِهِمْ ٥٧/٣ (آل عمران: ١٣٥)، وبين: وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا (آل عمران: ١٣٥). وله أسباب: منها تقرير الكلام، كقولك: فلان أحسن بفلان ونعم ما فعل. ورأى من الرأى كذا وكان صوابا. ومنه قوله تعالى: تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ (يوسف: ٧٣)، لَقَدْ عَلِمْتُمْ اعتراض؛ والمراد تقرير إثبات البراءة من تهمة السرقة. وقوله: وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ (محمد: ٢). وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ (النمل: ٣٤)، واعتراض بقوله: وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ (النمل: ٣٤)، بين كلامها. وقوله: وَأَتُوا بِهِ مُمْتَسِبَةً (البقرة: ٢٥).

(١) ساقط من المخطوطة. والشيخ عز الدين هو عبد العزيز بن عبد السلام السلمى تقدمت ترجمته في ١/١٣٢ وأما كتابه أمالي عز الدين بن عبد السلام فهو مخطوط يوجد منه خمس نسخ: نسخة في المتحف البريطاني بعنوان (مسائل وأجوبة في علوم متعددة من القرآن والحديث والفقهاء) رقم ٧٧١٣/٥٧٠، ونسخة في المتحف البريطاني بدون عنوان، رقم -٩٦٩١ dda ونسخة في دار الكتب المصرية رقم (٧٧ تفسير م) عنوانها (فوائد العز بن عبد السلام، وتسمى أيضا إعجاز القرآن) ١٦٦ ورقة. ونسخة في الخزانة الألوسية



في مكتبة المتحف العراقي و عنوانها (فوائد في علوم القرآن) رقم ٨٧٥٤-٢٣٤ صفحة. و نسخة في مكتبه كوبرللي باستنبول رقم ٤٤-٩٣ صفحة. (العز بن عبد السلام حياته للوهيبي ص: ١١٩). (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٣٦ [١٧١/ب] ومنها قصد التنزيه، كقوله تعالى: وَ يَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ (النحل: ٥٧)، فاعتراض (١) «سُبْحَانَهُ لِعَرْضِ التَّنْزِيهِ وَ التَّعْظِيمِ، وَ فِيهِ الشَّنَاعَةُ عَلَى مَنْ جَعَلَ الْبَنَاتَ لِلَّهِ. وَ مِنْهَا قَصْدُ التَّبَرُّكِ، وَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: لَتَدْخُلَنَّ الْمَسَاجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ (الفتح: ٢٧). وَ مِنْهَا قَصْدُ التَّأْكِيدِ: كَقَوْلِهِ: فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ \* وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (الواقعة: ٧٥-٧٦). وَ فِيهَا اعْتِرَاضَانٌ؛ فَإِنَّهُ اعْتَرَضَ بِقَوْلِهِ؛ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ (الواقعة: ٧٦) بَيْنَ الْقَسَمِ وَ جَوَابِهِ، وَ اعْتَرَضَ بِقَوْلِهِ: لَوْ تَعْلَمُونَ (الواقعة: ٧٦) بَيْنَ الصِّفَةِ وَ الْمَوْصُوفِ؛ وَ الْمُرَادُ تَعْظِيمُ شَأْنِ مَا أُقْسِمَ بِهِ مِنْ مَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَ تَأْكِيدُ إِجْلَالِهِ فِي النُّفُوسِ، لَا سِيَّمَا بِقَوْلِهِ: لَوْ تَعْلَمُونَ (الواقعة: ٧٦). وَ قَوْلُهُ: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضَيِّعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا \* أَوْلَيْكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ (الكهف: ٣٠-٣١) ف «أَوْلَيْكَ» الْخَبْرُ «إِنَّا لَا- نَضَيِّعُ» اعْتِرَاضٌ. وَ مِنْهَا كَوْنُ الثَّانِي بَيَانًا لِلأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (البقرة: ٢٢٢)، فَإِنَّهُ اعْتِرَاضٌ وَقَعَ بَيْنَ قَوْلِهِ: فَأَتَوْهُنَّ (البقرة: ٢٢٢)، وَ بَيْنَ قَوْلِهِ: نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ (البقرة: ٢٢٣)، وَ هُمَا مُتَصِلَانِ مَعْنَى؛ لِأَنَّ الثَّانِي بَيَانٌ لِلأَوَّلِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ يَحْصُلُ مِنْهُ الْحَرْثُ. وَ فِيهِ اعْتِرَاضٌ بِأَكْثَرِ مِنْ جَمَلَةٍ. وَ مِنْهَا تَخْصِيصُ أَحَدِ الْمَذْكُورِينَ بِزِيَادَةِ التَّأْكِيدِ عَلَى أَمْرٍ عُلِقَ بِهِمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: وَ وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتُهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَ فِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَ لِيَوَالِدَيْكَ (لقمان: ١٤)، فَاعْتَرَضَ بِقَوْلِهِ: حَمَلَتُهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَ فِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ (لقمان: ١٤) بَيْنَ وَ وَصَّيْنَا، وَ بَيْنَ الْمَوْصَى بِهِ، وَ فَائِدَةُ ذَلِكَ إِذْكَارُ الْوَلَدِ بِمَا كَابَدَتْهُ أُمُّهُ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي حَمَلِهِ وَ فِصَالِهِ، فَذَكَرَ الْحَمْلَ وَ الْفِصَالَ يَفِيدُ زِيَادَةَ التَّوْصِيَةِ بِالْأُمِّ، لِتَحْمَلِهَا مِنَ الْمَشَاقِ وَ الْمُتَاعِبِ فِي حَمْلِ الْوَلَدِ مَا لَا يَتَكَلَّفُهُ الْوَالِدُ، وَ لِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ التَّوْصِيَةُ بِالْأُمِّ ثَلَاثًا، وَ بِالْأَبِ مَرَّةً.

(١) في المخطوطة «فاعترض». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٣٧ و منها زيادة الرد على الخصم، كقوله تعالى: وَ إِذْ قَاتَلْتُمُ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ... (البقرة: ١٧٢) الآية فقوله: وَ اللَّهُ مُخْرِجٌ (البقرة: ٧٢) اعترض بين المعطوف و المعطوف عليه. و فائدته أن يقرَّر «١» [في أنفس المخاطبين أن تدارؤ بني إسرائيل في قتل تلك «١» الأنفس «٣» لم يكن نافعاً لهم في إخفائه و كتمانها، لأن الله تعالى مظهر لذلك و مخرجه، و لو جاء الكلام خالياً من هذا الاعتراض لكان وَ إِذْ قَاتَلْتُمُ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا (البقرة: ٧٢) فَقَلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا (البقرة: ٧٣). وَ قَوْلُهُ: وَ إِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ (النحل: ١٠١)، فَاعترض بين «إذ» و جوابها بقوله: وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ (النحل: ١٠١)؛ فَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَجِيبَهُمْ عَنْ دَعْوَاهُمْ فَجَعَلَ الْجَوَابَ اعْتِرَاضًا. قَوْلُهُ «٤»: وَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ (الزمر: ٤٥) إِلَى قَوْلِهِ: يَلِ هِيَ فِتْنَةٌ وَ لَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (الزمر: ٤٩). وَ قَوْلُهُ: قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ (الزمر: ٤٦) إِلَى قَوْلِهِ: وَ حَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (الزمر: ٤٨) اعترض في أثناء الكلام. وَ هُوَ قَوْلُهُ: وَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ (الزمر: ٤٥) الآية، وَ ذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ (الزمر: ٤٩) سَبَبٌ عَنْ قَوْلِهِ: وَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ (الزمر: ٤٥) عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ يَشْمَتُونَ مِنْ تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ يَسْتَبْشِرُونَ بِالشَّرْكِ الَّذِي هُوَ ذِكْرُ الْآلِهَةِ؛ فَإِذَا مَسَّ أَحَدَهُمْ ضُرٌّ أَوْ أَصَابَتْهُ شِدَّةٌ تَنَاقَضَ فِي دَعْوَاهِ، فَدَعَا مِنْ اشْمَازٍ مِنْ ذِكْرِهِ وَ انْقَبَضَ مِنْ تَوْحِيدِهِ وَ لَجَأَ إِلَيْهِ دُونَ الْآلِهَةِ، فَهُوَ اعْتِرَاضٌ بَيْنَ السَّبَبِ وَ الْمَسْبَبِ، فَتَيَدُّ الْقَوْلِ بِمَا فِيهِ مِنْ دَعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ بِأَمْرِهِ بِذَلِكَ، وَ بِقَوْلِهِ أَنْتَ تَحْكُمُ [١٧٢/أ] بَيْنَ عِبَادِكَ (الزمر: ٤٦) ثُمَّ عَقِبَهُ مِنَ الْوَعِيدِ الْعَظِيمِ أَشَدَّ التَّأْكِيدِ وَ اعْظَمَهُ وَ أَبْلَغَهُ؛ وَ لِذَلِكَ كَانَ اتِّصَالُ قَوْلِهِ: وَ إِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ (الزمر: ٨) لِلْسَّبَبِ الْوَاقِعِ ٣/ ٦٠ فِيهَا، وَ خَلَوْ الْأَوَّلُ، مِنْهُ مِنَ الْأَمْرِ اشْتِرَاكٍ «٥» جَمَلَةٌ مَعَ جَمَلَةٍ، وَ مَنَاسِبَةٌ أَوْجِبَتِ الْعَطْفَ بِالْوَاوِ الْمَوْضُوعَةَ لِمَطْلُوقِ الْجَمْعِ، كَقَوْلِهِمْ: قَامَ زَيْدٌ وَ عَمْرُو. وَ تَسْبِيبُ السَّبَبِ مَعَ مَا فِي ظَاهِرِ الْآيَةِ مِنْ (١) ما بين

الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٣) في المخطوطة «النفوس». (٤) في المخطوطة «و قوله». (٥) في المخطوطة «اشترأكه». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٣٨ اشتمزازهم ليس يقتضى التجاءهم إلى الله تعالى، و إنما يقتضى إعراضهم عنه من جهة أن سياق الآية



يقتضى إثبات التناقض؛ و ذلك أنك تقول: زيد يؤمن بالله تعالى: فإذا مسه الضرّ لجأ إليه «١» [فهذا سبب ظاهر مبني على اطراد الأمر و تقول: زيد كافر بالله، فإذا مسه ضرّ لجأ إليه «١»، فتجىء بالفاء هنا كالأول لغرض التزام التناقض، أو العكس، حيث أنزل الكافر كفره منزلة الإيمان في فصل سبب الالتجاء؛ فأنت تلزمه «٣» العكس؛ بأنك «٤» إنما تقصد بهذا الكلام الإنكار و التعجب من فعله. و قوله: وَ يُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (الزمر: ٦١) بقوله: اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَ هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ \* لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ (الزمر: ٦٢-٦٣) اعتراض واقع في أثناء كلام متصل؛ و هو قوله: وَ يُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (الزمر: ٦١)، وَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ (الزمر: ٦٣)، و هو على مهيع أسلوب القرآن؛ من ذكر الضدّ عقب الضدّ [كثير] «٥» كما قيل: و بضدها تبيين الأشياء و منها الإدلاء بالحجة؛ كقوله تعالى: وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَسَيُلَوِّهُمُ الْأَهْلُ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ \* بِالْبَيِّنَاتِ وَ الزُّبُرِ (النحل: ٤٣-٤٤)، فاعتراض بقوله: فَسَيُلَوِّهُمُ الْأَهْلُ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (النحل: ٤٣) و بين قوله: بِالْبَيِّنَاتِ وَ الزُّبُرِ (النحل: ٤٤) إظهارا لقوة الحجة عليهم. ٣/ ٦١ و بهذه الآية ردّ ابن مالك «٦» على أبي على الفارسي «٧» قوله: «إنه لا يعترض بأكثر من جملة واحدة».

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المخطوطة. (٣) في المخطوطة «فإنه يلزمه». (٤) في المخطوطة «فإنك». (٥) ساقط من المطبوعة. (٦) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي الشافعي، تقدمت ترجمته في ١/ ٣٨١. (٧) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار تقدمت ترجمته في ١/ ٣٧٥. و في المخطوطة «أبو موسى الفارسي» و هو تصحيف واضح. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٣٩ و ردّ: بأن جملة الأمر دليل [على «١»] للجواب عند الأكثرين و نفسه عند آخرين، فهو «٢» مع جملة الشرط، كالجمله الواحدة. نعم جوزوا في قوله تعالى: مُتَكَيِّفِينَ عَلَى فُرْشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِشْتَبَاتٍ (الرحمن: ٥٤)، أن يكون حالا- من قوله: وَ لِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ (الرحمن: ٤٦)، فلزم الاعتراض بسبع جمل مستقلات؛ إن كان: ذَوَاتَا أَفْنَانٍ (الرحمن: ٤٨)، خبر مبتدأ محذوف؛ و إلا فيكون بست جمل. و قال الزمخشري في قوله تعالى: وَ لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ وَ لَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ \* أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ... (الأعراف: ٩٦-٩٧) الآية: «إن في هذه الآية الكريمة سبع جمل معترضة: جملة الشرط، و «اتقوا» و «فتحنا» و «كذبوا» و «أخذناهم» و «بما كانوا يكسبون». و زعم أن أفأمن (الأعراف: ٩٧) معطوف على فَأَخَذْنَاهُمْ بَعْتَهُ (الأعراف: ٩٥)، و كذا نقله ابن مالك عن الزمخشري و تبعه أبو حيان «٣»، و لم يوجد ذلك في كلام الزمخشري! قال ابن مالك: «ورد عليه من ظن أن الجملة و الكلام مترادفان، قال: و إنما «٤» اعترض بأربع جمل؛ و زعم أن من عند وَ لَوْ أَنَّ (الأعراف: ٩٦) إلى وَ الْأَرْضِ (الأعراف: ٩٦) جملة؛ لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه». [انتهى «٥»]. و في القولين نظر؛ أما على قول ابن مالك فينبغي أن يكون بعدها ثمان جمل؛ أحدها: وَ هُمْ لَا يَشْعُرُونَ (الأعراف: ٩٥) و أربعة في حيز «لو» و هي آمَنُوا وَ اتَّقَوْا و «فتحنا»، ٣/ ٦٢ و المركبة مع أن وصلتها مع «ثبت» مقدرًا على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية، و السادسة وَ لَكِنْ كَذَّبُوا (الأعراف: ٩٦) و السابعة فَأَخَذْنَاهُمْ (الأعراف: ٩٦) و الثامنة بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (الأعراف: ٩٦). «٦» [و أما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل؛ أحدها: وَ هُمْ لَا

(١) ساقط من المطبوعة، و في

المخطوطة «على الجواب». (٢) في المخطوطة «فهي». (٣) هو محمد بن يوسف بن علي الغرناطي أثير الدين. تقدمت ترجمته في ١/ ١٣٠. (٤) في المخطوطة «إنما». (٥) ساقط من المطبوعة. (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٤٠ يَشْعُرُونَ (الأعراف: ٩٥)؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها و ليست مستقلة برأسها؛ و الثانية «لو» و ما في حيزها، جملة واحدة فعلية إن قدر: «و لو ثبت أن أهل القرى آمنوا و اتقوا»، أو اسمية و فعلية إن قدر إيمانهم، و اتقوا ثابتان، و الثالثة وَ لَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (الأعراف: ٩٦) كله جملة. و ينبغي على قواعد البيانين أن يعدوا لكل جملة واحدة لارتباط بعضها ببعض، و على رأى النحاة ينبغي أن يكون وَ لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَ اتَّقَوْا (الأعراف: ٩٦) جملة [١٧٢/ ب واحدة «١»] لأن جملة «و اتقوا» معطوفة على

خير «أن» و «لفتحنا» جملة ثانية و ما بعدها جملة واحدة [١] «لارتباط الشرط بالجزاء لفظاً، وَ لَكِنْ كَذَّبُوا (الأعراف: ٩٦) ثانية أو ثالثة فَأَخَذْنَا هُمْ (الأعراف: ٩٦) ثالثة أو رابعة، و بما كانوا يَكْفِرُونَ (الأعراف: ٩٦) متعلق ب «أخذناهم» فلا يعدّ اعتراضاً. وقوله وَ غِيضَ الْمَاءِ وَ قُضِيَ الْأَمْرُ وَ اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ (هود: ٤٤)، فهذه ثلاث جمل معترضه بين وَ قِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ (هود: ٤٤) و بين وَ قِيلَ بَعْدًا (هود: ٤٤). و فيه اعتراض في اعتراض، فَإِنَّ وَ قُضِيَ الْأَمْرُ (هود: ٤٤) معترض بين وَ غِيضَ الْمَاءِ (هود: ٤٤) و بين وَ اسْتَوَتْ (هود: ٤٤). و لا مانع من وقوع الاعتراض في الاعتراض، كقوله: وَ إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَغْلَمُونَ عَظِيمٌ (الواقعة: ٧٦). ٦٣/٣ منه قوله تعالى في سورة العنكبوت ذاكراً عن إبراهيم قوله: اعْبُدُوا اللَّهَ وَ اتَّقُوهُ (الآية: ١٦) ثم اعترض تسلياً لقلب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ بقوله: وَ إِنَّ تَكْذِبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَّمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ وَ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ (العنكبوت: ١٨)، و ذكر آيات، إلى أن قال: فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ (العنكبوت: ٢٤) يعنى قوم إبراهيم، فرجع إلى الأول. و جعل الزمخشري [٣] قوله تعالى: فَاسْتَفْتِهِمْ (الصافات: ١٤٩)، و فى آخر الصافات (١) ما بين الحاصرتين ساقط

من المطبوعه. (٣) ذكر قوله فى الكشاف ٣١٢/٣ عند تفسير قوله تعالى فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ ... الآية [١٤٩: الصافات، بتصرف. البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٤١ معطوفاً على فَاسْتَفْتِهِمْ (الآية: ١١) فى أول السورة؛ و قال فى قول بعضهم [فى «١»: نَذِيرًا لِلْبَشَرِ (المدثر: ٣٦): إنه حال من فاعل قُمْ (المدثر: ٢) فى أول هذه السورة، هذا من بدع التفاسير و هذا الذى ذكره فى الصافات منه. و من العجب دعوى بعضهم كسر همزة «إن» فى قوله تعالى: إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ (ص: ٦٤) على جواب القسم فى قوله تعالى: وَ الْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ (ص: ١)، حكاه الرماني [٢]. فإن قيل: أين خبر «إن» فى قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ... [الآية] [٣] (فصلت: ٤١) قيل الخبر: أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ (فصلت: ٤٤).

## فوائد

فوائد ٦٤/٣ قال ابن عمرو «٤»: لا- يجوز وقوع الاعتراض بين واو العطف و ما دخلت عليه؛ و قد أجازاه قوم فى «٥» «ثم» و «أو» «٥» فتقول: «زيد قائم ثم و الله عمرو». و قوله تعالى: إِنَّ يَكُنْ غَيْبًا أَوْ قَفِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا «٧» [فلا- تَتَّبِعُوا. (النساء: ١٣٥) جواب الشرط فقوله: فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا] «٧» (النساء: ١٣٥) اعتراض بين الشرط و جوابه مع أن فيه فاء و الجملة مسندة ل «يكن». قال الطيبي «٩»: سئل الزمخشري عن قوله تعالى: فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ (المدثر: ٥٥): أ هو (٢) ساقط من المخطوطة. (١) ساقط من المخطوطة. (٢) هو على

بن عيسى بن على، أبو الحسن النحوى المعروف بالزمانى تقدمت ترجمته فى ١/ ١١١. (٣) ساقط من المطبوعه. (٤) هو محمد بن محمد بن أبى على، جمال الدين، ابن عمرو، تقدم التعريف به فى ٣/ ٢٢. (٥) اضطربت العبارة فى المخطوطة كما يلى (و أو لأن أو لا يقمن معا بأنفسهن). (٧) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعه. (٩) هو الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي الإمام المشهور، كان ذا ثروة من الإرث و التجارة فلم يزل ينفق ذلك فى وجوه الخيرات إلى أن كان فى آخر عمره فقيراً، و كان كريماً متواضعاً حسن المعتقد شديد الرد على الفلاسفة و المبتدعة مظهرها فضائحهم، كثير الحياء ملازماً للجماعة من تصانيفه «شرح المشكاة» و «شرح الكشاف» و غيرها توفى سنة (٧٤٣هـ) (ابن حجر، الدرر الكامنة ٢/ ٦٨). البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٤٢ اعتراض؟ قال: لا، لأن من شرط الاعتراض أن يكون بالواو و نحوها؛ و أما بالفاء فلا. و فهم صاحب «فرائد القلائد» «١» من هذا اشتراط الواو، فقال: و قد ذكر الزمخشري: إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا (مريم: ٤١ و ٥٦) هذه الجملة اعتراض بين البدل و بين المبدل منه، أعنى «إبراهيم» و «إذ» قال: هذا معترض لأنه اعتراض «٢» بدون الواو بعيد عن الطبع و عن الاستعمال، و ليس كما قال، فقد يأتى بالواو كما سبق فى الأمثلة، و بدونها «٣» كقوله سبحانه: وَ لَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ (النحل: ٥٧). و قد اجتمعا فى قوله: فَلَـأ أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ\* وَ إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَغْلَمُونَ عَظِيمٌ\* إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (الواقعة: ٧٥-٧٦-٧٧).

## القسم الثالث والعشرون الاحتراس

## إشارة

القسم الثالث والعشرون الاحتراس ٣ / ٦٥ وهو أن يكون الكلام محتملاً لشيء بعيد، فيؤتى بما يدفع ذلك الاحتمال؛ كقوله تعالى: اسئلك يدك في جيبيك تخرج بيضاء من غير سوء (القصص: ٣٢)، فاحترس سبحانه بقوله: مِنْ غَيْرِ سُوءٍ (القصص: ٣٢) عن إمكان أن يدخل في ذلك البهق «٤» والبرص. وقوله تعالى: أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين (المائدة: ٥٤) فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة وهو السهولة لتوهم أن ذلك لضعفهم، فلما قيل: أعززة على الكافرين (المائدة: ٥٤) علم أنها منهم تواضع؛ ولهذا عدى «الذل» بعلى لتضمنه معنى العطف (\_\_\_\_\_ ١). هو

محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، البدر أبو محمد العيني، الحلبي الأصل العينتابي المولد ثم القاهري الحنفي ولد في السابع عشر من رمضان سنة (٧٦٢هـ) في عنتاب فنشأ بها وقرأ القرآن، وأكمل الدين ونظر في الصرف والعربية والمنطق، وسمع عن العسقلاني «الشاطبية» وعلی الزين العراقي «صحيح مسلم» و«الإمام»، وهو إمام عالم فاضل مشارك في علوم وعنده حشمة مروءة وعصبية وديانة ولم يزل ملازماً للجمع والتصنيف حتى مات سنة (٨٥٥هـ) من مصنفاته «عمدة القارى شرح صحيح البخارى» و«فرائد القلائد» (السخاوى، الضوء اللامع ٥ / ١٣١) وأما كتابه فقد طبع في مصر باسم «فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد» وهو المعروف بالشواهد الصغرى، سنة ١٢٩٧ هـ / ١٨٧٩ م (سركيس، معجم المطبوعات ص: ١٤٠٤). (٢) في المخطوطة «لأن الاعتراض». (٣) في المخطوطة «و بدونه». (٤) البهق: بياض دون البرص، يعترى الجسد بخلاف لونه ليس من البرص (ابن منظور، لسان العرب ١٠ / ٢٩). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٤٣ وكذلك قوله تعالى [١٧٣ / أ]: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ (الفتح: ٢٩). وقوله تعالى: لَا يَحِطْمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (النمل: ١٨) فقوله: وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (النمل: ١٨) احتراس بين أن من عدل سليمان وفضله وفضل جنوده أنهم لا يحطمون نملها فما فوقها إلا بالألأ يشعروا بها. وقد قيل: إنما كان تبسم سليمان سرورا بهذه الكلمة منها؛ ولذلك أكد التبسم بالضحك؛ لأنهم يقولون: تبسم كتبسم الغضبان، لينبه على أن تبسمه تبسم سرور. ومثله قوله تعالى: فَتَصَبَّيْكُمْ مِنْهُمْ مَعْرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ (الفتح: ٢٥) التفات إلى أنهم لا يقصدون ضرر مسلم. وقوله تعالى: وَقِيلَ بُعِدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (هود: ٤٤)؛ فإنه سبحانه لما أخبر بهلاك من هلك بالطوفان، عقبهم «١» بالدعاء عليهم، و وصفهم بالظلم، ليعلم أن جميعهم كان مستحقاً للعذاب، احتراس من ضعف يوهم أن الهلاك بعمومه ربما شمل من لا يستحق العذاب؛ فلما ٣ / ٦٦ دعا على الهالكين، و وصفهم بالظلم علم استحقاقتهم لما نزل بهم وحل بساحتهم، مع قوله أولاً: وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ (هود: ٣٧). وأعجب احتراس «٢» [وقع في القرآن «٢»] قوله تعالى مخاطباً لنبيه عليه السلام: وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعُرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ... الآية (القصص: ٤٤). وقال حكاية عن موسى: وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ (مريم: ٥٢)، فلما نفى سبحانه عن رسوله أن يكون بالمكان الذى قضى لموسى فيه الأمر عرّف المكان بالغربى ولم يقل في هذا الموضع الأيمن كما قال: وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ «٤» [الطور الأيمن «٤»] (مريم: ٥٢) أدبا مع النبى «٦» صلى الله عليه وسلم أن ينفى عنه كونه بالجانب الأيمن، أو يسلب عنه لفظاً مشتقاً من اليمن، أو «٧» مشاركا لمادته «٧»، ولما أخبر عن موسى عليه السلام ذكر الجانب الأيمن تشريفاً (\_\_\_\_\_ ١) في المخطوطة «عقبه». (٢) ما بين

الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٤) ساقط من المخطوطة. (٦) في المخطوطة «للنبي». (٧) اضطربت العبارة في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٤٤ لموسى؛ فراعى في المقامين حسن الأدب معهما، تعليماً للأمة، وهو أصل «١» عظيم في الأدب في الخطاب. وقوله: إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ (المنافقون: ١) فإنه لو اختصر لترك: وَاللَّهُ يَعْلَمُ؛ لأن سياق الآية لتكذيبهم في دعوى الإخلاص في الشهادة، لكن حسن ذكره رفع

توهم أن التكذيب للمشهود به في نفس الأمر. وقوله حاكيا عن يوسف عليه السلام: وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ (يوسف: ١٠٠) ولم يذكر الجب مع أن النعمة فيه أعظم [من السجن] «٢» لوجهين: ٣/ ٦٧ أحدهما: لثلا يستحيى إخوته، والكريم يغضى؛ ولا سيما في وقت الصفاء. والثاني: لأن السجن كان باختياره، فكان الخروج منه أعظم، بخلاف الجب. وقوله: تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي الْمَهْدِ وَكَهَلًا (المائدة: ١١٠)؛ وإنما ذكر الكهولة مع أنه لا إعجاز فيه؛ لأنه كان في العادة، أن من يتكلم في المهدي أنه لا يعيش ولا يتمادى به العمر، فجعل الاحتراس بقوله: وَكَهَلًا (المائدة: ١١٠). ومنه قوله: فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ (النحل: ٢٦)، والسقف لا يكون إلا من فوق؛ لأنه سبحانه رفع الاحتمال الذي يتوهم من أن السقف قد يكون من تحت بالنسبة؛ فإن كثيرا من السقوف يكون أرضا لقوم و سقفا لآخرين؛ فرفع تعالى هذا الاحتمال بشيئين و هما قوله: عَلَيْهِمُ (النحل: ٢٦)، و لفظه (خر) لأنها لا تستعمل إلا فيما [١٧٣] ب هبط أو سقط من العلو إلى سفلى. وقيل: إنما أكد ليعلم أنهم كانوا حاليين «٣» تحته، والعرب تقول: خر علينا سقف و وقع علينا حائط، «٤» [فجاء بقوله: مِنْ فَوْقِهِمْ (النحل: ٢٦)، ليخرج هذا الشك الذي في كلامهم، فقال: مِنْ فَوْقِهِمْ، أى عليهم وقع «٤»؛ و كانوا تحته، فهلكوا و ما قتلوا] (١) ساقط من المخطوطة.

(٢) ساقط من المخطوطة. (٣) في المخطوطة «خالد بن». (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٤٥ وقوله تعالى: فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ (البقرة: ٢٢٣)؛ لأنه لما كان يحتمل معنى «كيف» و «أين» احتسب بقوله: حَرْثَكُمْ؛ لأن الحرث لا يكون إلا حيث [تنتبت «١» البذور، و ينتب الزرع، و هو المحل المخصوص. وقوله: وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ (الزخرف: ٣٩)؛ و ذلك لأن الاشتراك في المصيبة يخفف منها، و يسلى عنها؛ فأعلم سبحانه أنه لا ينفعهم ذلك.

### فائدة

فائدة ٣/ ٦٨ عاب قدامه «٢» على ذى الرمة «٣» قوله: ألا يا اسلمى يا دار مئى على البلى و لا زال منهلاً بجرعائك القطر فإنه لم يحترس، و هلاً «٤» قال كما قال طرفه: فسقى ديارك غير مفسدها [صوب الغمام و ديمه تهمة «٥» و أوجب بأنه قدّم الدعاء بالسلامة للدار. و قيل: لم يرد بقوله: «و لا زال منهلاً» اتصال الدوام بالسيقيا من غير إقلاع، و إنما ذلك بمثابة من يقول: ما زال فلان يزورنى، إذا كان متعاهدا له بالزيارة] (١) ساقط من

المخطوطة. (٢) هو قدامه بن جعفر بن قدامه الكاتب، تقدمت ترجمته فى ١/ ١٥٦. (٣) هو غيلان بن عقبه بن بهيس بن مسعود العدوى من مضر، أبو الحارث ذو الرمة شاعر من فحول الطبقة الثانية فى عصره، قال أبو عمرو بن العلاء: «فتح الشعر بامرئ القيس و ختم بذى الرمة» و كان شديد القصر دميما يضرب لونه إلى السواد، أكثر شعره تشيب و بكاء أطلال، و امتاز بإجادة التشبيه. توفى بأصبهان و قيل بالبادية سنة (١١٧-هـ) (ابن قتيبة، الشعر و الشعراء ص: ٣٥٠) و (الزركلى، الأعلام ٥/ ١٢٤) (٤) فى المخطوطة «و هذا». (٥) هو طرفه بن العبد بن سفيان و هو صاحب المعلقة المشهورة و مطلعها «لخولة أطلال بركة ثمهد» و له بعدها شعر حسن و ليس عند الرواة من شعره إلا القليل و كان فى حسب من قومه جريئا على هجائهم و هجاء غيرهم، و كان قد تناول بهجائه عمرو بن هند فأرسل إليه و كتب إلى عامله فى البحرين فقتله (ابن قتيبة، الشعر و الشعراء ١٠٣ و أما بيت الشعر فى (ديوانه، طبعه دار صادر ص: ٨٨). البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٤٦

### القسم الرابع و العشرون التذييل

القسم الرابع و العشرون التذييل مصدر «ذيل» للمبالغة؛ و هى لغه، جعل الشئ ذيلا للآخر. و اصطلاحا أن «١» يؤتى بعد تمام «١» الكلام بكلام مستقل فى معنى الأول؛ تحقيقا لدلالة منطوق الأول، أو مفهومه؛ ليكون معه كالدليل ليظهر المعنى عند من لا يفهم؛ و يكمل عند من فهمه. كقوله تعالى: ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا (سبأ: ١٧)، ثم قال عز من قائل: ٣/ ٦٩ وَ هَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ (سبأ: ١)

(١٧)، أى هل يجازى ذلك الجزاء الذى يستحقه الكفور إلا الكفور؛ فإن جعلنا الجزاء عاما كان الثانى مفيدا فائدة زائدة. و قوله: وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا (الإسراء: ٨١). و قوله: وَمَا جَعَلْنَا لِشَيْءٍ مِنْ قَلْبِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ (الأنبياء: ٣٤). و قوله: وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ \* إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَ لَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَ لَا يُبْنِتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ (فاطر: ١٣-١٤). فقوله: وَلَا يُبْنِتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ (فاطر: ١٤) تذييل لاشتماله على ... «٣» و قوله «٤»: فَاسْتَكْبَرُوا وَ كَانُوا قَوْمًا عَالِينَ (المؤمنون: ٤٦). و قوله: فَاسْتَكْبَرُوا وَ كَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ (الأعراف: ١٣٣). و جعل القاضى أبو بكر فى كتابه «الإعجاز» «٥» منه قوله تعالى: إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَ جَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ مِنْهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُدْبِحُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَ يَسْتَحْيُونَ نِسَاءَهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مِنَ الْمُفْسِدِينَ (القصص: ٤). و قوله: فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ جُنُودَهُمْ كَانُوا خٰطِئِينَ (القصص: ٨).

(١) عبارة المخطوطة «أن يأتى بتمام».

(٣) بياض فى المطبوعة. (٤) فى المخطوطة (قوله). (٥) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد البصرى المالكى الأصولى تقدمت ترجمته فى ١١٧/١، و أما كتابه «الإعجاز» فقد تقدم ذكره فى ١٤٥/١. البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٤٧ و يحتمل أن يكون من التعليل. و قوله: إِنَّا وَحَدَّثْنَا أَبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَ إِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ (الزخرف: ٢٢)، فقوله: وَ كَذَلِكَ (الزخرف: ٢٣)، تذييل، أى فذلك شأن الأمم مع الرسل، و قوله: ٧٠/٣ ما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَوْمِهِ مِنْ نَذِيرٍ (الزخرف: ٢٣) [تفسير للتذييل جعل «١» التذييل هنا من التفسير.

### القسم الخامس والعشرون التتميم

القسم الخامس والعشرون التتميم و هو أن يتم الكلام، فيلحق به ما يكمله، إما مبالغة، أو احتراز، أو احتياط. و قيل: هو أن يأخذ فى معنى فيذكره غير مشروح؛ و ربما كان السامع لا يتأمله ليعود المتكلم إليه شارحا؛ كقوله تعالى: وَيَطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مَشْرُوبًا وَ يَتِيمًا وَ أَسِيرًا (الإنسان: ٨)، فالتتميم فى قوله: عَلَىٰ حُبِّهِ (الإنسان: ٨)، جعل الهاء كناية عن الطعام مع اشتهاؤه. و كذلك قوله: وَ آتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ (البقرة: ١٧٧). و كقوله تعالى [١٧٤/١]: وَ مَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ (النساء: ١٢٤)، فقوله: وَ هُوَ مُؤْمِنٌ (النساء: ١٢٤) تتميم فى غاية الحسن.

### القسم السادس والعشرون الزيادة

#### إشارة

القسم السادس والعشرون الزيادة و الأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة فى كتاب الله، و يسمونه التأكيد. و منهم من يسميه بالصلة. و منهم من يسميه المقحم. قال ابن جنى: «كل حرف زيد فى كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة ٧١/٣ أخرى. و بابها الحروف و الأفعال (\_\_\_\_\_).» (١) فى المخطوطة «فجعل» و ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٤٨ كقوله تعالى: فَبِمَا نَقَضْتُمْ هِمَّ مِيثَاقِهِمْ (المائدة: ١٣). فَبِمَا رَحِمْتَهُ مِنَ اللَّهِ (آل عمران: ١٥٩). و قوله: قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا (مريم: ٢٩) «١» [قيل: كَانَ هَاهُنَا زَائِدَةٌ؛ وَ إِلَّا لم يكن فيه إعجاز؛ لأن الرجال كلهم كانوا فى المهد،] «١» و انتصب صَبِيًّا على الحال. و قال ابن عصفور «٣»: هى فى كلامهم زيدت فى وسط الكلام للتأكيد؛ و هى مؤكدة للماضى فى قالوا. و منه زيادة «أصبح»، قال حازم «٤»: «إن كان الأمر الذى ذكر أنه أصبح فيه [لم يكن أمسى فيه، فليست زائدة، و إلا فهى زائدة؛ كقولك: أصبح العسل حلوا. و أجاب الرماني «٦» عن قوله: فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ



(المائدة: ٥٣)، «فإن العادة أن من به علة تزداد عليه بالليل يرجو الفرج عند الصباح، فاستعمل «أصبح» لأن الخسران جعل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج، فليست زائدة». وهو معنى قول غيره: «إنها تأتي للدوام واستمرار الصفة، كقوله تعالى: فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ (الأحقاف: ٢٥)، وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ (القصص: ٨٢). و أما قوله تعالى: ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (النحل: ٥٨) [فهو على «٧» الأصل، لظهور الصفة نهارا، والمراد الدوام أيضا، أي استقرت له الصفة نهاره. ٧٢/٣ و اعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشوة من عبارة الكوفيين،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المخطوطة. (٣) هو علي بن مؤمن أبو الحسن ابن عصفور تقدمت ترجمته في ١/٤٦٦. (٤) هو حازم بن محمد. تقدمت ترجمته في ١/١٥٥. (٥) ساقط من المطبوعة. (٦) هو علي بن عيسى أبو الحسن الرمياني تقدمت ترجمته في ١/١١١. (٧) عبارة المخطوط «فعلى». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٤٩ قال سيبويه عقب قوله تعالى: فِيمَا نَقُضِيهِمْ (النساء: ١٥٥): إن «ما» لغو، لأنها لم تحدث شيئا. و الأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى، فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى، فإن قوله: فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ (آل عمران: ١٥٩) معناه: «ما لنت لهم إلا رحمة»؛ وهذا قد جمع نفيًا وإثباتًا، ثم اختصر على هذه الإرادة، و جمع فيه بين لفظي الإثبات وأداة النفي التي هي «ما». و كذا قوله تعالى: إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ (النساء: ١٧١) ف «إنما» هاهنا حرف تحقيق و تمحيق، إن هنا للتحقيق، و ما للتمحيق فاختصر، و الأصل: «ما الله اثنان فصاعدا، و أنه إله واحد». و قد اختلف في وقوع الزائد في القرآن؛ فمنهم من أنكروه، قال الطرطوشي في «العمد» (١): «زعم المبرد (٢) و ثعلب (٣) ألا صلة في القرآن، و الدهماء من العلماء و الفقهاء و المفسرين على إثبات الصيغ في القرآن، و قد وجد ذلك على وجه لا يسعنا إنكاره فذكر كثيرا». و قال ابن الخباز في «التوجيه» (٤): «و عند ابن السراج (٥) أنه ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلم بغير فائدة، و ما جاء منه حملة على التوكيد». و منهم من جوزوه و جعل وجوده كالعدم؛ و هو أفسد الطرق. ٧٣/٣ و قد ردّ على فخر الدين الرازي (٦) قوله: إن المحققين على أن المهمل لا يقع في كلام (١) تصحفت عبارة

المطبوعة إلى (الطرطوشي في العمدة). و التصويب من المخطوطة، و هو محمد بن الوليد الطرطوشي تقدم التعريف به في ١١٣/٢، و بكتابه في ٢/٤١٢. (٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد تقدم ذكره في ٢/٤٩٧. (٣) هو أحمد بن يحيى بن يسار أبو العباس ثعلب تقدمت ترجمته في ١/٣٠٩. (٤) ابن الخباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد الأربلي تقدم ذكره في ٣/١٤. و أما كتابه «التوجيه» فقد ذكره صاحب كشف الظنون ١/٥٠٤ باسم «التوجيه في النحو». (٥) هو محمد بن السري تقدمت ترجمته في ٢/٤٣٨. (٦) هو محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي، تقدمت ترجمته في ١/١١٦. و انظر قوله في التفسير ٩/٦٢ عند قوله تعالى: فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ... الآية. بتصرف. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٥٠ «الله سبحانه»؛ (١) «فأما في قوله تعالى: فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ (آل عمران: ١٥٩) فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب، و التقدير «فبأي رحمة؟ فجعل الزائد مهملا»، [١] و ليس كذلك، لأن الزائد ما أتى [به «٣» لغرض التقوية و التوكيد، و المهمل ما لم تضعه العرب، و هو ضد المستعمل، و ليس المراد من الزيادة] ما أتى (٤) حيث ذكرها النحويون إهمال اللفظ، و لا كونه لغوا فتحتاج إلى التنكب (٥) عن التعبير بها إلى غيرها؛ فإنهم «٦» إنما سمّوا «ما» (٦) زائدة هنا لجواز تعدى العامل قبلها إلى ما بعدها، [لا] (٨) «لأنها ليس لها معنى. و أما ما قاله في الآية: إنها للاستفهام [١٧٤] ب التعجبي، فقد انتقد عليه بأن قيل: تقديره «فبأي رحمة» دليل على أنه جعل «ما» مضافة للرحمة، و أسماء الاستفهام التعجبي لا يضاف منها غير «أي»؛ و إذا لم تصح الإضافة كان ما بعدها بدلا منها، و المبدل من اسم الاستفهام يجب معه ذكر همزة الاستفهام، و ليست الهمزة المذكورة، فدل على بطلان هذه الدعوى؛ و سنين في فصل زيادة الحروف الفائدة في إدخال «ما» هاهنا، فانظره هناك.



تنبيهات الأول: أهل الصناعة يطلقون الزائد على وجوه: منها ما يتعلق به هنا و هو ما أقحم تأكيدا «٩»، نحو: فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ (آل عمران: ١٥٩) إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً (البقرة: ٢٦) لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ (الشورى: ١١). ٧٤/٣ ومعنى كونه زائدا أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد؛ فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة. وسئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف، وما معناه؛ إذ إسقاط الحرف لا يخل بالمعنى؟ فقال: هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٣) ساقطة من المخطوطة. (٤) ساقط من المطبوعة. (٥) في المخطوطة «التنكيت». (٦) عبارة المخطوطة «ما سموها». (٨) ساقطة من المخطوطة. (٩) في المخطوطة للتأكيد. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٥١ يجدونه بإسقاط الحرف، قال: ومثال ذلك مثال العارف بوزن الشعر طبعاً؛ فإذا تغير البيت بزيادة أو نقص أنكره وقال: أجد نفسي على خلاف ما أجده بإقامة الوزن، فكذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع عند نقصانها، و يجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانها. الثاني: حق الزيادة أن تكون في الحرف «١» وفي الأفعال كما سبق؛ وأما الأسماء فنص أكثر النحويين على أنها لا تزداد. و وقع في كلام كثير من المفسرين الحكم عليها في بعض المواضع بالزيادة، كقول الزمخشري في قوله تعالى: يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا (البقرة: ٩) إن اسم الجلالة «٢» مقحم، ولا- يتصور مخادعتهم لله تعالى. الثالث: حقها أن تكون آخراً وحشواً؛ وأما وقوعها أولاً فلا لما فيه من التناقض، إذ قضية الزيادة إمكان أطراحها، وقضية التصدير الاهتمام، ومن ثم ضعف قول بعضهم [بزيادة «لا»] (٣) في قوله تعالى: لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ (القيامة: ١). وأبعد منه قول آخر: إنها بمعنى «إلا»، والظاهر أنها ردّ لكلام تقدم في إنكار البعث، أي ليس الأمر كما تقولون، ثم قال بعده: أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ (القيامة: ١)، وعليه فيجوز الوقف على «لا» وفيه بعد.

## فصل

فصل ٧٥/٣ الزيادة إما أن تكون لتأكيد النفي، كالباء في خبر ليس و ما، أو لتأكيد الإيجاب كاللام الداخلة على المبتدأ. و حروف الزيادة سبعة: إن، و أن، و لا، و ما، و من، و الباء، و اللام. بمعنى أنها تأتي في بعض الموارد زائدة؛ لا أنها «٤» لازمة للزيادة. ثم ليس المراد حصر الزوائد «٥» فيها، فقد زادوا الكاف وغيرها؛ بل المراد أن الأكثر في الزيادة أن تكون بها. (١) في المخطوط «الحروف». (٢) في المخطوط «الله». (٣) ساقطة من المخطوطة. (٤) في المخطوطة «لأنها». (٥) في المخطوطة «الزيادة». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٥٢ فأما إن الخفيفة فتطرد زيادتها مع ما النافية، كقول امرئ القيس «١»: حلفت لها بالله حلفه فاجر لناوما فما إن من حديث و لا صال أي فما حديث. فزاد «إن» للتوكيد، قال الفراء «٢»: إن الخفيفة زائدة، فجمعوا بينها وبين ما النافية، تأكيدا للنفي، فهو بمنزلة تكرارها «٣»، فهو عند الفراء من التأكيد اللفظي، و عند سيبويه من [التأكيد] «٤» المعنوي. [وقيل «٥»]: قوله تعالى: وَ لَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ (الأحقاف: ٢٦): أنها زائدة. وقيل نافية؛ والأصل «في الذي ما مكناكم فيه» بدليل: مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ (الأنعام: ٦)؛ و كأنه إنما عدل عن «ما» لثلاثا تتكرر فيثقل اللفظ. و وهم ابن الحاجب «٦»؛ حيث زعم أنها تزداد بعد «لما» الإيجابية؛ وإنما تلك في «أن» المفتوحة. ٧٦/٣ و أما أن المفتوحة [١٧٥/أ] فتزداد بعد لما الظرفية، كقوله تعالى: وَ لَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ، (العنكبوت: ٣٣) و إنما حكموا بزيادتها؛ لأن «لما ظرف زمان؛ و معناها وجود الشيء لوجود غيره؛ و ظروف الزمان غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد «و أن» المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد، فلم تبق «لما» مضافة إلى الجمل «٧»؛ فلذلك حكموا بزيادتها. و جعل الأخصش «٨» من زيادتها قوله تعالى: وَ مَا لَنَا أَلَّا نَتَّوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ (١) هو امرؤ القيس بن حجر بن

الحارث بن عمرو الكندي و هو من أهل نجد من الطبقة الأولى قال لبيد بن ربيعة: «أشعر الناس ذو القروح» يعنى امرأ القيس (الترجمة

وافيه في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة الدينوري ص: ٤٩). و أما بيت الشعر فهو من قصيدة مطلعها «ألا عم صباحا» في ديوانه ص: ١٤١ طبعه دار صادر. بيروت. (٢) هو يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء تقدمت ترجمته في ١/ ١٥٩. (٣) في المخطوطة «تكررها». (٤) ساقطة من المخطوطة. (٥) ساقطة من المخطوطة. (٦) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو بن الحجاج الكردى، تقدمت ترجمته في ١/ ٤٦٦. (٧) في المخطوطة «الجملة». (٨) هو الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي تقدم ذكره في ١/ ١٣٤. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٥٣ (إبراهيم: ١٢)، و ما لنا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (البقرة: ٢٤٦). وقيل: بل هي مصدرية؛ و الأصل «و ما لنا في أَلَّا نفعل كذا»! فليست زائدة؛ لأنها عملت النصب في المضارع. و أما «ما» فتزاد بعد خمس كلمات من حروف الجر؛ فتزاد بعد «من» و «عن» غير كافة لهما عن العمل، و تزداد بعد الكاف، و ربّ، و الباء؛ كافة تارة و غير كافة أخرى. [فأما] «١» الكافة إما أن تكف عن عمل النصب و الرفع؛ و هي المتصلة بآن و أخواتها؛ نحو: إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ (النساء: ١٧١). كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ (الأنفال: ٦). و جعلوا منها: إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ (فاطر: ٢٨)؛ و يحتمل أن تكون موصولة بمعنى «الذى» و «العلماء» خبر، و العائد مستتر في «يخشى»، و أطلقت «ما» على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ (النساء: ٣). ٧٧/٣ و إما أن تكف عن عمل الجر، كقوله تعالى: اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ (الأعراف: ١٣٨) «٢» [و قيل: بل موصولة؛ أى «كالذى هو لهم آلهة»] «٢». و غير الكافة تقع بعد الجازم؛ نحو [قوله تعالى «٤»: وَ إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ (الأعراف: ٢٠)، أَيَّا مَا تَدْعُوا (الإسراء: ١١٠)، أَيُّنَمَا تَكُونُوا (النساء: ٧٨). و بعد الخافض؛ حرفا كان [نحو] «٥»: فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ (آل عمران: ١٥٩). فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ (المائدة: ١٣) عَمَّا قِيلَ (المؤمنون: ٤٠)، مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ (نوح: ٢٥)، أَوْ اسْمًا، نحو: أَيُّنَمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ (القصص: ٢٨). و تزداد بعد أداة الشرط؛ جازمة كانت، نحو: «٦» [أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ (النساء: ٧٨). أَوْ غير جازمة، نحو] «٦»: حَتَّى إِذَا مَا جَاؤَهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ (فصلت: ٢٠) (\_\_\_\_\_). (١) ليست في

المطبوعة. (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٣) ساقط من المخطوطة. (٤) ساقط من المخطوطة. (٥) ساقط من المخطوطة. (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٥٤ و بين المتبوع و تابعه؛ نحو: مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ (البقرة: ٢٦)، قال الزجاج «١»: «ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين» [انتهى] «٢». و يؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود و «بعوضة» بدل. و قيل «ما» اسم نكرة صفة ل «مثلا»، أو بدل و «بعوضة» [عطف بيان] «٣» و قيل في قوله: فَكَلِمًا مَا يُؤْمِنُونَ (البقرة: ٨٨) بأنها زائدة لمجرد تقوية الكلام؛ نحو: ٧٨/٣ فَبِمَا رَحْمَةٍ (آل عمران: ١٥٩) و «قليل» في معنى النفي، أو لإفادة التقليل كما في نحو أكلت أكلا ما، و على هذا فيكون «قليل» بعد قليل «٤». و أما «لا» فتزداد مع الواو بعد النفي، كقوله تعالى: وَ لَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَ لَا السَّيِّئَةُ (فصلت: ٣٤)؛ لأن «استوى» من الأفعال التي تطلب اسمين أى لا تليق بفاعل واحد؛ نحو «اختصم»، فعلم أن «لا» زائدة. و قيل: دخلت في السيئة لتحقق أنه «٥» لا تساوى الحسنه «٦» [السيئة، و لا السيئة الحسنه] «٦». و تزداد بعد «أن» المصدرية؛ كقوله: لَللَّامِ يَغْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ (الحديد: ٢٩)؛ أى ليعلم؛ و لو لا تقدير الزيادة لانعكس المعنى، فزيدت «لا» لتوكيد النفي. قاله ابن جنى «٨». و اعترضه ابن ملكون «٩»: «بأنه ليس هناك نفي حتى تكون هي مؤكدة له». ورد عليه الشلوبين «١٠»: «بأن هنا ما معناه النفي»؛ و هو ما وقع عليه العلم من قوله: أَلَّا يَقْسِدُوا عَلَى (\_\_\_\_\_). (١) هو إبراهيم بن السرى بن سهل

تقدم ذكره في ١/ ١٠٥. (٢) ساقط من المطبوعة. (٣) هذا كلام ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب ١/ ٣١٤ (بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). و ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط. (٤) مغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٣١٦، و عبارة المخطوط «تقليل» و هو الصواب. (٥) في المخطوطة «أنها». (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٧) هو عثمان بن جنى، أبو الفتح النحوى تقدم ذكره في ١/ ٣٦١. (٨) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون، أبو إسحاق الحضرمي، قال ابن الزبير: «أستاذ نحوى جليل» روى عن أبي الحسن شريح و أبي مروان بن محمد، و أجاز له القاسم بن بقى روى عنه ابن حوط الله و ابن خروف و الشلوبين من تصانيفه «شرح الحماسة» و «النكت على تبصرة الصيغرى». توفي سنة (٥٨٤ هـ) (السيوطى، بغية الوعاة ١/ ٤٣١). (١٠) عبارة المطبوع

«السِّكوني» والتصويب ما جاء في المخطوطة. و الشلوبين تقدم ذكره في ٣٦٤/٢. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٥٥ شئ (الحديد: ٢٩)؛ و يكون هذا من وقوع النفي على العلم، «١» [و المراد ما وقع عليه العلم «١» كقوله: «ما علمت أحدا يقول ذلك إلا زيدا» فأبدلت من الضمير الذي في «يقول» ما بعد «إلا»؛ و إن كان البدل لا يكون إلا في النفي؛ فكما كان النفي هنا واقعا على العلم، و حكم لما وقع عليه العلم «٣» [بحكمه، كذلك يكون تأكيد النفي أيضا على ما وقع عليه العلم، و يحكم للعلم بحكم النفي، فيدخل على العلم تأكيد النفي، و المراد تأكيد نفي ما دخل عليه العلم «٣». و إذا كانوا قد زادوا «لا» في الموجب المعنى لما توجه عليه فعل منفي في المعنى؛ كقوله ٧٩/٣ تعالى: ما مَنَعَكَ أَلَّا تَشْجُدَ (الأعراف: ١٢)، المعنى «أن تسجد»، فزاد «لا» تأكيدا للنفي المعنوي الذي تضمنه «منعك»؛ فكذلك تزداد «لا» في العلم الموجب تأكيدا للنفي الذي تضمنه الموجب عليه. قال الشلوبين «٥»: و أما زيادة [١٧٥] ب «لا» في قوله: لِنَلَّا يَعلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ (الحديد: ٢٩)؛ فشيء متفق عليه؛ و قد نصّ عليه سيبويه، و لا يمكن أن تحمل الآية إلا على زيادة «لا» فيها، لأن ما قبله من الكلام و ما بعده يقتضيه. و يدل عليه قراءة ابن عباس و عاصم الجحدري «٦»: «ليعلم أهل الكتاب» و قرأ ابن مسعود و ابن جبير «لكي يعلم» «٧» و هاتان القراءتان تفسير لزيادتها؛ و سبب النزول يدل على ذلك أيضا؛ و هو أن المشركين كانوا يقولون: إن الأنبياء متّاء، و كفروا مع ذلك بهم «٨»، فأنزل الله تعالى: لِنَلَّا يَعلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ ... (الحديد: ٢٩) الآية.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المخطوطة. (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٥) تقدم ذكره في ٣٦٤/٢. (٦) في المطبوعة «عاصم و الحميدى» و التصويب ما ورد في المخطوطة «عاصم الجحدري» و الجحدري هو: عاصم بن أبي الصباح العجاج تقدم ذكره في ٣٤٧/١. ذكر قراءته ابن خالويه في كتابه «مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع» ص: ١٥٣ قال: «لي يعلم بياءين الجحدري كأنه قلب الهمزة ياء» انتهى. و ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٢٢٩/٨ عند تفسير قوله تعالى لِنَلَّا يَعلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ ... الآية قال: «... و الجحدري لينعلم أصله «لأن يعلم» قلب الهمزة ياء لكسرة ما قبلها و أدغم النون في الياء بغير غنة». (٧) ذكرها ابن خالويه في كتابه «مختصر في شواذ القرآن» ص: ١٥٢. «شواذ سورة الحديد» و أبو حيان في «البحر المحيط» ٢٢٩/٨. آخر تفسير سورة الحديد. (٨) أورد سبب النزول بمعناه الطبري في جامع البيان ١٤٣/٢٧ عند تفسير الآية. و القرطبي أيضا في تفسيره الجامع لأحكام القرآن ٢٦٨/١٧، و لكن ورد في الموضوعين أن اليهود هم الذين قالوا ذلك و هو الصواب. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٥٦ [و منه «١»: ما مَنَعَكَ أَلَّا تَشْجُدَ (الأعراف: ١٢)، بدليل الآية الأخرى: ما مَنَعَكَ أَنْ تَشْجُدَ (ص: ٧٥)؛ و ليس المعنى: ما منعك من ترك السجود؛ فإنه ترك، فلا يستقيم التوبيخ عليه. و قيل: ليست بزائدة من وجهين: أحدهما: أن التقدير ما دعاك إلى ألا تسجد؛ لأن الصارف عن الشيء داع إلى تركه، فيشتركان في كونهما من أسباب عدم الفعل. ٨٠/٣ الثاني: أن التقدير ما منعك من ألا تسجد، و هذا أقرب مما قبله؛ لأن فيه إبقاء المنع على أصله، و عدم زيادتها أولى؛ لأن حذف حرف الجر مع «أن» كثير كثرة لا تصل إلى المجاز، و الزيادة في درجته. قالوا: و فائدة زيادتها تأكيد الإثبات؛ فإن وضع «لا» نفي ما دخلت عليه، فهي معارضة للإثبات؛ و لا يخفى أن حصول الحكم مع المعارضة أثبت مما إذا لم يعترضه المعارض، أو أسقط معنى ما كان من شأنه أن يسقط. و منه: ما مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا\* أَلَّا تَتَّبِعَنِ (طه: ٩٢-٩٣). و قيل: و قد تزداد قبل القسم، نحو: فَلَا أُقسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ (المعارج: ٤٠) فَلَا أُقسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (الواقعة: ٧٥)، لا أُقسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ (القيامة: ١)؛ أي أقسم بشئونها. و ضَعَفَ في الأخيرة، بأنها «٢» وقعت صدرا، بخلاف ما قبلها، لوقوعها بين الفاء و معطوفها. و قيل: زيدت توطئة لنفي الجواب؛ أي لا أقسم بيوم القيامة، فلا يتركون سدى. ورد بقوله تعالى: لا أُقسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ... (البلد: ١) الآيات، فإن جوابه مثبت، و هو: لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ (البلد: ٤). و قيل غير زائده.

(١) ساقط من المخطوطة. (٢) في

المخطوطة «لأنها». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٥٧ و قيل: هي ردّ لكلام قد تقدّم من الكفار، فإن القرآن كلّه كالسورة الواحدة، فيجوز أن يكون الادعاء في سورة، و الردّ عليهم في أخرى؛ فيجوز الوقف على «لا» هذه. و اختلف في قوله تعالى: قُلْ تَعَالَوْا

أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ (الأنعام: ٣ / ٨١ / ١٥١). فقيل: زائدة ليصح المعنى؛ لأن المحرم الشرك. وقيل: نافية أو ناهية. وقيل: الكلام تم عند قوله: حَرَّمَ رَبُّكُمْ (الأنعام: ١٥١)، ثم ابتداءً عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ (الأنعام: ١٥١). وقوله تعالى: وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ (الأنعام: ١٠٩)؛ فيمن فتح الهمزة «١»، فقيل «لا» زائدة، وإلا لكان عدرا للكفار. و رده الزجاج «٢» بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح. وقيل: نافية وحذف المعطوف؛ أي وأنهم يؤمنون. وقوله تعالى: وَحَرَامٌ عَلَى قَوْمِهِ أَهْلُكُنَاهَا أَنْتَهُمْ لَا يُزِجُونَ (الأنبياء: ٩٥). وقيل: «لا» زائدة، والمنع «٣»: ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم [لكفرهم «٤» أنهم لا يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة. وعلى هذا ف «حرام» خبر مقدم وجوبا لأن المنبر عنه «أن وصلتها». وقوله تعالى: مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالتَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا ٨٢ / ٣ عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّائِيِّنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ\* وَلَا (١) قرأ ابن كثير وأبو

عمرو وأبو بكر بخلاف عنه أنها إذا جاءت ... بكسر الهمزة، والباقون بفتحها. (الداني، التيسير ص: ١٠٦). (٢) هو إبراهيم بن السري بن سهل تقدمت ترجمته في ١ / ١٠٥. وقوله ورد في كتابه إعراب القرآن ١ / ١٣٢. وانظر تفصيلا للمسألة في المعنى لابن هشام ١ / ٢٥١. (٣) في المخطوطة «و المعنى». (٤) ساقط من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٥٨ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا (آل عمران: ٧٩-٨٠) على قراءة من نصب يَأْمُرُكُمْ «١» عطفًا على يُؤْتِيهِ ف «لا» زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق. وقيل: عطف على يَقُولُ، والمعنى: ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد، ثم يأمر الناس [١٧٦ / أ] بأن يكونوا عبادا له، ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا. وقيل: ليست زائدة لأنه عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عزيز وعيسى؛ فلما قالوا له: أ تتخذك ربًا؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكمة، ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء. وأما «من» فإنها تزداد في الكلام الوارد بعد نفي أو شبهه؛ نحو: وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَلْمُهَا (الأنعام: ٥٩). ما ترى في خلق الرحمن من تفاوتٍ فارجع البَصِيرَ هل ترى من فطورٍ (الملك: ٣). مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ (المؤمنون: ٩١). ٨٣ / ٣ و جَوَزَ الْأَخْفَشُ «٢» زيادتها مطلقا؛ محتجا بنحو قوله تعالى: وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ (الأنعام: ٣٤). يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ (نوح: ٤). يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ (الحج: ٢٣، الكهف: ٣١). وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ (البقرة: ٢٧١). وأما «ما» في نحو قوله تعالى: فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ (آل عمران: ١٥٩)، وقوله: فَبِمَا نَفَقْتُمْ مِنْ مِمَّا نَفَقْتُمْ لَعَنَاهُمْ (المائدة: ١٣) ف «ما» في هذين الموضعين زائدة؛ إلا أن فيها فائدة جلية؛ وهي أنه لو قال: فبرحمه «٣» [من الله لنت لهم، و بنقضهم لعناهم، جَوَزْنَا أَنْ لَلِّينَ وَ اللِّعْنَ كَانَا لِلسَّبِيبِ الْمَذْكُورِينَ وَ لغير ذلك، فلما أدخل «ما» في الموضوعين قطعنا بأن اللين لم يكن إلا للرحمة، وأن اللعن لم يكن إلا لأجل نقض الميثاق «٣». وأما الباء فتزداد في الفاعل؛ نحو «كفى بالله»، أي كفى الله، ونحو «أحسن يزيد!» إلا أنها في التعجب لازمة. ويجوز حذفها في فاعل كفى بالله شهيدا (الرعد: ٤٣)، وَ كَفَى بِنَا (١) عاصم و حمزة و ابن عامر «و لا

يأمركم» بنصب الراء، والباقون برفعها، وأبو عمرو على أصله في الاختلاس والإسكان. (الداني، التيسير ص: ٨٩). (٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي أبو الحسن الأخفش تقدم ذكره في ١ / ١٣٤. (٣) اضطربت العبارة في المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٥٩ حاسين (الأنبياء: ٤٧) وإنما هو «كفى الله» و «كفانا» «١». وقال الزجاج «٢»: «دخلت لتضمن «كفى» معنى اكتفى؛ وهو حسن». وفي المفعول، نحو: وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (البقرة: ١٩٥)؛ لأن الفعل يتعدى بنفسه؛ بدليل قوله: وَ أَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ (الحجر: ١٩)، ونحو: وَ هَزَى إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلِهِ (مريم: ٢٥). أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى (العلق: ١٤). فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ (الحج: ١٥)، وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ (الحج: ٢٥). فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ ٨٤ / ٣ وَ الْأَعْنَاقِ (ص: ٣٣)، أي يمسح السوق مسحًا. وقيل في الأول: ضَمَّنَ «تلقوا» معنى «تفضوا». وقيل: المعنى لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم؛ كما يقال: لا تفسد أمرك برأيك. وقيل في قوله تعالى: تَثَبَّتْ بِالدَّهْنِ (المؤمنون: ٢٠): إن الباء زائدة؛ والمراد: «تثبت الدهن». وفي المبتدأ؛ وهو قليل؛ ومنه عند سيويه: بِأَيْدِيكُمْ الْمُفْتُونُونَ (ن:

٦). و قال أبو الحسن «٣»: بِأَيِّكُمْ متعلق باستقرار محذوف مخبر عنه بالمفتون؛ ثم اختلف فقيل: «المفتون» مصدر بمعنى الفتنة، وقيل: الباء ظرفية، أي في أيكم الجنون». و في خبر المبتدأ؛ نحو: جَزَاءٌ سَيِّئَةٌ مِّمْلَهَا (يونس: ٢٧). و قال أبو الحسن: «الباء زائدة، بدليل قوله في موضع آخر: وَ جَزَاءٌ سَيِّئَةٌ مِّمْلَهَا» (الشورى: ٤٠). و في خبر ليس؛ كقوله تعالى: أَلَيْسَ ذَلِكْ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى (القيامة: ٤٠). أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ (الزمر: ٣٦).

( ) في المخطوطة «وكيلا». (٢) هو إبراهيم بن السري تقدم ذكر ترجمته في ١/ ١٠٥ و قوله ورد في كتابه إعراب القرآن ٣/ ٨٥٥. و انظر المغنى لابن هشام ١/ ١٠٦. (٣) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، أبو الحسن الأخفش تقدمت ترجمته في ١/ ١٣٤ و أما قوله فقد أورده ابن هشام في كتاب مغنى اللبيب ١/ ١١٠-١١١، و عبارة المغنى جاءت على الشكل التالي «... فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة، وقيل الباء ظرفية، أي في أي طائفة منكم المفتون». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٦٠ و قال ابن عصفور في «المقرب» «١»: و تزداد في نادر كلام لا يقاس عليه، كقوله تعالى: بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى (القيامة: ٤٠) و (الأحقاف: ٣٣) انتهى. ٣/ ٨٥ و مراده الآية التي أولها: أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَ لَمْ يَعْزِبْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ (الأحقاف: ٣٣)، و لذا «٢» صرح به ابن أبي الربيع «٣» في القراءتين. و يدل على الزيادة الآية التي في (الاسراء) «٤»: أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَ جَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ (الآية: ٩٩). و زعم «٥» ابن النحاس «٦» أنه أراد الآية الأولى، أعنى قوله: أَلَيْسَ ذَلِكْ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى (القيامة: ٤٠)، فاعتذر عنه بأنه: إنما قال ذلك و إن كان في خبر ليس لأن «ليس» هنا بدخول الهمزة عليها لم يبق معناها من النفي، فصار الكلام تقريراً و يعنى بقوله: «في نادر» في القياس لا- في الاستعمال. و أما اللام، فتزداد معترضة بين الفعل و مفعوله؛ كقوله: و ملكت ما بين العراق و يـ شرب ملكاً أجمار لمسـ لم و معاهـ لم «٧» ( ) هو علي بن مؤمن بن محمد أبو

الحسن بن عصفور الاشيلي تقدمت ترجمته في ١/ ٤٦٦. و أما كتابه «المقرب» فقد طبع (بتحقيق أحمد عبد الستار الجوارى و عبد الله الجبوري) بغداد رئاسة ديوان الأوقاف ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م، و حققه أيضاً برسالة ماجستير (يعقوب يوسف الغنيم) دار العلوم، جامعة القاهرة. (عبد الجبار، ذخائر التراث العربى ١/ ١٩٠). (٢) في المخطوطة «و كذلك». (٣) هو أحمد بن سليمان بن أحمد أبو جعفر الكنانى الأندلسى الطنجى، المقرئ المعروف بابن أبي الربيع، مسند القراء بالأندلس، رحل و قرأ الروايات على أبي أحمد السامرى و أبى بكر الأذفونى، و أبى الطيب بن غلبون، و أقرأ الناس ببجانه و المرية، و عمّر دهرا طويلا توفى قبل سنة (١٤٤ هـ) (الذهبي، معرفة القراء الكبار ١/ ٣٩٨) و أما القراءتان فقد ذكرهما ابن جرير في تفسيره جامع البيان ٢٦/ ٢٣، و القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢١٩، و أبو حيان في البحر المحيط ٨/ ٦٨ عند تفسير سورة الأحقاف. (٤) ساقطة من المخطوطة. (٥) في المخطوطة «و ظن». (٦) هو محمد بن إبراهيم، ابن النحاس، سيأتى التعريف به ص ٣٤٣. (٧) البيت لابن ميادة، الرّماح بن أبرد بن ثوبان بن سراقه بن حرملة، من قصيدة يمدح مطلعها: من كان أخطاه الزبيح فإنما نصر الحجاز بغيث عبد الواحد فيها أمير المدينة عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك. انظر أخبار ابن ميادة في كتاب الأغاني لأبى الفرج- البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٦١ و جعل منه المبرّد «١»، قوله تعالى: رَدَفَ ١٧٦٦ ب لَكُمْ (النمل: ٧٢)، و الأكثرون على أنه ضمّن ردّف معنى: «اقترب»؛ كقوله: اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ (الأنبياء: ١). و اختلف في قوله تعالى: يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ (النساء: ٢٦) «٢» [وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ «٢» (الأنعام: ٧١)، فقيل زائدة، و قيل للتعليل و المفعول محذوف، أى يريد الله التبيين و ليبين لكم و يهديكم، أى فيجمع لكم بين الأمرين. و قال الزمخشري «٤» في قوله تعالى: وَ أَمْرٌ تَأْتِي لَأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ (الآية: ١٢)، ٣/ ٨٦ في سورة الزمر: «لك أن تجعل اللام مزيدة مثلها في «أردت لأن أفعل»، و لا تزداد إلا مع «أن» خاصة دون الاسم الصريح؛ كأنها زيدت عوضاً من ترك الأصل إلى ما يقوم مقامه؛ كما أتت «٥» السين في «أسطاع»- يعنى بقطع الهمزة- «٦» عوضاً من ترك الأصل الذى هو «أطوع» و الدليل على هذا مجيئه بغير لام؛ فى قوله تعالى: وَ



أَمِرْتُ لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ (الزمر: ١٢). انتهى. وزيادتها في «أردت لأن أفعل» لم يذكره أكثر النحويين؛ وإنما تعرّضوا لها (٧) في إعراب: يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَنَّ لَكُمْ (النساء: ٢٦). و تزداد لتقوية العامل الضعيف إما لتأخره «٨»، نحو: هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ (الأعراف: ١٥٤)، و نحو: إِنَّ كُنْتُمْ لِلزُّبْيَا تَعْبُرُونَ (يوسف: ٤٣). أو لكونه فرعا في العمل، نحو: مُصِِّدًا لِمَا مَعَهُمْ (البقرة: ٩١)، فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ (البروج: ١٦) نَزَاءً \_\_\_\_\_ لَلشَّوَى (المعراج: ١٦).

الأصفهاني ١ / ٨٨ - ١٢٠، وقد ورد البيت في مغنى اللبيب، لابن هشام ١ / ٢١٥، و فرائد العقود، للعيني ٣ / ٢٧٨، المطبوع على هامش خزانه الأدب و همع الهوامع، للسيوطي ٢ / ٣٣، و شرح شواهد المغنى، للسيوطي ٢ / ٥٨٠. (١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد، تقدم ذكره في ٢ / ٤٩٧. (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٣) في الكشاف عند تفسير قوله تعالى وَأَمِرْتُ لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ٣ / ٣٤٢. (٤) في الكشاف «كما عوض السين». (٥) ليس من قول الزمخشري. (٦) في المخطوطة «له». (٧) في المخطوطة «لتأخيره». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٦٢ و قيل منه: إِنَّ هَذَا عَدُوُّ لَكَ وَ لِرُؤُوسِكَ (طه: ١١٧)، و قيل: بل يتعلق بمستقر محذوف صفة لعدو؛ و هي للاختصاص. و قد اجتمع التأخر «١» و الفرعية، في نحو: وَ كُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ (الأنبياء: ٧٨). ٣ / ٨٧ و أما قوله تعالى: نَذِيرًا لِلْبَشَرِ (المدثر: ٣٦)، فإن كان «نذيرا» «٢» بمعنى المنذر، فهو مثل: فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ (البروج: ١٦)، و إن كان بمعنى الإنذار، فاللام مثلها في: «سقيا لزيد». و قد تجيء اللام للتوكيد بعد النفي، و تسمى لام الجحود، و تقع بعد «كان» مثل: وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ (الأنفال: ٣٣)، اللام لتأكيد النفي، كالباء الداخلة في خبر «ليس»، و معنى قولهم: «إنها للتأكيد» «٣» أنك إذا قلت: «ما كنت أضربك» بغير لام، جاز أن يكون الضرب مما يجوز كونه: فإذا قلت: «ما كنت لأضربك»، فاللام جعلته بمنزلة ما لا يكون أصلا. و قد تأتي مؤكدة في موضع، و تحذف في آخر لاقتضاء المقام ذلك. و من أمثله قوله تعالى: ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعِيدَ ذَلِكَ لَمَيْتُونَ\* ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ (المؤمنون: ١٥-١٦)، فإنه سبحانه أكد إثبات الموت الذي لا ريب فيه تأكيدين، و أكد إثبات البعث الذي أنكروه تأكيدا واحدا، و كان المتبادر العكس، لأن التأكيد إنما يكون حيث الإنكار؛ لكن في النظم وجوه: أحدها: أن البعث لما قامت البراهين القطعية عليه صار المنكر له كالمنكر للبيدهيات؛ فلم يحتج إلى تأكيد؛ و أميا الموت فإنه و إن أقروا به لكن لما لم يعلموا ما «٤» بعده نزلوا منزلة من لم يقر به؛ فاحتاج إلى تأكيد ذلك؛ لأنه قد ينزل المنكر كغير المنكر إذا كان معه ما لو تأمله ارتدع من «٥» الإنكار. و لما ظهر على المخاطبين من التملد في الغفلة و الإعراض عن العمل \_\_\_\_\_ (١) عبارة المخطوطة «يجتمع التأخير».

(٢) في المخطوطة «النذير». (٣) عبارة المخطوطة «و معنى قوله للتأكيد». (٤) في المخطوطة «لما». (٥) في المخطوطة «عن». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٦٣ لما بعده و الانهماك في الدنيا، و هي من أمارات إنكار الموت، فلهذا قال: «ميتون» و لم يقل: تموتون؛ و إنما أكد إثبات البعث الذي أنكروه تأكيدا واحدا، لظهور أدلته المزيعة للإنكار، إذا تأملوا فيها، و لهذا قيل: «تبعثون» على الأصل، و هو الاستقبال بخلاف «تموتون». الثاني: أن دخول اللام على «ميتون» أحق؛ لأنه تعالى يرد على الدهرية «١» الفائلين ببقاء النوع الإنساني [١٧٧/أ]، خلفا عن سلف، و قد أخبر تعالى عن البعث في مواضع من القرآن، [و أكدده «٢» و كذب منكره؛ كقوله: زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَ رَبِّي لَيُبْعَثُنَّ (التغابن: ٧) قاله الشيخ تاج الدين بن الفركاح «٣». الثالث: أنه لما كان العطف يقتضى الاشتراك في الحكم استغنى «٤» [به عن إعادة لفظ اللام؛ و كأنه قيل: «لتبعثون» و استغنى «٤» بها في الثاني لذكرها في الأول. الرابع: قال الزمخشري: بولغ في تأكيد الموت؛ تنبيها للإنسان «٥» [أن يكون الموت نصب عينيه، و لا يغفل عن ترقبه؛ فإن مآله إليه؛ فكانه أكدت جملته ثلاث مرات؛ لهذا المعنى، لأن الإنسان «٥» في الدنيا يسعى فيها غاية السعي؛ [حتى «٨» كأنه مخلمد، و لم يؤكّد جملة البعث إلا ب «إن» لأنه أبرز بصورة «٩» المقطوع به الذي لا يمكن فيه نزاع، و لا يقبل إنكارا. (١) الدهرية هم الذين أنكروا الاعتقاد \_\_\_\_\_]



في الله، وأنكروا خلق العالم والعناية الإلهية. ولم يسلموا بما جاءت به الأديان الحقّة كالشرائع السماوية والبعث والعقاب، وقالوا بقدّم الدهر وأنّ المادة لا تفتنى، وأن كل ما حدث في العالم إنما يرد إلى فعل القوانين الطبيعية. أي إلى حركة الأفلاك، وقولهم بقدّم الدهر هو أبرز أقوالهم. (الخوارزمي، مفاتيح العلوم ص ٢٥) بتصرف. (٢) ساقط من المخطوطة. (٣) هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء بن سباع الفزاري، تاج الدين المعروف بالفراخ فقيه أهل الشام كان إماما مدققا نظارا تفقه على شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام. وروى البخارى عن ابن الزبيدي وسمع من ابن اللّتي وابن الصلاح، حدث عنه جماعة من تصانيفه كتاب «الإقليد لذوى التقليد» وشرحا على «التنبية» لم يسّمه، وله على «الوجيز» مجلدات توفى سنة (٦٩٠ هـ) (السبكي، طبقات الشافعية ٥/ ٦٠). (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٧) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٨) ساقط من المطبوعة. (٩) في المخطوطة «في صورة». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٦٤ قلت: هذه الأجوبة من جهة المعنى؛ وأما الصناعة فتوجب «١» ما جاءت الآية الشريفة عليه وهو حذف اللام في «تبعثون» لأن اللام تخلّص المضارع للحال؛ فلا يجاء [به «٢» مع يوم القيامة، لأنه مستقبل، ولأن «تبعثون» عامل في الظرف المستقبل. وأما قوله: وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ (النحل: ١٢٤)؛ فيمكن تأويلها بتقدير عامل. ٨٩/ ٣ ونظير هذا آية الواقعة؛ وهي قوله سبحانه: لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (الآية: ٦٥). وقال سبحانه في الماء: لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أُجَاجًا (الواقعة: ٧٠) بغير لام؛ والفرق بينهما من أربعة أوجه: أحدها: أن صيرورة الماء ملحا أسهل وأكثر من جعل الحرث حطاما، إذ الماء العذب يمرّ بالأرض السبخة فيصير ملحا، فالتوعد به لا يحتاج إلى تأكيد، وهذا كما أن الإنسان إذا توعد عبده بالضرب بعضا ونحوه لم يحتاج إلى تأكيد، وإذا توعد بالقتل احتاج إلى تأكيد. والثاني: إن جعل الحرث حطاما، قلب للمادة والصورة، وجعل الماء أجاجا قلب للكيفية فقط، وهو أسهل وأيسر «٣». الثالث: أن «لو» لما كانت داخله على جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعليق الجزاء أتى باللام علما على ذلك، ثم حذف الثاني للعلم بها، لأن الشيء إذا علم لم يبال بإسقاطه عن اللفظ ويساوى لشهرته حذفه وإثباته، مع ما في حذفه من خفة اللفظ ورشاقتة «٤»؛ لأن تقدّم ذكرها والمسافة قصيرة يغنى عن ذكرها ثانيا. الرابع: أن اللام أدخلت في آية المطعوم؛ للدلالة على أنه يقدم على أمر المشروب، وأن الوعيد يفقده أشدّ وأصعب، من قبل أن المشروب إنما يحتاج إليه تبعا للمطعوم؛ ولهذا قدمت [في «٥» آية المطعوم على آية المشروب، ذكرها «٦» و «٧» قبله الزمخشري «٧»].

(١) في المخطوطة «فتوجيه». (٢) ساقطة من المخطوطة. (٣) في المخطوطة «أكبر». (٤) ساقط من المطبوعة. (٥) ساقط من المطبوعة. (٦) عبارة المخطوطة «ذكر هذا». (٧) ذكره الزمخشري في الكشاف ٤/ ٦١. مع تصرف في العبارة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٦٥ ومن ذلك حذف اللام في قوله تعالى: يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ (الأنفال: ١) وإثباتها بعد قوله: فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ... (الأنفال: ٣/ ٩٠) الآية، والجواب أنك إذا عطفت على مجرور.

### القسم السابع والعشرون باب الاشتغال

القسم السابع والعشرون باب الاشتغال فإنّ الشيء إذا أضمر ثم فسّر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضماره؛ ألا ترى أنك تجد اهترازا في نحو قوله تعالى: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ (التوبة: ٦). وفي قوله: قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي (الإسراء: ١٠٠). وفي قوله: يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (الإنسان: ٣١). وفي قوله: فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ (الأعراف: ٣٠) لا تجد مثله فإذا قلت: وإن استجارك أحد من المشركين فأجره. وقولك: لو تملكون خزائن رحمة ربي. وقولك: يدخل من يشاء في رحمته وأعد للظالمين عذابا أليما، وقولك: هدى فريقا وأضلّ فريقا؛ إذ الفعل المفسّر في تقدير المذكور مرتين. وكذا قوله تعالى: إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ (الانشقاق: ١)، إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ (الانفطار: ١)، ونظائره، فهذه فائدة اشتغال الفعل عن المفعول بضميره [١٧٧/ ب].

## القسم الثامن والعشرون التعليل

## إشارة

القسم الثامن والعشرون التعليل بأن يذكر الشيء معللاً؛ فإنه أبلغ من ذكره بلا علة، لوجهين: أحدهما: أن العلة المنصوصة قاضية بعموم المعلول؛ ولهذا اعترفت الظاهرية بالقياس في العلة المنصوصة «١». الثاني: أن النفوس تنبثق إلى نقل الأحكام المعللة، بخلاف غيرها؛ وغالب التعليل (أورد ابن حزم هذا) الكلام في كتابه المحلى ١/ ٥٧. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٦٦ في القرآن، فهو على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى، وهو سؤال عن العلة. منه: إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ (يوسف: ٥٣). إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ (الحج: ١). إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ (التوبة: ١٠٣). وتوضيح التعليل أن الفاء السببية لو وضعت مكان «إِنَّ» لحسن. والطرق الدالة على العلة أنواع: الأول: التصريح بلفظ الحكم، كقوله تعالى: حِكْمَةٌ بِالْعَمَلِ (القمر: ٥). وقال: وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ (النساء: ١١٣)، والحكمة هي العلم النافع والعمل الصالح. ٣/ ٩٢ الثاني: أنه فعل كذا لكذا، أو أمر بكذا لكذا، كقوله تعالى: ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ (المائدة: ٩٧). وقوله تعالى: اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا (الطلاق: ١٢). جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيُبَيْتِ الْحَرَامِ قِيَامًا لِلنَّاسِ (المائدة: ٩٧). لِيُنَّاسِ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ (الحديد: ٢٩). وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ (البقرة: ١٤٣). وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَ كُفْرًا بِهِ (الأنفال: ١١). وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرًا لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ (آل عمران: ١٢٦)، وهو كثير. فإن قيل: اللام فيه للعاقبة، كقوله تعالى: فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا (القصص: ٨)، وقوله: لِيَجْعَلَ مَا يُلْقَى الشَّيْطَانُ فِتْنَةً (الحج: ٥٣)، وإنما قلنا ذلك لأن أفعال الله تعالى لا تعلل. فالجواب أن معنى قولنا: إن أفعال الله تعالى لا تعلل، أي لا تجب؛ ولكنها لا تخلو عن الحكمة، وقد أجاب الملائكة عن قولهم: أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا (البقرة: ٣٠) بقوله: إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (البقرة: ٣٠). البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٦٧ ولو كان فعله «١» سبحانه مجردا عن الحكم والغايات لم يسأل «٢» الملائكة عن حكمته ولم يصح الجواب بكونه يعلم ما لا يعلمون من الحكمة والمصالح، و فرق بين العلم والحكمة؛ ولأن لا-م العاقبة إنما تكون في حق من يجهل العاقبة، كقوله: فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ ٩٣/ ٣ عَدُوًّا وَحَزَنًا (القصص: ٨)؛ وأما من هو بكل شيء عليم فمستحيل في حقه؛ وإنما اللام الواردة في أحكامه وأفعاله لام الحكمة والغاية المطلوبة من الحكمة. ثم قوله: لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا (القصص: ٨) هو تعليل لقضاء الله بالتقاطه وتقديره لهم، فإن التقاطهم له إنما كان بقضائه وقدره، وذكر فعلهم دون قضائه؛ لأنه أبلغ في كونه حزنا لهم وحسرة عليهم.

## قاعدة تفسيرية «٣»:

قاعدة تفسيرية «٣»: حيث دخلت «٤» واو العاطف على لام التعليل فله وجهان: أحدهما: أن يكون تعليلاً معللاً محذوف، كقوله تعالى: وَلِيُنَبِّئَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلََاءٌ حَسِينًا (الأنفال: ١٧)؛ فالمعنى وللإحسان إلى المؤمنين فعل ذلك. [وقوله «٥» الثاني: أن يكون معطوفاً على علة أخرى مضمرة، ليظهر صحة العطف، كقوله تعالى: وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَنُجْزَى (الجاثية: ٢٢)؛ التقدير: ليستدل بها المكلف على قدرته تعالى و لتجزي. وكقوله: وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ (يوسف: ٢١) التقدير: ليتصرف فيها و لنعلمه. والفرق بين الوجهين أنه في الأول عطف جملة على جملة، وفي الثاني عطف مفرد على مفرد. وقد يحتملها الكلام، كقوله تعالى: وَنَجْعَلُكَ آيَةً لِلنَّاسِ (البقرة: ٢٥٩)، فالتقدير على الأول، ولنجعل آية فعلنا ذلك، وعلى الثاني: ولنبين للناس «٦» قدرتنا و لنجعل آية. ويطرد الوجهان في نظائره، ويرجح كل واحد بحسب المقام، وحذف المعلل هاهنا (١) في المخطوطة «تعليمه». (٢) في

المخطوطة «تسأل». (٣) تأخرت القاعدة في المخطوطة إلى ما بعد القسم الثالث وهو «الإتيان بكى». (٤) في المخطوطة «دلت». (٥) ساقط من المطبوعة. (٦) في المخطوطة «له». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٦٨ أرجح، إذ لو فرض علة أخرى لم يكن بد من معلل محذوف، وليس قبلها ما يصلح له. ٩٤/٣ فإن قلت: لم قدر المعلل مؤخرًا؟ قلت: فائدة هذا الأسلوب هو أن يجاء بالعلّة بالواو للاهتمام بشأن العلة المذكورة؛ لأنه إما أن يقدر علة أخرى ليعطف عليها، فيكون اختصاص ذكرها لكونها أهم، وإما أن يكون على تقدير معلل؛ فيجب أن يكون مؤخرًا ليشعر تقديمه بالاهتمام. الثالث: الإتيان بكى؛ كقوله تعالى: ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فليله وللرسول ولإتدى القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل كفى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم (الحشر: ٧)، فعلل سبحانه قسمه الفىء بين هذه الأصناف كيلا يتداوله الأغنياء دون الفقراء. وقوله: ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير\* لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم (الحديد: ٢٢-٢٣)، وأخبر سبحانه أنه قدر ما يصيبهم من البلاء في أنفسهم قبل أن تبرأ الأنفس أو المصيبة أو الأرض أو المجموع، ثم أخبر أن مصدر ذلك قدرته عليه وأنه حين عليه، وحكمته البالغة التي منها ألما يحزن عباده على ما فاتهم، ولا يفرحوا بما آتاهم، فإنهم إذا علموا أن المصيبة فيه مقدرة كائنه، ولا بد قد كتبت قبل خلقهم هان عليهم الفئات، [١٧٨/أ] فلم يأسوا عليه ولم يفرحوا. الرابع: ذكر المفعول له وهو علة للفعل المعمل به، كقوله: ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة (النحل: ٨٩). ونصب ذلك على المفعول له أحسن من غيره، كما صرح به في قوله: لئبين للناس ما نزل إليهم (النحل: ٤٤). وقوله: وإأتتم نعمتي عليكم ولعلكم تهتدون (البقرة: ١٥٠). وقوله: ولقد يسرنا القرآن للذكر (القم: ١٧)، أى لأجل الذكر؛ كما قال تعالى: فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون (الدخان: ٥٨). وقوله: فالملقيات ذكراً\* عذراً أو نذراً (المرسلات: ٥-٦)، أى للإعذار والإنذار. وقد يكون معلولاً بعلّة أخرى، كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٦٩ الصواعق حذر الموت (البقرة: ١٩)، ف «من الصواعق» يحتتمل أن تكون فيه «من» لابتداء الغاية فتعلق بمحذوف، أى خوفاً من الصواعق، ويجوز أن تكون معللة بمعنى اللام كما في قوله تعالى: كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم (الحج: ٢٢)، أى لغم. وعلى كلا التقديرين ف «من الصواعق» فى محل نصب على أنه مفعول له، والعامل فيه يجعلون. وحذر الموت مفعول له أيضاً فالعامل فيه من الصواعق، ف «من الصواعق» علة ل «يجعلون». معلول لحذر الموت، لأن المفعول الأول الذى هو «من الصواعق» يصلح جواباً لقولنا: «١» [لم يجعلون أصابعهم فى آذانهم؟ والمفعول الثانى الذى هو «حذر الموت» يصلح جواباً لقولنا] «١»: لم يخافون من الصواعق؟ فقد ظهر ذلك. الخامس: اللام فى المفعول له، وتقوم مقامه الباء، نحو: فبظلم من الذين هادوا (النساء: ١٦٠). [و من «٣»، نحو: من أجل ذلك كتبنا (المائدة: ٣٢). ٩٦/٣ والكاف، نحو: كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم (البقرة: ١٥١)، وقال: فاذكرونى أذكركم (البقرة: ١٥٢)، وقال: فاذكروا الله كما علمكم (البقرة: ٢٣٩)، أى لإرسالنا وتعليمنا. السادس: الإتيان يان، كقوله تعالى: واسئغفروا الله إن الله غفور رحيم (الزمل: ٢٠). وصل عليهم إن صلاتك سيكن لهم (التوبة: ١٠٣). وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء (يوسف: ٥٣). فقال لأهله امكثوا إنى آنت ناراً (طه: ١٠). وكقوله: فلا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يسئرون وما يغنون (يس: ٧٦)، وليس هذا من قولهم، لأنه لو كان قولهم لما حزن الرسول، وإنما جىء بالجملة لبيان العلة والسبب [١٧٨/ب فى أنه لا ————— يحزنه ————— قولهم.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المخطوطة. (٣) ساقطة من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٧٠ وكذلك قوله تعالى: ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعاً (يونس: ٦٥) والوقف على القول فى هاتين الآيتين والابتداء يان لازم. وقد يكون علة [لعله] «١» كقوله: إن عذابها كان غراماً\* إنها ساءت مستقراً ومقاماً (الفرقان: ٦٥-٦٦). وفيها وجهان لأهل المعانى. ٩٧/٣ أحدهما: أن سؤالهم لصرف العذاب معلل بأنه غرام، أى ملازم الغريم، وبأنها ساءت مستقراً ومقاماً. الثانى: أن «ساءت». تعليل لكونه غراماً. السابع: أن والفعل المستقبل بعدها؛ تعليلاً لما قبله، كقوله تعالى: أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلى (الأنعام: ١٥٦). وقوله تعالى: أن تقول نفس يا حسرتى على ما

فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ (الزمر: ٥٦). و قوله: تَوَلَّوْا وَ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ (التوبة: ٩٢) كأنه قيل: لم فاضت أعينهم من الدمع؟ قيل: للحزن، فقيل: لم حزنوا؟ فقيل: لثلا يجدوا. و قوله: أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى (البقرة: ٢٨٢). و نظائره كثيرة. و في ذلك طريقان: أحدهما: للكوفيين، أن المعنى لثلا يقولوا، و لثلا تقول نفس. الثاني: للبصريين، أن المفعول له محذوف؛ أي كراهه «٢» أن يقولوا، أو حذار أن يقولوا. فإن قيل: كيف يستقيم الطريقان في قوله: أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى (البقرة: ٢٨٢) فإنك إذا قدرت: «لثلا تضل إحداهما» لم يستقم عطف «تذكر» عليه؛ و إن قدرت «حذار أن تضل إحداهما» لم يستقم العطف أيضا؛ لأنه لا يصح أن تكون الضلالة علةً لشهادتهما. ٩٨ / ٣ قيل: بظهور المعنى يزول الإشكال، فإن المقصود إذكارة إحداهما الأخرى إذا ضلت (١) ساقط

من المطبوعة. (٢) في المخطوطة «كراهية». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٧١ و نسيت؛ فلما كان الضلال سببا للإذكار جعل موضع العلة [كما] «١»، تقول: «أعددت هذه الخشبة أن تميل الحائط فأدعم بها»؛ فإنما أعددتها للدعم لا للميل؛ و «٢» أعددت هذا الدواء أن أمرض فداوى به و نحوه، هذا قول سيبويه و البصريين «٢». و قال الكوفيون: تقديره في «تذكر إحداهما الأخرى» إن ضلت، فلما تقدم الجزء اتصل بما قبله، ففتحت أن. الثامن: «من أجل» في قوله تعالى: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ (المائدة: ٣٢) فإنه لتعليل الكتب، و على هذا فيجب الوقف على: مِنَ النَّادِمِينَ (المائدة: ٣١). و ظن قوم أنه لتعليل لقوله: مِنَ النَّادِمِينَ؛ أي من أجل قتله لأخيه؛ و هو غلط، لأنه يشوش صحة النظم و يخل بالفائدة. فإن قلت: كيف يكون قتل أحد ابني آدم للآخر علةً للحكم على أمية أخرى بذلك الحكم؟ و إذا كان علةً فكيف كان قتل «٤» نفس واحدة بمنزلة قاتل الناس كلهم؟ قيل: إن الله سبحانه - يجعل أفضيته و أقداره عللا لأسبابه الشرعية و أمره، فجعل حكمه الكوني القدرى علةً لحكمه أمره الديني «٥»؛ لأن القتل لما كان من أعلى أنواع الظلم و الفساد، ٩٩ / ٣ فخم أمره، و عظم شأنه، و جعل إثمه أعظم من إثم غيره، و نزل قاتل النفس الواحدة منزلة قاتل الأنفس كلها في أصل العذاب؛ لا في وصفه. التاسع: التعليل بلعل، كقوله تعالى: اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (البقرة: ٢١)، قيل: هو لتعليل لقوله: اعْبُدُوا (البقرة: ٢١)، و قيل لقوله: خَلَقَكُمْ. و قوله: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (البقرة: ١٨٣)؛ حيث لمح فيها معنى الرجاء رجعت «٦» إلى المخاطبين. (١) ساقطة من المطبوعة. (٢)

اضطربت عبارة المخطوطة كما يلي: «و إن أعددت من هذا الدواء أن أمرض فيما يداوى و نحوه من هذا القول سيبويه و البصريين». (٤) في المخطوطة «قاتل». (٥) عبارة المخطوطة «الديني الأمري». (٦) في المخطوطة «و حيث». البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٧٢ العاشر: ذكر الحكم الكوني أو الشرعي عقب الوصف المناسب له، فتارة يذكر بأن، و تارة بالفاء [١٧٩/أ]، و تارة يجرد. فالأول: كقوله تعالى: وَ زَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ (الأنبياء: ٨٩) إلى قوله: خَاشِعِينَ (الأنبياء: ٩٠). و قوله: إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَ عَيْوُنٍ \* آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ (الذاريات: ١٥-١٦). و الثاني: كقوله: وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا (المائدة: ٣٨). الزَّائِيَةُ وَ الزَّائِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ (النور: ٢). و الثالث: كقوله: إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَ عَيْوُنٍ \* ادْخُلُوها بِسَلَامٍ (الحجر: ٤٥-٤٦ / ٣-١٠٠). إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَ لَا هُمْ يَحْزَنُونَ (البقرة: ٢٧٧). الحادي عشر: تعليله سبحانه عدم الحكم بوجود المانع منه؛ كقوله تعالى: وَ لَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ... (الزخرف: ٣٣) الآية. و قوله: وَ لَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ (الشورى: ٢٧)، وَ مَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ (الإسراء: ٥٩)، أي آيات الاقتراح، لا الآيات الدالة على صدق الرسل التي تأتي منه سبحانه ابتداء. و قوله: وَ لَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْ لَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ (فصلت: ٤٤). و قوله: لَوْ لَا أَنْزَلْ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَ لَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِيَ الْأَمْرُ (الأنعام: ٨)، فأخبر سبحانه عما يمنع من إنزال الملك «١» [عيانا بحيث يشاهدونه، و إن عنايته و حكمته بخلقه اقتضت منع ذلك؛ بأنه لو أنزل عليه الملك «١» ثم عاينوه و لم يؤمنوا به لعوجلوا بالعقوبة، و جعل الرسول بشرا ليتمكنهم

التلقى عنه و الرجوع إليه، و لو جعله ملكاً؛ فإمّا أن يدعه على هيئته الملكية، أو يجعله على هيئة البشر؛ و الأول يمنعهم من التلقى عنه، و الثانى لا يحصل مقصوده «٣»؛ إذا كانوا يقولون: هو بشر لا ملك. (\*\*\*١) ما بين الحاصرتين ساقط من

المخطوطة. (٣) فى المخطوطة «مقصودهم». البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٧٣ الثانى عشر: إخباره عن الحكم و الغيات التى جعلها فى خلقه [و أمره «١»، كقوله: الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً... الآية (البقرة: ٢٢). ١٠١/٣ و قوله: أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا... الآيات (النبا: ٦). و قوله: وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا... الآية (النحل: ٨٠). و كما يقصدون البسط و الاستيفاء يقصدون الإجمال و الإيجاز، كما قيل: يرمون بالخطب الطوال و تارة و حى الملاحظ خيفة الرقباء «٢» «٣» [و قوله: وَ مِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا] «٣» (الروم: ٢١).

## الأسلوب الثانى الحذف

### إشارة

الأسلوب الثانى الحذف ١٠٢/٣ و هو لغة الإسقاط؛ و منه حذفت الشعر إذا أخذت منه. و اصطلاحاً إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل. و أما قول النحويين: الحذف لغير «٥» دليل، و يسمى اقتصاراً؛ فلا تحرير فيه، لأنه [لا حذف فيه «٦» بالكلية كما سنبينه فيما «٧» يلبس به الإضمار و الإيجاز. و الفرق بينهما أن شرط الحذف و الإيجاز «٨» أن يكون ثم مقدر؛ نحو: وَ سَيَلِّ الْقَرْيَةَ (يوسف: ٨٢) بخلاف الإيجاز؛ فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمّة بنفسه. [و الفرق «٩» بينه و بين الإضمار أن شرط المضمّر بقاء أثر المقدر [فى اللفظ] «١٠»، نحو: يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (الإنسان: ٣١) أى و يعدّ البيت (٢) ساقطة من المخطوطة. (١) ساقطة من المخطوطة. (٢) البيت

لأبى دؤاد بن حريز الدؤلى، ذكره ابن عبد ربه فى العقد الفريد ٤/٥٥. (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة. (٥) فى المخطوطة (بغير). (٦) ساقطة من المخطوطة. (٧) فى المخطوطة (و مما). (٨) فى المخطوطة (و الإضمار). (٩) ساقطة من المخطوطة؛ و العبارة فى المخطوطة (بين الحذف) بدل (بينه). (١٠) ساقطة من المخطوطة: البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٧٤ الظالمين «١». انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ (النساء: ١٧١). [أى ائتوا أمراً خيراً لكم «٢»؛ و هذا لا يشترط فى الحذف. و يدلّ على أنه لا بدّ فى الإضمار «٣» من ملاحظة المقدر باب «٤» الاشتقاق؛ فإنه من أضمرت الشىء، أخفيته، قال: سيبقى «٥» لها فى مضمّر القلب و الحشا «٦» ١٠٣/٣ و أما الحذف «٧»؛ فمن حذفت «٨» الشىء قطعه؛ و هو يشعر بالطرح، بخلاف الإضمار، و لهذا قالوا: «أن» تنصب ظاهرة «٩» و مضمرة. و ردّ ابن ميمون «١٠» قول النحاة: إن «١١» الفاعل يحذف فى باب المصدر، و قال: الصواب أن يقال: يضمّر و لا يحذف؛ لأنه عمدة فى الكلام. و قال ابن جنى «١٢» فى «خاطرياته»: من اتصال الفاعل بالفعل «١٣» أنك تضمّره فى لفظ إذا عرفته نحو [قم «١٤»؛ و لا تحذفه كحذف المبتدأ [١٧٩/ب؛ و لهذا لم يجر عندنا ما ذهب إليه الكسائى فى «ضربنى، و ضربت قومك». (١) تصحفت فى المطبوعة إلى

(المنافقين). (٢) العبارة ساقطة من المخطوطة. (٣) فى المخطوطة (الإفراد). (٤) العبارة فى المخطوطة (فى باب الاشتقاق). (٥) فى المخطوطة (سنبقى). (٦) البيت فى لسان العرب ٤/٤٩٢ مادة (ضمّر) و نسبه إلى الأحوص بن محمد الأنصارى. (٧) فى المخطوطة (الحرف). (٨) فى المخطوطة (حذف). (٩) فى المخطوطة (مظهره). (١٠) هو محمد بن عبد الله بن ميمون أبو بكر العبدري، استوطن مراکش و كان عالماً بالقراءات ذاكرة للتفسير حافظاً للغة و الأدب شاعراً كاتباً مبرزاً فى النحو حسن الخلق متواضعاً روى عن أبى بكر بن العربى و شروع و أبى الوليد بن رشد و لازمه عشر سنين من مصنفاته «شرح أبيات الإيضاح» و «شرح المقامات» و له



شرحين على «الجمال» وغيرها ت ٥٦٧ هـ بمراكش (السيوطي، بغية الوعاة ١/ ١٤٧). (١١) في المخطوطة (بأن). (١٢) تقدم التعريف به في ١/ ٣٦١، و بكتابه ٢/ ٤٣٦. (١٣) تقديم و تأخير في المخطوطة (الفعل بالفاعل). (١٤) ساقطة من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص: ١٧٥

## فصل «١»

فصل «١» المشهور أن الحذف مجاز؛ و حكي إمام الحرمين «٢» في «التلخيص» عن بعضهم: أن الحذف ليس بمجاز، إذ هو استعمال اللفظ في غير موضعه «٣»، و الحذف ليس كذلك. و قال ابن عطية «٤» في تفسير سورة يوسف: و حذف المضاف هو عين المجاز أو معظمه «٥»؛ و هذا «٦» مذهب سيوييه و غيره من أهل النظر، و ليس كل حذف مجازا. انتهى. و قال الزنجاني «٧» في «المعيار»: إنما يكون مجازا إذا تغير [بسببه «٨» حكم؛ فأما إذا ٣/ ١٠٤ لم يتغير به حكم، كقولك: زيد منطلق و عمرو «٩»، بحذف الخبر؛ فلا يكون مجازا إذا لم يتغير حكم ما بقي من الكلام. و التحقيق أنه إن أريد بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه فالمحذوف ليس كذلك، لعدم استعماله، و إن أريد بالمجاز [استعمال «١٠» إسناد الفعل إلى غيره- و هو المجاز العقلي- فالحذف كذلك. (٢) تقدم

التعريف به في ١/ ١١٨. و كتابه قال عنه حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٤٦٦، كتاب التقريب في الفروع لقاسم بن محمد، ابن القفال الشاشي، لخصه إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ا. ه بتصرف. و الكتاب قام بتحقيق الجزء الأول منه عبد الله جولم بالمدينة المنورة الجامعة الإسلامية كرسالة دكتوراه، و قام بتحقيق الجزء الثاني شبير أحمد العمري بالمدينة المنورة الجامعة الإسلامية كرسالة ماجستير (أخبار التراث العربي ٢٥ / ٢٠). (٣) في المخطوطة (موضوعه). (٤) هو عبد الحق بن غالب الغرناطي تقدم التعريف به في ١/ ١٠١. (٥) في المخطوطة (و معظمه). (٦) في المخطوطة (هذا). (٧) هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الزنجاني صاحب «شرح الهادي» المشهور أكثر الجاربردي من النقل عنه في «شرح الشافية» و من مصنفاته أيضا «متن الهادي» و «التصريف» المشهور بتصريف العزى و له مؤلفات في العروض و القوافي ت ٦٦٠ هـ (السيوطي، بغية الوعاة ١/ ١٢٢). (٨) ساقطة من المخطوطة. (٩) في المخطوطة (و عمرو منطلق). (١٠) ساقطة من المخطوطة. البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص:

١٧٦

(جديد ٢)

(جديد ٣)

(جديد ٤)

## تعريف المركز القومية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بِأَمْوَالِكُمْ و أَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١). قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا - عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فِي تَلْخِيسِ بَحَارِ الْأَنْوَارِ، لِلْعَلَّامَةِ فَيْضِ الْإِسْلَامِ، ص ١٥٩؛ عَيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا(ع)، الشَّيْخِ الصَّدُوقِ، الْبَابُ ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧). مَوْسَسُ مُجْتَمَعِ "الْقَائِمِيَّةِ" الثَّقَافِيِّ بِأَصْبَهَانَ - إِيْرَانِ: الشَّهِيدُ آيَةُ اللَّهِ "الشمس آباذى - "رَحِمَهُ اللَّهُ - كَانَ أَحَدًا مِنْ جِهَابِذَةِ هَذِهِ الْمَدِينَةِ، الَّذِي قَدْ اشْتَهَرَ بِشَعْفِهِ بِأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ (صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ) وَ لَاسِيْمَا بِحَضْرَةِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامِ) وَ بِسَاحَةِ



صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أتيس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقه لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم. مركز "القائمة" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه... الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايىث المبتدله أو الرديئه - فى المحاميل (=الهواتف المنقله) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت - عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواء برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و... - منها العداله الاجتماعيه: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكاف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانية - فى أنحاء العالم - من جهه أخرى. - من الأنشطة الواسعه للمركز: الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيته و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة... الأماكن الدينيه، السياحيه و... د) إبداع الموقع الانترنيتى " القائمية " www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أخره) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقية و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤) ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كَشِك، و الرسائل القصيره SMS ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و... ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسه " الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركون فى الجلسه ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" ومفترق "وفائى" / بنايه "القائمة" تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) رقم التسجيل: ٢٣٧٣ الهويه الوطنيه: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com المتجر الانترنيتى: www.eslamshop.com الهاتف: ٢٥-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١) الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١) مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١) التجاريه و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠١٠٩ امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١) ملاحظه هامه: الميزانيه الحاليه لهذا المركز، شعبيه، تبرعيه، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع توسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمه) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حدّ التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحان  
الغائمي



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**  
www.Ghaemiyeh.net  
www.Ghaemiyeh.org  
www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

